الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم التجارية
مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية

# أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي بالجزائر

## – دراسة قياسية خلال الفترة من 1990 إلى 2023–

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

– تخصص: تسويق و تجارة دولية –

إعداد الطالب: مكركب أبران طيب

لجنة المناقشة متكونة من السادة الأساتذة

| الإسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| دحو سليمان | أستاذ | جامعة غرداية | رئيسا |
| بهاز لويزة | أستاذ محاضر أ | جامعة غرداية | مشرفا ومقررا |
| أويابة صالح | أستاذ محاضر أ | جامعة غرداية | مشرفا مساعدا |
| تيماوي عبد المجيد | أستاذ | جامعة غرداية | ممتحنا |
| عقبي عبد اللاوي | أستاذ | جامعة الوادي | ممتحنا |
| مراد عبد القادر | أستاذ | جامعة الجلفة | ممتحنا |

السنة الجامعية 2025/2024

بسم الله الرحمان الرحيم

# شـــــــــــــكر وعرفـــــــــــــان

الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل وأنار لنا طريق العلم والمعرفة، الصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والتقدير:

الأستاذة الكريمة "**د.بهاز لويزة**" التي وافقت على الإشراف على هذه الأطروحة ولما لها من فضل في إرشادي وتوجيهي لإتمام هذا العمل.

والى الأستاذ الكريم "**د. أويابة صالح**" الذي وافق على المساعدة في الإشراف على هذا العمل و مساهماته ونصائحه القيمة لإتمام هذه الأطروحة

وفي الأخير أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل و إلى كل الأساتذة و الإداريين و عمال كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة غرداية.

# إهـــــــداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا الغايات إلا بفضله، فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

أهدي هذا النجاح إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، دمتم لي سنداً.

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي:

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، ولم يبخل علي بأي شيء، داعمي الأول وسندي وملاذي بعد الله "**والدي**"

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها، واحتضنني قلبها قبل يديها، إلى من سعت وعانت من أجلي وسهلت لي الشدائد بدعائها "**والدتي**"

إلى "**زوجتي و أولادي و أخواتي**"

**وختامًا إلى كل فرد من دائرة حياتي، إلى كل من زرع في قلبي أملا أو أضاف لمسة خاصة في مسيرتي، شكرا لكم كلٌ باسمه ومقامه.**

**وأخيرًا:**

**" أن الحمد لله رب العالمين"**

**مستخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2023، من خلال تطبيق نموذج الآثار العشوائية، تم تحليل الصادرات خارج المحروقات كمتغير مستقل بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وكذلك تم اعتماد إجمالي تكوين رأس المال الثابت كمتغير معدل. أظهرت نتائج البحث وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات خارج المحروقات، تكوين رأس المال الثابت، والناتج المحلي الإجمالي. ومنه وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. مما يعكس أن الصادرات خارج المحروقات لا تزال تمثل جزءاً صغيراً من إجمالي الصادرات مقارنةً بالصادرات النفطية. وبناءً عليه، توصي هذه الدراسة بأهمية تنويع اقتصاد الجزائر لتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

**الكلمات المفتاحية:** الصادرات؛ الصادرات خارج المحروقات؛ النمو الاقتصادي؛ الجزائر؛ نماذج بانال.

**Abstract:**

This study aims to determine the impact of non-hydrocarbon exports on economic growth in Algeria during the period 1990-2023, by applying the random effects model. Non-hydrocarbon exports were analyzed as an independent variable, in addition to Gross Domestic Product (GDP) as a dependent variable, and total fixed capital formation as a moderating variable. The research results showed a statistically significant positive relationship between non-hydrocarbon exports, fixed capital formation, and GDP. Consequently, there is a joint integration relationship among the model's variables, indicating a long-term equilibrium relationship between them. This reflects that non-hydrocarbon exports still represent a small portion of total exports compared to oil exports. Therefore, this study recommends the importance of diversifying Algeria's economy to reduce reliance on oil revenues.

**Key words:** Exports; Non-hydrocarbon exports; Economic growth; Algeria; Panel models.

**Résumé**

Cette étude vise à déterminer l'impact des exportations non pétrolières sur la croissance économique en Algérie pendant la période 1990-2023, en appliquant le modèle à effets aléatoires. Les exportations non pétrolières ont été analysées comme une variable indépendante, en plus du Produit Intérieur Brut (PIB) comme variable dépendante, et de la formation totale du capital fixe comme variable modératrice. Les résultats de la recherche ont montré une relation positive statistiquement significative entre les exportations non pétrolières, la formation du capital fixe et le PIB. Par conséquent, il existe une relation d'intégration conjointe entre les variables du modèle, indiquant une relation d'équilibre à long terme entre elles. Cela reflète que les exportations non pétrolières représentent encore une petite partie des exportations totales par rapport aux exportations de pétrole. Par conséquent, cette étude recommande l'importance de diversifier l'économie de l'Algérie pour réduire la dépendance aux revenus pétroliers.

**Mots clés:** Exportations; Exportations non pétrolières; Croissance économique; Algérie; Modèles de panel.

# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| إهـــــداء | |
| شـــــــكر وعرفـــــــان | |
| مستخلص | |
| Abstract | |
| فهرس الجداول والاشكال | |
| **المقدمة** | |
| توطئة | أ |
| الاشكالية | ب |
| فرضية الدراسة | ب |
| اهمية موضوع الدراسة | ب |
| اهداف الدراسة | ج |
| منهج الدراسة | د |
| دوافع اختيار الموضوع | هـ |
| حدود الدراسة | و |
| 1.الحدود المكانية | و |
| 2.الحدود الزمانية | و |
| هيكل البحث | و |
| صعوبات الدراسة | ز |
| **الفصل الاول: أدبيات الدراسة** | |
| تمهيد | 9 |
| المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية | 10 |

| | |
|---|---|
| المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية | 10 |
| الفرع الاول: تعريف التجارة الخارجية | 10 |
| الفرع الثاني: الفرق بين تعريف التجارة الدولية والتجارة الخارجية | 11 |
| المطلب الثاني: اهمية التجارة الخارجية | 12 |
| المطلب الثالث: اسباب حيوية التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي | 15 |
| الفرع الاول: انخفاض تكاليف الإنتاج | 15 |
| الفرع الثاني: اختلاف الميول والأذواق | 15 |
| الفرع الثالث: المكاسب الثنائية من التبادل التجاري | 15 |
| المطلب الرابع: فوائد التجارة الخارجية | 16 |
| المطلب الخامس: الفرق بين التجارة الخارجية والداخلية | 17 |
| المطلب السادس: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وأبرز روادها | 20 |
| الفرع الاول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية | 20 |
| الفرع الثاني: أبرز روادها | 24 |
| .1نظرية الميزة المطلقة (نظرة آدم سميث) | 24 |
| .2نظرية الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو) | 25 |
| .3نظرية هكشير–أوهلين | 28 |
| المطلب السادس: التجارة الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي | 34 |
| المطلب السابع: إستراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي | 37 |
| الفرع الاول: ماهية السياسة التجارية | 37 |
| الفرع الثاني: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها | 38 |
| الفرع الثالث: أنواع السياسة التجارية | 41 |
| الفرع الرابع: سياسة حرية التجارة وحججها | 43 |

| | |
|---|---|
| الفرع الخامس: أدوات السياسة التجارية | 45 |
| الفرع السادس: أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية | 49 |
| المبحث الثاني: اسس نظرية حول التصدير | 53 |
| المطلب الاول: مفهوم التصدير واهميته | 53 |
| الفرع الاول: مفهوم التصدير | 53 |
| الفرع الثاني: انواع التصدير | 55 |
| الفرع الثالث: متطلبات التصدير | 55 |
| المطلب الثاني: محددات الصادرات | 56 |
| الفرع الاول: العوامل الداخلية | 57 |
| الفرع الثاني: المحددات الخارجية | 58 |
| المطلب الثالث: مؤشرات تنافسية الصادرات | 59 |
| المطلب الرابع : استراتيجيات وآليات تطوير الصادرات خارج المحروقات | 62 |
| الفرع الاول: سياسة الدعم والإعانات | 63 |
| الفرع الثاني: السياسات الجمركية | 64 |
| الفرع الثالث: السياسات التوجيهية | 65 |
| الفرع الرابع: بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري | 66 |
| المطلب الخامس: أثر الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي من منظور نظري | 68 |
| الفرع الاول: تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية النظرية | 68 |
| الفرع الثاني: الدور الذي تلعبه الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي من منظور النظرية النيوكلاسيكية | 69 |
| الفرع الثالث: الأهمية الحيوية للصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي من منظور | 71 |

| | |
|---|---|
| النظرية الكينزية | |
| الفرع الرابع: الدور الحيوي الذي تلعبه الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي وفقًا للمنظور النظري المعاصر | 71 |
| المطلب السادس: المشكلات التي تعوق العملية التصديرية | 73 |
| الفرع الاول: المشكلات الداخلية | 73 |
| الفرع الثاني: المشكلات الخارجية | 74 |
| المبحث الثالث: النمو الاقتصادي | 76 |
| المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي | 76 |
| المطلب الثاني أهداف دراسة النمو الاقتصادي | 79 |
| المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي للمجتمعات المتقدمة | 80 |
| المطلب الثالث: انواع النمو الاقتصادي | 82 |
| المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية | 83 |
| الفرع الاول: النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية | 83 |
| الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية | 83 |
| الفرع الثالث: النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية | 84 |
| الفرع الرابع: نظريات النمو الحديثة | 84 |
| المطلب الخامس: محددات النمو الاقتصادي | 85 |
| الفرع الاول: كمية ونوعية الموارد البشرية | 85 |
| الفرع الثاني: كمية ونوعية الموارد الطبيعية | 86 |
| الفرع الثالث: تراكم رأس المال | 86 |
| الفرع الرابع: معدل التقدم التقني | 86 |
| الفرع الخامس: العوامل البيئية | 87 |

| | |
|---|---|
| الفرع السادس: التخصص والإنتاج الواسع | 87 |
| المطلب السادس: عوامل النمو الاقتصادي | 87 |
| الفرع الاول: رأس المال | 87 |
| الفرع الثاني: الموارد الطبيعية | 88 |
| الفرع الثالث: الموارد البشرية | 89 |
| الفرع الرابع: التقدم التكنولوجي والابتكار | 89 |
| المطلب السابع: قياس النمو الاقتصادي | 90 |
| الفرع الاول: الناتج الوطني | 90 |
| الفرع الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي | 93 |
| الفرع الثالث: الناتج المحلي الاسمي والحقيقي | 95 |
| الفرع الخامس: قياس النمو الاقتصادي | 95 |
| المطلب الثامن: مفهوم التنمية الاقتصادية | 97 |
| الفرع الاول: تعريف التنمية الاقتصادية | 97 |
| الفرع الثاني: دور الصادرات في التنمية الاقتصادية | 99 |
| الفرع الثالث: اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة | 102 |
| الفرع الرابع: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية | 103 |
| المطلب التاسع: تجارب ناجحة لبعض الدول في النمو الاقتصادي | 106 |
| الفرع الاول: النموذج الياباني | 106 |
| الفرع الثاني: التجربة الماليزية | 107 |
| الفرع الثالث: التجربة الصينية | 109 |
| المطلب العاشر: معيقات النمو الاقتصادي | 111 |
| خلاصة الفصل | 113 |

| الفصل الثاني: الدراسات السابقة | |
|---|---|
| تمهيد | 115 |
| المبحث الاول: عرض الدراسات السابقة | 116 |
| المطلب الاول: الدراسات التطبيقية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي عبر البلدان | 116 |
| المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر | 118 |
| المبحث الثاني التعقيب على الدراسات السابقة | 130 |
| خلاصة | 135 |
| **الفصل الثالث: أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة من 1990الى 2023-** | |
| المبحث الاول: واقع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر | 139 |
| المطلب الاول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية | 140 |
| المطلب الثاني: اجراءات تنمية الصادرات خارج المحروقات | 145 |
| المطلب الثاني: العلاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي | 154 |
| المطلب الثالث: مشاكل التصدير خارج المحروقات في الجزائر | 168 |
| المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 - 2023 | 173 |
| المطلب الاول: الاقتصاد القياسي | 173 |
| المطلب الثاني: المنهج المتبع في الدراسة | 174 |
| المطلب الثالث: متغيرات الدراسة | 175 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة | 177 |
| المطلب الرابع: نتائج اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك | 180 |
| خلاصة الفصل | 203 |
| خاتمة | 206 |
| نتائج الدراسة | 207 |
| التوصيات | 207 |
| آفاق الدراسة | 208 |
| قائمة المراجع | 209 |
| قائمة الملاحق | 223 |

# فهرس الجداول والاشكال

## فهرس الجداول


| | | |
|---|---|---|
| جدول 1 | مؤشرات التصدير والخصائصها | 60 |
| جدول 2 | يبين تطور قيمة الصادرات الجزائرية من 1990 إلى 2023 | 140 |
| جدول 3 | يمثل تطور الناتج المحلي الاجمالي و إجمالي تكوين رأس المال الثابت من 1990الى 2023 | 158 |
| جدول 4 | نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي | 164 |
| جدول 5 | ترميز المتغيرات | 174 |
| جدول 6 | التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة | 177 |
| جدول 7 | نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة | 181 |
| جدول 8 | منهجية اختبار الحدود لـ ARDL Bounds Test | 184 |
| جدول 9: | درجة الابطاء المثلى للنموذج | 187 |


## فهرس الاشكال


| | | |
|---|---|---|
| شكل 1 | تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (1990-2023) | 141 |
| شكل 2 | تطور الصادرات الاجمالية خلال (1990-2023) | 142 |
| شكل 3 | تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال (1990-2023) | 159 |
| شكل 4 | نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي % | 164 |
| شكل 5 | يمثل تطور التاتج المحلي الاجمالي والصادرات خارج المحروقات | 164 |
| شكل 6 | نتائج اختبار استقرارية النموذج | 185 |
| شكل 7 | نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى | 186 |

# المقدمة

## توطئة

تعد التجارة الخارجية أحد أهم مفاتيح الحركة الاقتصادية وتطورها، فهي تلكك الحركة التي تقوم على تبادل وتصريف فائض السلع والخدمات المنتجة بين الدول، فقد تصب هذه الاخيرة – اي الدولة– أغلب تركيزها على توافر الموارد الطبيعية في اراضيها في حين تركز الاخرى على فائض انتاجها من السلع والخدمات وهذا يسمح بحركة تجارية نشطة بين الدول، حيث تقضي من خلالها الدولة على جميع احتياجاتها، وتؤدي الى انتعاش تجاري وهذا ما يزيد من صعوبة انعزال نضام اقتصادي واستقلاليته عن بقية الدول، في حين ان هذا التشابك والترابط بين الانظمة الاقتصادية ادى الى تسارع وتيرة اندماج الاقتصاد العالمي وبالتالي تطور نشاط التصدير في العالم والالغاء التدريجي للحواجز والقيوم امام التبادل الدولي، وهذا ما حفز العديد من الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تقوده المنظمة العالمية للتجارة.

تعد الجزائر من بين الدول السباقة التي شرعت في اتخاذ العديد من الاستراتيجيات والسياسات لتنمية الانتاج الوطني في السوق العالمية، وهذا بهدف تنمية الصادرات خارج المحروقات بعدما جعلها هذا الاخير تعيش انتعاش اقتصادي بسبب مداخيل العملة الصعبة، لكنه في نفس الوقت جعلها تقع في ازمات ومشاكل اقتصادية بسبب التذبذب في اسعاره في السوق العالمية، الى جانب كونه مادة غير متجددة آيلة للزوال لا محال، وهذا ما يستلزم من السلطات تبني خطط استراتيجية واضحة تعطي اهمية اكبر للتجارة الخارجية وتعمل على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وبناء اقتصاد انتاجي يقوم على تنويع مداخيل الميزانية العامية، وبهذا تحقق النمو الاقتصادي.

## الاشكالية

انطلاقا مما تقدم عرضه نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى مساهمة تنمية الصادرات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-الى 2023؟

من خلال الاشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو الدور الذي تلعبه الصادرات في تنمية الاقتصاد؟
- ماهو واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990الى 2023؟
- ما مستوى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2023؟

## فرضية الدراسة

-تؤثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 الى2023

**الفرضيات الفرعية:**

- تلعب الصادرات دور رئيسي في تحريك عجلة الاقتصاد ونموه
-تزايد الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2023
- تتصدر المحروقات في اجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة 1990-2023

## اهمية موضوع الدراسة

الموضوع الذي تتناوله الدراسة يتمثل في أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، وهو موضوع ذو أهمية بالغة. وهذا لان الصادرات تشكل عاملاً رئيسياً في الاقتصاديات الحديثة، ولها دور كبير في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية مثل النفط، تشكل فيها الصادرات الشغل الشاغل. وقد تعدت أهمية الصادرات من مجرد جالب

للعملات الصعبة إلى كونها محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، بفضل مساهمتها في زيادة الدخل الوطني وتحقيق استثمارات جديدة.

ومع ذلك، تعتبر هذه الاقتصاديات خاضعة لتقلبات اسعار النفط، وعلاقة النفط بالنمو غير مستقرة، وهذا ما عانت منه الجزائر. لذا، ترقية الصادرات وتنويعها أصبحت من الأولويات الرئيسية للحكومات والبرامج الاقتصادية المختلفة.

**اهداف الدراسة**

تتضمن أهداف هذه الدراسة العديد من الجوانب المهمة:

1. **الاطلاع على العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات ومعدل النمو الاقتصادي:** تسعى الدراسة لفهم الرابط بين هذين المتغيرين وكيف يتأثر كل منهما بالآخر.

2. **تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة بين 1990-2023:** تهدف الدراسة إلى فحص كيفية تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة الزمنية المحددة.

3. **التعرف على الوضع الحالي لقطاع الصادرات:** ترغب الدراسة في تقييم الحالة الراهنة لقطاع الصادرات والتحديات التي يواجهها.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، تأمل الدراسة في تقديم نظرة شاملة ومفصلة على قطاع الصادرات ودوره في النمو الاقتصادي في الجزائر.

## منهج الدراسة

تتبع هذه الدراسة منهجاً وصفياً وتحليلياً لمعالجة الموضوع والإشكالية من جميع جوانبها. هذا المنهج يعتبر من مناهج البحث العلمي وهو ملائم لطبيعة وأهداف الدراسة، حيث يتضمن وصف وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الدولية، مع التركيز بشكل خاص على الصادرات. الى جانب المنهج التحليلي الاستنتاجي لفحص واقع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر للكشف عن دور وأهمية الصادرات بشكل عام، والمحروقات بشكل خاص، في استراتيجيات النمو وتأثيرها على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، سنطبق المنهج القياسي لإجراء دراسة قياسية بهدف إلى تقييم تأثير حجم الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ولمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلى:

في الفصل الأول والثاني، تم استخدام المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري، حيث يعتبر مناسباً لوصف متغيرات الدراسة.

تناولنا في الفصل الاول أدبيات الدراسة وكانت على النحو التالي:

المبحث الاول: دراسة نظرية حول ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: دراسة نظرية حول اسس نظرية حول التصدير

المبحث الثالث: دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي

الفصل الثاني تناولنا من خلاله مختلف الدراسات السابقة التي تناولت موضوع أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر، تُعد هذه الدراسات جزءًا

أساسيًا في منهجية البحث العلمي، حيث توفر للباحث قاعدة بيانات غنية بالمعلومات المتعلقة بموضوع البحث، وتساعد في تحديد الفجوات المعرفية وتجنب تكرار الأخطاء التي وقع بها الباحثون السابقون. كما تسهم في توفير الوقت والجهد على الباحثين الجدد من خلال تقديم نظرة شاملة على الأبحاث التي تمت في نفس المجال. تعتبر الدراسات السابقة أيضًا عنصرًا مهمًا في الإطار النظري للبحث، حيث تساعد في بناء الأسس النظرية للبحث وتقديم الدعم العلمي للفرضيات المطروحة

أما في الفصل الثالث، فقد تم من خلال الاحصائيات و الجداول والمنحنيات تقديم تفسيرات وكشف أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي. تم هذا من خلال الربط وتحليل الإحصائيات والأرقام المقدمة خلال الفترة الممتدة على لأكثر من عشرين سنة من 1990 إلى 2023.

## دوافع اختيار الموضوع

**الدوافع الذاتية:** تنبع من عدة عوامل منها:

- الاهتمام الشخصي بمجال الدراسة وعلاقته بمجال التخصص.
- الرغبة في إيصال رسالة إلى صانعي السياسات حول أهمية تعزيز الصادرات غير النفطية لتحسين النمو الاقتصادي في الجزائر، شريطة توفير الحوافز المناسبة والاهتمام الكافي.
- بالإضافة إلى ذلك، يحتوي الموضوع على تفاصيل وظروف تستلزم النظر الدقيق والدراسة المعمقة والتحليل الشامل.

**الدوافع الموضوعية:**

- تم اختيار هذا الموضوع للبحث استنادًا إلى خصائص الاقتصاد الجزائري المتميزة، حيث تشكل الصادرات عنصرًا محوريًا في تحفيز النمو الاقتصادي. يتجلى ذلك في الاهتمام

المتزايد الذي يبديه الباحثون وصانعو السياسات نحو تطوير الصادرات غير النفطية، وهو أمر ذو أهمية قصوى، خصوصًا بالنسبة للدول النامية. ومن هنا، يبرز الحاجة إلى تركيز الأدبيات والأبحاث الأكاديمية على هذا الجانب بشكل مكثف.

- يُعد تطوير الصادرات غير النفطية من القضايا الرئيسية التي تستحوذ على اهتمام الجزائر في الوقت الراهن، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط على الصعيد العالمي. تنويع الصادرات يُمثل خطوة جوهرية نحو تحقيق تنويع مصادر الدخل القومي للبلاد، وهو ما يُعزز من الاستقرار الاقتصادي.
- تكمن أهمية تنمية الصادرات غير النفطية في دورها البارز في حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات السعرية للنفط عالميًا، وكذلك في مساهمتها الفعالة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة، مما يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الجزائري واستمراريته.

**حدود الدراسة:**

**1. الحدود المكانية:**

الدراسة حول الاقتصاد الجزائري

**2. الحدود الزمانية:**

حددت فترة الدراسة من 1990 الى 2023.

**هيكل البحث**

في سبيل تقديم وصف دقيق وتحليل معمق للمسألة البحثية، وكذلك الإجابة على التساؤلات المطروحة والتحقق من صدق الفرضيات، تم تنظيم الدراسة بطريقة تضمن الوصول إلى النتائج المأمولة. لهذا الغرض، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية تتبع الترتيب الآتي:

الفصل الاول: أدبيات الدراسة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

**صعوبات الدراسة:**

واجهت دراستنا تحديات متعددة، شأنها في ذلك شأن أي بحث علمي، وتتلخص أبرز هذه التحديات في النقاط التالية:

أولاً، تعقيد الموضوع وتنوع جوانبه مما أدى إلى صعوبة في تحديد نطاق الدراسة.

ثانياً، وجود تباين في البيانات الإحصائية الواردة من مصادر مختلفة، وأحياناً داخل المصدر الواحد، مما يثير التساؤلات حول دقتها.

ثالثاً، تحديات انتقاء الأسلوب البحثي الأمثل والأدوات التحليلية الأكثر ملاءمة للدراسة.

# الفصل الاول: أدبيات الدراسة

## تمهيد

تشكل التجارة الخارجية عنصراً محورياً في عالم الاقتصاد، حيث تعد ذات أهمية قصوى لكل الدول دون استثناء. منذ العصور القديمة، كانت التجارة الخارجية هي الطريق الأمثل للوصول إلى المعادن الثمينة، والتي كانت تعتبر مقياساً للقوة، وقد أعطى الاقتصاديين من العهد الكلاسيكي والحديث هذا المجال اهتماماً خاصاً في القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

في وقتنا الحالي، تعد التجارة الخارجية من القضايا الاقتصادية الرئيسية، خصوصاً فيما يخص تحقيق التوازن في المعاملات الدولية. تسعى معظم الدول لتطوير علاقاتها التجارية الخارجية بتنويع الصادرات وتحسين الإنتاج والقدرة التنافسية، بهدف تعزيز الإيرادات وتحقيق ميزان تجاري متوازن يساهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

من يراقب التقدم الاقتصادي العالمي سيلاحظ التباين في الأساليب والاستراتيجيات المتبعة في مجال التجارة الخارجية والتصدير، وهي عناصر لا يستطيع أي متخصص في الاقتصاد تجاهلها نظراً لتأثيرها البالغ في توجيه الصادرات والتجارة الخارجية.

لهذا، نظمنا الفصل إلى ثلاث مباحث: تطرقنا بشكل موسع الى عرض ماهية التجارة الخارجية، في المبحث الثاني تناولنا ماهية التصدير، ومنه انتقلنا الى المبحث الثالث الذي تعرضنا فيه الى النمو الاقتصادي.

## المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية

التجارة الخارجية هي عملية تبادل السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود الدولية أو الإقليمية، وتُعد جزءًا حيويًا من اقتصاد الدول نظرًا لأنها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. تُسهم التجارة الخارجية في تعزيز التخصص وتقسيم العمل على مستوى العالم، حيث تتخصص الدول في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بميزة نسبية فيها، وتستورد ما تحتاجه من سلع وخدمات أخرى. تُعزز التجارة الخارجية من الكفاءة الاقتصادية عن طريق تحسين استخدام الموارد، وتحفيز الابتكار والتنافس، وتوفير فرص الوصول إلى أسواق أوسع. كما تُساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وتُعد ضرورية لاستمرار العولمة وتعزيز التعاون الدولي. ومع ذلك، تواجه التجارة الخارجية تحديات مثل الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية والاختلافات الثقافية والقانونية بين الدول، والتي يمكن أن تزيد من تكلفة وتعقيد العمليات التجارية الدولية.

## المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية

تُعدُّ التجارة الخارجية مؤشرًا يعكس الحالة الاقتصادية للدول، ويُظهر الاتجاهات والسياسات التي تنتهجها. وهي تُستخدم كأداة تحليلية لتقييم مواطن القوة والضعف في الاقتصادات الوطنية. يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن التجارة الخارجية تُشكل العنصر الرئيسي لتحفيز النمو الاقتصادي.

### الفرع الاول: تعريف التجارة الخارجية

يقصد بالتجارة الخارجية: عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف التبادل.[1]

[1] على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة . ''أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000_2015.'' مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، 01 مارس, 2020، الإصدار المجلد 03: ص23-38.

يمكن تعريف التجارة الخارجية أيضا بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول. وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي؛ كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.[1]

التجارة الخارجية هي أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة.[2]

كما تعرف على أنها التحركات الدولية للسلع والخدمات أو هي اصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول ضرورة من ضروريات الحياة، حيث يتيح ذلك حصول كل دولة على ما لا يتوفر لديها من ضروريات الحياة والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأس مالية في عدم إنتاجه لديها، وحيث تتيح عمليات التجارة الخارجية النهوض الاقتصادي والتنمية للدول المتخلفة، فعن طريقها تستطيع الدول المتخلفة استيراد العدد والآلات والخامات والسلع الإنتاجية ورأس المال والخبرة الفنية من الدول المتقدمة على أن تقوم بتصدير منتجاتها، وغالبا ما تكون المواد الخام إلى الدول المتقدمة على وفاء لديون وارداتها وقروضها الإنتاجية وتستطيع من خلال هذه العملية إحداث التنمية لديها في مختلف المجالات الدولية.[3]

**الفرع الثاني: الفرق بين تعريف التجارة الدولية والتجارة الخارجية:**

يختلف تعريف التجارة الدولية International trade والتي توصف بأنها هي عملية تبادل السلع والخدمات من مكان إلى مكان آخر، وبمفهوم أوسع عبر الحدود بين الدول المختلفة وبين المناطق الجغرافية المتعددة في العالم الذي نعيش فيه، عن تعريف التجارة

[1] عطاء الله علي الزبون. التجارة الخارجية. الأردن: دار اليازوري، 2019. ص09.
[2] جمال جويدان الجمل. التجارة الخارجية. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013.ص11.
[3] العبسي، بوديسة و لبزة، مرجع سبق ذكره.

الخارجية Foreign Trade والتي هي انتقال وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة وما يترتب أو يتعلق بهذا الانتقال من عمليات مرتبطة بدرجة مباشرة بهذه الحركة مثل عمليات النقل والتأمين والخدمات الأخرى التي تحتاج إليها هذه السلع والخدمات في تحركها بين البلدان المختلفة.[1]

ومنه فإن التجارة الخارجية تشمل مكونين رئيسيين؛ أولهما هو التصدير، وهو عملية إرسال السلع والخدمات المنتجة محليًا إلى الأسواق الخارجية للبيع. وثانيهما هو الاستيراد، وهو عملية جلب السلع والخدمات من الخارج إلى الداخل الوطني للشراء، وذلك نظرًا لعدم القدرة على تصنيعها داخليًا، مما يعود إلى الاختلافات في توافر عوامل الإنتاج اللازمة لذلك.

**المطلب الثاني: اهمية التجارة الخارجية**

التجارة الخارجية تُعتبر عنصراً حيوياً لا غنى عنه لكل من الدول الصاعدة والمتطورة، إذا ما اختارت الدول إغلاق حدودها، ستواجه تحديات جمّة في تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. تكمن أهمية التجارة الخارجية في تعزيز التبادل الاقتصادي والثقافي، وتوفير السلع والخدمات التي قد لا تتوفر محلياً، ودعم الابتكار والتطور التكنولوجي من خلال الاستفادة من الخبرات العالمية[2]، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار، وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام. وبالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على

[1] أبو العلا محمود محمد. نظم التجارة الدولية. مصر : مصلحة الجمارك المصرية ، بلا تاريخ.
[2] العبسي، بوديسة و لبزة، مرجع سبق ذكره.

الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من آثار على الميزان التجاري.[1]

وتبرز أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:[2]

– تستطيع الدولة أن تستورد سلعا يستحيل عليها إنتاجها، أو لا تستطيع إنتاجها إلا بتكلفة عالية وكثيرا ما تمر بعض الدول بظروف حرجة أو أزمات طارئة يتعذر فها الإنتاج أو تصيبه خسارة كبيرة كالحروب أو الكوارث الطبيعية وهنا يكون الاستيراد وسيلة لمواجهة الأزمات الطارئة.

– تستطيع الدولة أن تتخلص من فائض الإنتاج في السوق الخارجية وذلك بتصديره وبيعه في الخارج بثمن أعلى مما يمكن البيع به في السوق المحلية.

– تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من أثار على الميزان التجاري، كما أن لها علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية ويمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر و خاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في أصول رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع و إنشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأس مالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

وتحظى التجارة الخارجية بأهمية بالغة نظرًا لعاملين رئيسيين:[3]

• **مبدأ ندرة الموارد:** لا تمتلك أي دولة جميع الموارد اللازمة بوفرة كافية لإنتاج جميع السلع والخدمات التي يحتاجها شعبها.

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص12.
[2] العبسي، بوديسة و لبزة، مرجع سبق ذكره.
[3] نوال عبد لكريم الاشهب. التجارة الدولية. الطبعة الاولى. عمان: دار المجد للنشر والتوزيع، 2015.

• **مبدأ التخصص:** حتى لو كانت الدولة قادرة على إنتاج كل شيء، فإن التخصص والتبادل الدولي يمكن أن يعزز من رفاهية مواطنيها.

وبالتالي فإن التجارة الخارجية تعد ركيزة أساسية في اقتصاد الدول، حيث تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير العملة الصعبة اللازمة للاستيراد. تتباين أهميتها من دولة لأخرى بناءً على عوامل متعددة كالموارد المتاحة، القدرات الإنتاجية، والحاجة إلى السلع الأساسية. الدول التي تمتلك فائضاً في الميزان التجاري تستطيع تعزيز احتياطاتها من العملات الأجنبية، مما يساعد في استقرار الاقتصاد الكلي. من ناحية أخرى، الدول التي تعاني من عجز في الميزان التجاري قد تلجأ إلى سياسات تقييدية كفرض الرسوم الجمركية لحماية الصناعات المحلية وتقليل الواردات، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات. ومع ذلك، يجب على الدول أن توازن بين الحماية الاقتصادية والانفتاح التجاري لضمان تحقيق النمو المستدام والمنافسة العالمية.

وعلى سبيل المثال:[1]

•**دول الخليج:** تمتلك البترول ورأس المال ولكنها تفتقر إلى العمالة الماهرة، التكنولوجيا، والظروف الطبيعية اللازمة للزراعة الذاتية.

•**اليابان:** تمتلك التكنولوجيا، رأس المال، والعمالة الماهرة لكنها تفتقر إلى الموارد النفطية، حيث تستورد معظم احتياجاتها من الطاقة.

•**الولايات المتحدة:** تمتلك جميع عناصر الإنتاج بوفرة لكنها تواجه تكاليف عمالة ومعيشة مرتفعة، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويؤثر على قدرتها التصديرية.

هذه الأمثلة تبرز مبدأ التخصص، الذي يعني أن تركز كل دولة على إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية وتبادلها مع سلع أخرى تُنتجها دول مختلفة.

[1] نوال عبد لكريم الاشهب، مرجع سبق ذكره.

**محددات التبادل التجاري:** تتأثر التجارة الخارجية بعدة عوامل، منها:[1]

• **اختلاف ظروف الإنتاج:** يؤدي إلى التخصص في إنتاج سلع محددة وتبادلها مع سلع تُنتج في دول أخرى. على سبيل المثال، المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة والبرتقال، ويمكن تبادل هذه المنتجات مع النفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي.

**المطلب الثالث: اسباب حيوية التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي**

التجارة الخارجية تعتبر عنصرًا حيويًا في الاقتصاد العالمي لأسباب عدة، منها:[2]

**الفرع الاول: انخفاض تكاليف الإنتاج**

دول مثل مصر، التي تحقق وفورات كبيرة في إنتاج القطن نظرًا للإنتاج الضخم، تتمتع بمتوسط تكاليف منخفض يؤدي إلى انخفاض الأسعار عالميًا وزيادة الصادرات. البرازيل تحقق وفورات مماثلة في إنتاج القهوة، واليابان في السيارات والإلكترونيات، بينما تستورد المنسوجات من دول ذات تكاليف عمالة أقل.

**الفرع الثاني: اختلاف الميول والأذواق**

الاستهلاك المتزايد للسلع المستوردة، حتى لو كان لأسباب التنويع، يساهم في زيادة التبادل التجاري. الأذواق المتغيرة، خاصة في الدول ذات الدخل الفردي المرتفع، تعزز من التجارة الخارجية.

**الفرع الثالث: المكاسب الثنائية من التبادل التجاري**

على عكس ما ذهب إليه آدم سميث، الذي اعتقد أن مكاسب دولة من التجارة قد تأتي على حساب أخرى، يؤكد الاقتصاديون المعاصرون على أن التبادل الطوعي والحر يمكن أن يعود بالنفع على جميع الأطراف المشاركة.

[1] نوال عبد لكريم الاشهب، مرجع سبق ذكره.
[2] نوال عبد لكريم الاشهب، مرجع سبق ذكره.

التحدي الذي يواجه الدول هو كيفية التخصص في إنتاج سلع معينة وكيف يمكن تحقيق الربح من التجارة الخارجية، سواء كانت الدولة مصدرة أو مستوردة. الإجابة على هذا السؤال تتطلب فهمًا عميقًا لمبادئ التخصص والميزة النسبية وكيفية تأثيرها على الاقتصادات الوطنية.

**المطلب الرابع: فوائد التجارة الخارجية**

تتعدد المنافع التي تجنيها الدول من التجارة الخارجية، ومن أبرزها ما يلي:[1]

– تحسين الرفاهية الاقتصادية: تسهم التجارة الخارجية في تعزيز الرفاهية الاقتصادية من خلال توفير مجموعة أوسع من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأفراد. يمكن للدول استيراد السلع بتكاليف أدنى من الدول التي تتمتع بميزة تنافسية في إنتاجها، مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وزيادة الخيارات المتاحة للمستهلكين. كما تساعد التجارة الخارجية في توفير السلع والخدمات التي قد لا تكون متوفرة محليًا، مما يسمح بتدفقها إلى الأسواق العالمية.

– الاستغلال الفعّال للموارد: تتيح التجارة الخارجية للدول الفرصة للتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية فيها، بدلاً من محاولة إنتاج كافة احتياجاتها بنفسها، مما قد يؤدي إلى إهدار الموارد. من خلال التخصص والتجارة، تستطيع الدول استغلال مواردها بشكل أكثر كفاءة، واستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة في إنتاجها، مما يعود بالنفع على الاقتصادات المحلية والعالمية على حد سواء.

ومع ذلك، تواجه التجارة الخارجية تحديات عديدة، مثل الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية، والتي يمكن أن تعيق حركة السلع والخدمات. كما أن الاختلافات في الأنظمة القانونية والتنظيمية بين الدول يمكن أن تشكل عقبات أمام التجارة السلسة. بالإضافة إلى

[1] طارق الشبلي، و سعيد موسى مطر. التجارة الخارجية. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001

ذلك، يجب على الدول أن تأخذ في الاعتبار الآثار البيئية للتجارة الخارجية، والعمل على تطوير سياسات تجارية مستدامة تحمي الموارد الطبيعية وتدعم النمو الأخضر.

ومن خلال النقاط السابقة نخلص الى ان التجارة الخارجية تمثل فرصة هائلة للدول لتعزيز اقتصاداتها وتحسين مستوى معيشة مواطنيها. ومع الإدارة الحكيمة والسياسات الفعالة، يمكن للدول أن تتغلب على التحديات وتحقق الاستفادة القصوى من فوائد التجارة الخارجية.

**المطلب الخامس: الفرق بين التجارة الخارجية والداخلية**

تتميز التجارة الخارجية بكونها تشمل العمليات التجارية التي تتم عبر الحدود الوطنية، حيث تتبادل الدول السلع والخدمات والمعرفة والتكنولوجيا. وعلى النقيض من ذلك، تقتصر التجارة الداخلية على الأنشطة التجارية ضمن حدود الدولة نفسها، مما يعني أن السلع والخدمات تتداول بين الأفراد والشركات داخل البلد الواحد. وبالرغم من أن كلا النوعين من التجارة يشتركان في الهدف الأساسي المتمثل في تبادل السلع والخدمات، إلا أنهما يختلفان بشكل جوهري في الأبعاد الجغرافية والاقتصادية والقانونية. فالتجارة الخارجية تتطلب التفاوض على اتفاقيات تجارية دولية والتعامل مع تنظيمات مختلفة للتجارة العالمية، بينما تتأثر التجارة الداخلية بالسياسات الاقتصادية الوطنية والقوانين المحلية. ومن هنا، يمكن القول بأن التجارة الخارجية والتجارة الداخلية، على الرغم من تقاطعهما في بعض الجوانب، إلا أنهما تعملان ضمن إطارين مختلفين يحكمهما مجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية. وتتمثل هذه الاختلافات فيما يلي:[1]

– اختلاف الظروف الاقتصادية تلتقي وتنفق التجارة الخارجية مع التجارة الداخلية في بعض الأسس التي تقوم عليها كل منها، إلا أن اختلاف الظروف الاقتصادية الدولية عنها في داخل حدود الدولة الواحدة جعل هناك فروقات و اختلافات في مجال تطبيق كل منهما

[1] العبسي، بوديسة و لبزة، مرجع سبق ذكره.

بما يتلاءم وظروف هذا المجال، فالعمالة وحرية انتقالها محليا (الهجرة الداخلية تختلف عنها دوليا (الهجرة الدولية ومشاكل الأجور والأسعار تختلف عنها دوليا، والمشاكل النقدية والمصرفية الدولية تختلف في طبيعتها عن المشاكل النقدية والمصرفية محليا.

– النظام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي لكل بلد يرجع هذا التباين بين الدول نتيجة لاختلاف الأهداف القومية والوطنية لكل بلد عن آخر وينتج عن ذلك اختلاف السياسات التي يخضع لها مواطنو كل دولة، فلكل دولة من دول العالم أن توجد سياسة محددة تطبق على جميع قطاعات هذه الدولة، فإنتاج و استهلاك سلعة ما ضمن حدود الدولة الواحدة يخضع لنفس السياسة القانونية والضريبية، وتروج ضمن مجتمع متجانس نسبيا، ولكن الوضع يختلف عندما تخرج السلعة خارج حدود الدولة إلى أسواق أخرى في هذه الحالة تخضع لسياسية ضريبية مختلفة وتسوق داخل مجتمع مختلف كليا عن المجتمع الذي أنتجت فيه من حيث الأنماط الاستهلاكية، القيم العادات التقاليد والاتجاهات العامة للاستهلاك عند الأفراد والجماعات.

– الحواجز الجمركية: السلعة أو الخدمة المنتجة و المستهلكة داخل الحدود القومية للدولة الواحدة لا تخضع للتعريفة الجمركية التي تخضع لها السلعة أو الخدمة التي تدخل في حدود هذه الدولة من دولة أخرى خارجية. ولهذا نجد أن هناك تباينا في مستوى الأسعار التي تباع بها كل سلعة إذن التجارة الداخلية في حدود البلد الواحد لسلعة منتجة محليا لا يخضع لتعريفة جمركية، بينما إذا انتقلت السلع إلى دول أخرى بناءا على التبادل التجاري الدولي فإنها تخضع لتعريفة جمركية و ضريبة معينة تفرضها الدولة الأخرى ولا تستطيع الدول المصدرة التحكم فيها.

–اختلاف النظم المالية والنقدية: إن السكان في مواقع مختلفة ضمن حدود الدولة الواحدة يمكنهم استخدام عملة واحدة في تعاملاتهم التجارية وذلك لعدم وجود قيود أو قوانين تفرض على انتقال العملة داخل إقليم الدولة الواحدة، بينما نجد أن المعاملات التجارية التي تتم على مستوى دولي بين الأطراف المختلفة تخضع لقيود تحد أو تمنع من حرية انتقال

العملة ذلك لأن لكل دولة نظامها النقدي الخاص بها وعملتها الخاصة بها أيضا والتي يطلق علها قابلية العملة للتحويل أو عدم قابليتها للتحويل، لذلك فإن المعاملات التجارية الدولية يحيط بها من المخاطر ما ليس له شبيه في المعاملات التجارية الداخلية

– إن التجارة الخارجية تأثر بصفة مباشرة على ميزان المدفوعات حالة العجز أو الفائض) بحيث أن الفرق بين صادرات السلع و الخدمات و وارداتها يعرف بحساب العمليات الجارية وهو من أهم مكونات ميزان المدفوعات.

الكثير من الاقتصاديين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية على تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية:[1]

• التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

• اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

• التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

• وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

• اختلاف طرق النقل، حيث أن ٩٠% من التجارة الخارجية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط منها يتم بالنقل البري على عكس التجارة الداخلية.

• اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية، عنها في حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، المنافسة، الأنظمة المسيرة لأسواق ... إلخ .

[1] خالد أحمد علي محمود. التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2019، ص12.

- صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.
- اختلاف طرق وأساليب التمويل.

## المطلب السادس: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وأبرز روادها

### الفرع الاول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

تطورت نظريات التجارة الخارجية بشكل ملحوظ منذ القرن السابع عشر، حيث كانت المدرسة التجارية Mercantilism تهيمن على الفكر الأوروبي، معتبرةً التجارة مصدرًا رئيسيًا لثروة الأمم. كانت هذه الفلسفة تقوم على فكرة أن ثروة الأمة تتأتى من امتلاكها للمعادن الثمينة، مما أدى إلى التأكيد على أهمية تحقيق فائض في التصدير على الواردات لجذب النقود المعدنية إلى الدولة.[1]

خلال هذه الفترة، دعمت الغزوات الإسبانية والبرتغالية لأمريكا اللاتينية هذا التوجه بغرض الاستيلاء على الذهب والفضة. كما تم الترويج لفكرة تقليص الواردات وحماية الأسواق المحلية وخفض التكاليف، بما في ذلك الأجور، لتعزيز التنافسية الدولية.[2]

ومع ذلك، واجهت هذه المدرسة انتقادات نظرية واقتصادية، خاصةً أن تراكم النقود المحلية دون زيادة مماثلة في الإنتاج المحلي يمكن أن يؤدي إلى التضخم. هذا التضخم يمنع انخفاض أسعار الفائدة اللازمة لتوسيع الإنتاج ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يضعف الميزة التنافسية للصادرات.[3]

التجارة الخارجية، التي تُعد محركًا للنمو الاقتصادي، حظيت باهتمام بالغ من المدرسة التجارية في القرن السابع عشر، حيث كانت تُعتبر مصدرًا لثروة الأمم. في المقابل، ظهرت في فرنسا خلال القرن الثامن عشر مدرسة الفيزيوقراطيين، التي أرست مبدأ أن الثروة تنبع من المنتجات الزراعية التي تقدمها الطبيعة، معتبرةً عمل المزارعين المصدر الأساسي

[1] احمد الكواز. "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي." المعهد العربي للتخطيط بالكويت - منظمة عربية مستقلة - (جسر التنمية ) العدد 81 (مارس 2009): ص 2-6.
[2] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"، 2009، مرجع سبق ذكره.
[3] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"، 2009، مرجع سبق ذكره.

للثروة. ومن هذا المنطلق، دعت هذه المدرسة إلى تحرير التجارة من القيود، بما في ذلك المنتجات المصنعة، متبنيةً شعار **"دعه يعمل، دعه يمر"** كرمز للحرية الاقتصادية ومطالبةً بتقليص دور الدولة في الاقتصاد والاكتفاء بفرض الضرائب على ملاك الأراضي.[1]

تتناول النظريات الاقتصادية للتجارة الخارجية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي، مقدمةً نظرتين متباينتين: النظرية التقليدية والنظريات الحديثة. ترى النظرية التقليدية أن التجارة هي محفز للنمو، موسعةً الاستهلاك والسوق، ومساهمةً في التوازن الاقتصادي والتنمية من خلال القطاعات ذات الميزة النسبية. تعتمد على فرضيات كالمنافسة التامة، ثبات الغلة مع الحجم، وعدم تنقل التقنية.[2]

بينما تقدم النظريات الحديثة، التي بدأت تتشكل في السبعينات بفضل اقتصاديين مثل كروكمان ودكست ونورمان، نظرة مختلفة تفترض المنافسة غير التامة، إمكانية انتقال الموارد والتقنية، وتزايد الغلة مع الحجم. تتحدى هذه النظريات الحديثة ثلاثة افتراضات رئيسية للنظرية التقليدية:[3]

1. **المنافسة التامة:** حيث يبيع المنتجون منتجات متطابقة ويعتبرون آخذين للسعر، وهذا يتحول إلى منافسة غير تامة تشمل الاحتكار والمنافسة الاحتكارية.
2. **ثبات العائد مع الحجم:** يتم استبداله بفرض تزايد العائد مع الحجم، مما يعني أن الناتج يزيد بنسبة أكبر من التغير التناسبي للمدخلات.
3. **تعريف الصناعة:** يتغير ليشمل سلعًا متباينة بدلًا من سلع متجانسة.

تتداخل هذه الافتراضات في الواقع العملي، مما يعني أن التخصص وتزايد الغلة مع الحجم يمكن أن يحفزا بعضهما البعض. وفقًا لهذه النظريات، لم تعد المنشآت تعتبر آخذة

[1] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.
[2] احمد الكواز. "التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي." المعهد العربي للتخطيط بالكويت - منظمة عربية مستقلة- (جسر التنمية) العدد الثالث والسبعون (ماي 2008): ص2-5.
[3] الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي 2008، مرجع سبق ذكره.

للسعر، ولا تواجه منحنيات طلب أفقية، بل يمكنها التميز في منتجاتها وتحديد أسعارها في سوق تتسم بالمنافسة الاحتكارية.[1]

وفورات الحجم، وفقًا لنظريات التجارة الحديثة، تنقسم إلى:[2]

**(أ) وفورات حجم تقنية ساكنة** بين المنشآت.

**(ب) وفورات حجم ساكنة خارجية.**

**(ج) وفورات حجم ديناميكية.**

وتتضمن النوعية (أ) نوعين فرعيين هما:

(1) وفورات الحجم التقليدية التي تشير إلى انخفاض تكلفة الإنتاج مع زيادة الإنتاج دون التغير في التكلفة الثابتة،

(2) تركز وفورات الحجم التخصصية على درجة التخصص في عملية الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة العوائد مع الحجم. هذه الوفورات تعزز التخصص والتجارة، وتسهم في توسيع السوق الدولية للصناعة.

**النوعية (ب):** تُعد وفورات الحجم الساكنة الخارجية، المعروفة بالنوعية (ب)، عاملاً مهماً في تحقيق الكفاءة الإنتاجية من خلال الروابط الأمامية والخلفية بين الشركات. تؤثر قدرة المنشأة على الوصول إلى المدخلات، استيعاب التقنيات الجديدة، والحصول على معلومات حيوية، بشكل مباشر على وفورات الحجم.

**أما النوعية (ج):** أو وفورات الحجم الديناميكية، فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتراكم المعرفة وتطوير رأس المال البشري. تُعبر عن هذه الوفورات من خلال التعلم المستمر والتدريب، والتأكيد على أهمية التعليم والمعرفة. وفقًا لنظريات التجارة الحديثة، تؤثر الوفورات الديناميكية على التجارة الخارجية نظرًا لأن المعرفة لا تنتقل بسهولة بين الدول. وبما أن

[1] الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي 2008، مرجع سبق ذكره.
[2] الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي 2008، مرجع سبق ذكره.

جزءًا من التقنية والمعرفة يُجسد في السلع التجارية، فإن نقل التقنية يصبح ممكنًا من خلال هذه السلع. يعتمد مدى تحقيق هذه الوفورات على قدرة الدول على نقل التكنولوجيا عبر السلع وتطويرها لتتناسب مع الظروف المحلية. وبالتالي، يمكن لوفورات الحجم الديناميكية أن تقدم مبررات لحماية الصناعات الناشئة، تعزيز التجارة، أو دعم إنتاج منتجات محددة.[1]

من خلال النقاش حول نظريات التجارة الخارجية، يمكن استخلاص عدة نقاط مهمة:

1. **التجارة الخارجية** هي محرك أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية، وتعتبر ضرورية لتوسيع الأسواق وزيادة الاستهلاك.
2. **النظريات التقليدية** تركز على المنافسة التامة والميزة النسبية كأساس للتجارة، معتبرةً أن التجارة تساهم في التوازن الاقتصادي وتحقيق الرفاهية.
3. **النظريات الحديثة** تقدم رؤية مختلفة تفترض المنافسة غير التامة، إمكانية انتقال التقنية، وتزايد الغلة مع الحجم، مما يؤدي إلى تخصص أكبر وتجارة أوسع نطاقًا.
4. **وفورات الحجم**، سواء كانت ساكنة أو ديناميكية، تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الكفاءة الإنتاجية وتعزيز التجارة الخارجية.
5. **التعلم والتدريب** هما عنصران أساسيان في تحقيق وفورات الحجم الديناميكية، مما يؤكد على أهمية التعليم وتطوير رأس المال البشري.
6. **التقنية والمعرفة** لا تنتقل بسهولة بين الدول، ولكن يمكن نقلها من خلال السلع التجارية، مما يوفر فرصة للدول لتطوير التقنيات المستوردة وتكييفها مع البيئة المحلية.

تُسلط النظريات الاقتصادية الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي، إنها تُبرز كيف أن التبادل التجاري مع الدول الأخرى يمكن أن يسهم في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز الابتكار، كما تُعتبر هذه

[1] الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي 2008، مرجع سبق ذكره.

التطورات النظرية مرآة تعكس التحولات المستمرة في السوق العالمية، وتُظهر الحاجة الماسة لتبني سياسات تجارية متطورة ومرنة. هذه السياسات يجب أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة لضمان استمرارية النمو وتحقيق الازدهار الاقتصادي للدول.

**الفرع الثاني: أبرز روادها**

**1. نظرية الميزة المطلقة (نظرة آدم سميث):**

في بريطانيا، مع بزوغ فجر الثورة الصناعية، أكد آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" الذي صدر عام 1776 في نيويورك على أن الإنتاج هو مصدر الثروة، وأن تعظيم الإنتاج يتطلب تقسيم العمل والمنافسة التامة. وقد امتدت هذه الفكرة لتشمل تقسيم العمل على المستوى الدولي، مما يعني تصدير السلع التي تتميز بتكلفة عمل منخفضة نسبيًا. وفقًا لسميث، تسهم التجارة في تقليل الاحتكارات المحلية وتوفير فرص عمل، لكنها قد تُهمل الدول التي لا تمتلك ميزات نسبية، مما يؤدي إلى تفاوت في توزيع الدخل.[1]

حيث استخدم سميث الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (Absolute Advantage) وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثم تقوم بتصدير مثل هذه السلعة، وتستورد السلع الأخرى.[2]

وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلع ستبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها، فمثلا إذا كان يلزم لإنتاج وحدة طعام (10) ساعات عمل في حين إنتاج وحدة من

[1] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.
[2] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص25.

الملابس يلزمها (30) ساعة فإن عمل ذلك يعني أن كل (3) وحدات من الطعام تعادل وحدة واحدة من الملابس والفرضية الضمنية هنا أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد وبالتالي فإن كلفة العمل تقيس كلفة الإنتاج الإجمالية ومن جهة أخرى فإن ميكانيكية جهاز السوق الحر والمنافس داخل الاقتصاد ستضمن بقاء معدل تبادل السلع، ففي المثال السابق لن نجد أن شخصا داخل هذا الاقتصاد سيقوم بعرض أكثر من (3) وحدات من الطعام مقابل وحدة الملابس ذلك لأنه لن يحتمل كلفة أكبر من (30) ساعة عمل والتي هي كلفة إنتاج وحدة واحدة من الملابس، ولنفس السبب أيضا لن نجد شخصا يقبل بأقل من (3) وحدات من الطعام مقابل وحدة الملابس. لذلك فإن المنافسة السوقية وقابلية العمل للتحرك بين الصناعات تضمن تبادل السلع وفقا لكلفتها من العمل مع مراعاة عامل أساسي وهو إمكانية انتقال العمل بحرية بين الصناعات. أما في حالة قيمة العمل لا تثبت وذلك لاختلاف أجر العمل من صناعة لأخرى.[1]

### 2. نظرية الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو):

ديفيد ريكاردو، الاقتصادي الإنجليزي ذو الأصول الهولندية، في القرن التاسع عشر قام بنسف النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية عام 1817 (الاقتصاد السياسي والضرائب) وقد أعلن ريكاردو في الفصل السابع من كتابه غير العادي عن قانون الميزة النسبية[2] وطبقاً لهذا كان أول من تناول التجارة الخارجية بشكل مفصل من خلال نظرية المزايا النسبية. اعتمد ريكاردو على مبدأ أن تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتبادل الداخلي والخارجي، واستخدم مثال التبادل التجاري بين إنجلترا والبرتغال في سلعتي المنسوجات والنبيذ لتوضيح نظريته. وفقًا لريكاردو، تنشأ التجارة الخارجية عندما تتخصص الدول في تصدير السلع التي تتمتع بتكلفة عمل نسبية منخفضة، مما يؤدي إلى تحقيق

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص25.
[2] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص28.

مكاسب من التجارة. جون ستيوارت ميل أضاف إلى نظرية ريكاردو بتوضيح نسب المقايضة والطلب المتبادل، مشيرًا إلى أن التوازن التجاري يتحقق عندما تتساوى قيمة الصادرات والواردات لكل دولة.[1]

يؤكد ريكاردو بأنه ليس كل الدول تستطيع وأن يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفؤة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفر في التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصادياً. وبالطبع لا يمكن في هذه الحال استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الدولية وبالتالي يبرز السؤال التالي:[2]

كيف تستطيع هذه الدول الأقل كفاءة منافسة الدول الصناعية المتقدمة؟ إجابة على هذا السؤال تكتسب أهمية إضافية في ضوء التذمر المستمر من ممثلي فإن صناعاتهم أقل كفاءة من تلك التي في الدول الصناعية المتقدمة وبالتالي فإنهم يجادلون بأن على هذه الدول النامية أن تعمل على حماية صناعتها من هذه المنافسة الأجنبية غير العادية. وقد جاء جوهر هذه الميزة النسبية لريكاردو ولإلقاء الضوء على هذا السؤال الهام على وجه التحديد، وقد بين ريكاردو في كتابه المذكور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) أن شروط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضرورياً لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية في إحدى السلع بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه ريكاردو. (بالميزة النسبية) في إحدى أو في بعض السلع تنتجها وبالتالي فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة، ولذلك يمكن للدولة أن

[1] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.
[2] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص29.

تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شريكاتها التجاريين.[1]

نظرية المزايا النسبية، التي وضعها ديفيد ريكاردو، تستند إلى مجموعة من الافتراضات الأساسية:[2]

- **العمل** يُعتبر العامل الأساسي لتكلفة الإنتاج، حيث يُمكن تحويل جميع التكاليف الأخرى إلى مكافئات عمل.
- **تجانس العمل**، بمعنى أن جميع وحدات العمل متماثلة ولا تختلف باختلاف النشاطات.
- **التنقل الداخلي** لعناصر الإنتاج ممكن داخل الدولة، لكنه غير ممكن عبر الحدود الدولية.
- **ثبات الغلة مع الحجم**، أي أن نسب تكاليف الإنتاج تبقى ثابتة بغض النظر عن حجم الإنتاج.

النظرية تفترض وجود:[3]

- **دولتين** و**سلعتين** و**عنصر إنتاج واحد**.
- **غياب تكاليف النقل** و**حرية التجارة** الكاملة.
- **تحديد الأسعار** بناءً على الكلفة الحقيقية للعمل.
- **المنافسة التامة** في الأسواق.

تواجه النظرية انتقادات عدة، منها:[4]

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص29.
[2] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.
[3] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.
[4] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.

- **إغفال الديناميكيات الاقتصادية** مثل تغير أذواق المستهلكين والابتكارات.
- **تجاهل تكاليف النقل** والافتراض الثابت للعمل كتكلفة حقيقية للإنتاج.
- **تغير قانون الإنتاج** مع الحجم، مما قد يؤثر على الميزة النسبية ويقلل من حجم التجارة المتوقعة بموجب النظرية.

في مواجهة نظرية المزايا النسبية، ظهرت مقاربات تأخذ بعين الاعتبار الظروف المتباينة للصناعات. الكسندر هاملتون، في تقريره للكونجرس الأمريكي كوزير للمالية في عام 1791، أكد على ضرورة دعم الصناعات الناشئة حتى تكتسب القدرة التنافسية. فريدريك لست، من جانبه، أشاد بتفوق الصناعة البريطانية ودعم فكرة الحماية التجارية، وهو مفهوم ما زال يُطبق في الدول النامية لحماية صناعاتها.[1]

تطورت نظرية التجارة الخارجية منذ ريكاردو ومفهومه للمزايا النسبية، مرورًا بإسهامات هاملتون ولست في مجال الحماية، وصولًا إلى هكشير وأوهلين اللذين أدخلا رأس المال كعنصر إنتاج. نظرية دورة حياة المنتج لفانون أضافت بُعدًا ديناميكيًا للنظرية، وأخيرًا، أسهم بول كروكمان في تطوير نظرية التجارة الحديثة بإدخال مفهوم تزايد الغلة مع الحجم والمنافسة الاحتكارية.[2]

### 3. نظرية هكشير–أوهلين

يعود الفضل في إبراز الأساس النظري لهذا النموذج في التجارة الدولية إلى الاقتصادي السويدي هكشر وتلميذه أولين في مطلع هذا القرن الماضي، حيث توصلوا إلى نتيجة هامة مفادها أن اختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول فقط، لاحظ هكشر بداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة (العرض) في عوامل الإنتاج وهذه الاختلافات المطلقة في عرض عوامل

[1] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.
[2] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.

الإنتاج (الاقتصادية الإنتاجية) ينتج عنها أيضا اختلاف في الوفرة النسبية (العرض النسبي) لهذه العوامل فمثلاً هناك وفرة في عنصر العمل في مصر ووفرة في عنصر الأرض في السودان ووفرة في عنصر رأس المال في اليابان وألمانيا ... إلخ[1] بالإضافة إلى هذه الاختلافات المطلقة هناك اختلافات في نسب العوامل عبر الدول، فالدول الفقيرة (متدنية الدخل) تميل بشكل عام بأن يكون لديها نسبة متدنية من رأس المال كذلك فإن نسبة الأرض لرأس المال في دولة مثل استراليا أكبر بكثير من تلك الدولة صغيرة مثل سويسرا والفكرة الأساسية التي اعتمد عليها هكشر وأولين في تحليل هذه الاختلافات في الموارد عبر الدول هو ربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية فدولة مثل استراليا لديها وفرة كبيرة من الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الأرض الزراعية فيها منخفض مقارنة بدولة مثل بريطانيا، بالمقابل فإن بريطانيا لديها وفرة كبيرة من رأس المال والتكنولوجيا اللازمة للنسيج مما يجعل سعر رأس المال فيها منخفض مقارنة بأستراليا، وعليه فإن السلع التي تستخدم الأرض بكثافة في إنتاجها كالقمح مثلاً ستكون أرخص في أستراليا مقارنة ببريطانيا في حين أن السلع التي تتطلب استخدام رأس المال بكثافة كالنسيج مثلاً ستكون أرخص في بريطانيا مقارنة بأستراليا وبناء على ذلك فإن سعر التوازن النسبي للسلع الزراعية سيكون أقل في أستراليا منه في بريطانيا.[2] وبالتالي في حين أن سعر التوازن النسبي للمنسوجات سيكون أقل في بريطانيا منه في أستراليا فإن في أستراليا ستصدر السلع الزراعية إلى بريطانيا في حين أن بريطانيا ستصدر المنسوجات إلى أستراليا. وقد لاحظ أولين أن الدول التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين ستستمتع بسعر توازني منخفض نسبياً لهذا العنصر، وبالتالي فإن السلع التي تستخدم بكميات كبيرة نسبياً من هذا العنصر في إنتاجها ستكون لها أيضاً أسعار منخفضة نسبياً هذا يعني أنه سيكون للدولة ميزة نسبية في السلع التي تستخدم بكثافة في إنتاجها عنصر الإنتاج الوفير نسبيا فيها

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص30.
[2] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص34.

ويتضح من ذلك أن هذا التحليل يفسر أنماط التجارة بالتركيز على اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا،[1] حيث أن وجود مثل هذه الاختلافات قد يجعل العلاقة بين وفرة عناصر الإنتاج وأسعار السلع غير محددة وقد تنبه هكشر وأولين لهذه الإمكانية ولكنهم اعتبروا أن اختلافات التكنولوجيا والأذواق غير هامة مقارنة باختلافات وفرة الموارد الاقتصادية. والتنبؤ الرئيس لهذه النظرية أن صادرات الدولة ستشمل سلعاً تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا في حين أن مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها النادرة نسبيا بالإضافة إلى هذا التنبؤ فقد تنبأ هكشر وأولين بالأثر الذي ستتركه هذه التجارة على أسعار عوامل الإنتاج التي كان اختلافها أصلاً سبباً لقيام التجارة الدولية، فعندما تقوم الدولة بتصدير السلعة التي تستخدم بكثافة العنصر الوفير فيها، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بسبب زيادة الطلب عليها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة سعر العنصر الإنتاجي الوفير بسبب زيادة الطلب عليه المشتقة من زيادة الطلب على السلع التي تستخدمه بكثافة، من جهة أخرى فإن تخفيض التجارة للسعر النسبي للسلع المستوردة سيؤدي إلى انخفاض سعر العنصر الإنتاجي النادر نسبياً في هذه الدولة، وإذا ما صح التنبؤ حول هذه التكليفات السعرية فإنه يعني أن التجارة ستؤدي إلى مساواة الأسعار النسبية ليس فقط للسلع وإنما أيضا لعوامل الإنتاج، ويجب ملاحظة أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول وبالتالي في قدرتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية الحرة بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية تشير إلى أن مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير مع الزمن فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما.[2]

نظرية هكشير–أوهلين تواجه انتقادات بسبب افتراضها تساوي أسعار عناصر الإنتاج بين الدول، وتجاهلها للعوامل التي قد تؤدي إلى تفاوت تكاليف الإنتاج مثل تكاليف النقل

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص35.
[2] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص35.

والسياسات التجارية. كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديناميكية التي تؤثر في امتلاك عناصر الإنتاج.[1]

عقب تحديات نظرية هكشير–أوهلين في تفسير التجارة الخارجية، برزت نظريات بديلة مثل نظرية دورة حياة المنتج لريموند فارنون. هذه النظرية تصف تطور منتج جديد عبر ثلاث مراحل رئيسية:[2]

- **المرحلة الأولى:** تركز على الابتكار والإنتاج المحلي، حيث يتم تعديل المنتج ليلائم تفضيلات المستهلكين المحليين.
- **المرحلة الثانية:** تتميز بنضج المنتج وبدء التصدير، مع إمكانية نقل جزء من الإنتاج إلى الخارج للاستفادة من مزايا مثل انخفاض التكاليف.
- **المرحلة الثالثة:** تشهد توحيد المنتج وتوسع إنتاجه عالميًا، مع الاستفادة من التراخيص والشراكات.

بول كروكمان، من خلال نقده لنظرية هكشير–أوهلين، أكد على أن التجارة في السلع المصنعة تتم بين أصناف مختلفة من نفس السلعة، حتى بين الدول ذات الهبات المتفاوتة لعناصر الإنتاج. نظريته الحديثة تعتمد على فرضين:[3]

- **الأول:** تزايد الغلة مع الحجم، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج.
- **الثاني:** المنافسة الاحتكارية، التي تسمح بتمايز السلع وتحرير الأسواق.

[1] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.
[2] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.
[3] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.

هذه النظرية تفسر التجارة الخارجية في السلع المتمايزة وتؤكد على أهمية وفورات الحجم والتعلم من خلال العمل، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف وزيادة القدرة على التصدير.[1]

مع تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، زاد الاهتمام بالتجارة الخارجية بين فروع الشركات، التي تعتمد على قيود دفترية وليس على آليات السوق.

في العصر الحديث، يتزايد الاهتمام بالعوامل التي تحدد تنافسية الدول في التجارة الخارجية. مايكل بورتر يحدد خمسة عناصر تؤثر على استراتيجية الشركات: قوة مجهزي المستلزمات، قوة المشترين، إمكانية دخول منافسين جدد، قوة المنافسة، واحتمال ظهور بدائل للمنتجات. بورتر يوسع هذه العناصر لتشمل أداء الاقتصاد الكلي، مما يساعد في تحديد تنافسية الشركات على المستوى الدولي. وقد كُلف باحثون بتحديد عوامل نجاح الدول الصناعية الكبرى في التصدير.[2]

ومنه، استنادًا على ما تم عرضه مسبقا، فإن أهم أفكار الاقتصاديين الثلاثة تتمثل فيما يلي:

**آدم سميث:**

- يعتبر الإنتاج مصدر الثروة.
- يشدد على أهمية تقسيم العمل والمنافسة التامة لزيادة الإنتاج.
- يرى أن التجارة الخارجية تقلل الاحتكارات وتوفر فرص عمل.
- يعتقد أن تقسيم العمل الدولي يسمح بتصدير السلع ذات التكلفة العمالية المنخفضة.

**ديفيد ريكاردو:**

[1] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.
[2] احمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي"،2009، مرجع سبق ذكره.

- يُقدم نظرية المزايا النسبية. التي تعتمد على فرض أن العمل هو العنصر الوحيد لتكلفة الإنتاج.
- يعتمد على مبدأ أن تكلفة العمل هي مصدر القيمة للتبادل الداخلي والخارجي.
- يوضح أن التخصص والتجارة الخارجية يؤديان إلى مكاسب للدول المشاركة.
- تفترض تجانس وحدات العمل وثبات الغلة مع الحجم.
- تعتمد على فرض دولتين وسلعتين وعنصر إنتاج واحد.
- تُهمل تكاليف النقل وتفترض حرية كاملة للتجارة والمنافسة التامة.

**جون ستيوارت ميل:**

- يُضيف إلى نظرية ريكاردو بتوضيح نسب المقايضة والطلب المتبادل.
- يُشير إلى أن التوازن التجاري يتحقق عندما تتساوى قيمة الصادرات والواردات.
- يُؤكد على أهمية الإنتاجية النسبية في تحديد نسب المقايضة بين الدول.

**ألكسندر هاملتون وفريدريك لست:**

- يُشيران إلى أهمية حماية الصناعات الناشئة لتكتسب قدرات تنافسية.
- يُبرزان أن الصناعات البريطانية تتفوق بمزايا عديدة.
- يُعتبران أن الدول النامية تحتاج إلى رسوم جمركية لحماية صناعاتها.

**إلي هكشير وبيرتل أوهلين:**

- يُسقطان فرض القيمة للعمل ويُدخلان عنصر إنتاج آخر هو رأس المال.
- تقوم نظريتهما على فروض مثل تماثل التقنية وثبات الغلة.
- تُشير إلى أن كل دولة يجب أن تتخصص في إنتاج السلعة التي يكون لديها عنصر إنتاج وفير.

**ريموند فارنون:**

- يُقدم نظرية دورة حياة المنتج التي تمر بثلاث مراحل: البدء، النضج، والمنتج العياري.

- تُعتبر خطوة متقدمة على نظرية هكشير–أوهلين بأخذها بعين الاعتبار وفورات الحجم والاستثمار الدولي.

**بول كروكمان:**

- يُقدم نظرية التجارة الحديثة التي تُدخل فروض عدم تجانس السلع وتزايد الغلة مع الحجم.
- يُستبدل فرض المنافسة التامة بالمنافسة الاحتكارية.
- يُشير إلى أهمية التجارة في السلع المتمايزة داخل قطاع صناعي معين.

**مايكل بورتر:**

- يُحدد خمسة عناصر تحدد الاستراتيجية الناجحة لشركة معينة.
- يُوسع هذه العناصر لتشمل أداء الاقتصاد الكلي لتوضيح العوامل المحددة لتنافسية الشركات في الأسواق الدولية.

## المطلب السادس: التجارة الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي

تتمثل من خلال العناصر التالية:[1]

–التجارة الخارجية تمكّن الدول من استغلال مواردها بأقصى درجات الكفاءة، مما يؤدي إلى تحقيق أعلى ناتج ممكن من هذه الموارد.

–تتيح التجارة الخارجية للدول الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول أخرى، مما يضع موارد دولة ما تحت تصرف الدول الأخرى.

–تعد التجارة الخارجية مؤشرًا على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدول في السوق العالمي، وذلك لارتباطها بالإمكانات الإنتاجية، وقدرة الدول على التصدير والاستيراد، وتأثير ذلك على مستويات الدخل ورصيد العملات الأجنبية.

[1] منى مريم عيسى . العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980- 2010. المجلد المجلد 7. المجلد العدد 20. الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا: مجلة أماراباك، 2016، ص74.

–تسهم التجارة الخارجية في تحقيق التوازن في السوق المحلي من خلال التوازن بين العرض والطلب.

–توفر التجارة الخارجية للأفراد السلع والخدمات التي لا يمكنهم إنتاجها بأنفسهم أو التي ينتجونها بكميات قليلة.

–تعزز التجارة الخارجية التقدم في المجالات الأخلاقية والاجتماعية والثقافية، بفضل التفاعل المستمر الذي تتطلبه.

–تعتبر التجارة الخارجية جزءًا من النشاط البشري الذي يعتمد على التبادل.

–تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية وتبادل الأفكار والخبرات والمهارات والقدرات الإدارية وفنون التنظيم وإنشاء المشروعات.

– تساعد التجارة الخارجية في زيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد من خلال توفير السلع والخدمات التي قد لا تتوفر في بعض الدول، أو تكون متاحة بتكاليف أقل عند استيرادها من دول تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج.

هناك علاقات وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية. فالتنمية الاقتصادية، وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي، يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدفه زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف، عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الخارجي. والتاريخ الاقتصادي لبريطانيا، وألمانيا مثلاً، يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي تصاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول، أما آثار التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية، فيتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية. ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضاً، فيقل بالتالي

مستوى الاستهلاك، ومستوى الصحة العامة والتعليم، وتنخفض الإنتاجية، وتقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل. وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية، ويمكن للتجارة الدولية ان تلعب دوراً للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دوراً في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع، وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية.[1]

ومن خلال ما سبق فإن التجارة الخارجية تعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد العالمي، حيث تسمح للدول بتحقيق الاستفادة القصوى من مواردها وتعزيز كفاءتها الإنتاجية. من خلال التبادل التجاري، تتمكن الدول من الوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع نطاق منتجاتها وخدماتها، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي وتحسين مستويات المعيشة. التجارة الخارجية تفتح المجال للاستفادة من المزايا النسبية للدول الأخرى، مما يسهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على موارد محددة. كما تلعب دورًا حيويًا في تعزيز التنافسية العالمية للدول من خلال تحفيز الابتكار وتبادل التكنولوجيا والمهارات.

بالإضافة إلى ذلك، التجارة الخارجية تساعد في تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الأسواق المحلية، مما يقلل من التقلبات الاقتصادية ويحافظ على استقرار الأسعار. توفر أيضًا للمستهلكين تشكيلة أوسع من السلع والخدمات، وتسمح لهم بالوصول إلى منتجات لا يمكن إنتاجها محليًا أو تكون مكلفة للإنتاج. هذا التنوع يثري الخيارات المتاحة للمستهلكين ويعزز الابتكار والتطور في السوق.

من الناحية الاجتماعية والثقافية، التجارة الخارجية تسهم في تعزيز التفاهم والتعاون بين الشعوب، وتشجع على تبادل الأفكار والقيم. هذا التفاعل يدعم التقدم في مجالات مثل

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص13.

حقوق الإنسان والمعايير العمالية والحفاظ على البيئة. كما تعمل على نشر المعرفة التكنولوجية وتحسين القدرات الإدارية والتنظيمية، مما يساعد في بناء اقتصادات أكثر قوة ومرونة.

ونختم استنتاجنا بأن التجارة الخارجية لا تقتصر على تبادل السلع والخدمات فحسب، بل تمثل جسرًا للتواصل والتعاون العالمي، وتساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. إنها تعكس الطبيعة التعاونية للنشاط البشري وتؤكد على أهمية التبادل والتكامل في عالم مترابط.

## المطلب السابع: إستراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي

تشجيع الصادرات إزاء إحلال الواردات

سنتناول من خلال هذا العنصر استراتيجيتين رئيسيتين للتجارة الخارجية تُستخدمان لتحفيز النمو الاقتصادي:

الأولى هي: استراتيجية تشجيع الصادرات، والثانية هي: استراتيجية إحلال الواردات. الدول التي تتبع استراتيجية إحلال الواردات تركز على تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على السلع المستوردة، مما يؤدي إلى توجه اقتصادي يركز على السوق الداخلية. من ناحية أخرى، تدعم استراتيجية تشجيع الصادرات توسيع الأسواق الخارجية للمنتجات المحلية، مما يعزز التجارة الحرة والتبادل الاقتصادي مع الدول الأخرى. كلا الاستراتيجيتين لهما أنصارهما ومبرراتهما الاقتصادية، وتختار الدول بينهما بناءً على أهدافها الاقتصادية وظروفها الخاصة.[1]

### الفرع الاول: ماهية السياسة التجارية

تقوم العديد من الدول حول العالم بتنظيم تجارتها الدولية من خلال مجموعة من الإجراءات التي تعكس سياستها التجارية. هذه السياسة تُبنى استنادًا إلى التحديات التي

[1] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره، ص14.

تواجهها الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقد تهدف إلى تعزيز التجارة الحرة بين الأمم. ومع ذلك، تتباين هذه السياسات من بلد إلى آخر، تبعًا للظروف الخاصة بها وللمسارات الاقتصادية والسياسية التي تتبعها.

**الفرع الثاني: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها**

لقد قدم الخبراء الاقتصاديون مجموعة متنوعة من التعريفات لمفهوم "السياسة التجارية"، معتمدين في ذلك على منظوراتهم الخاصة ومناهجهم العلمية في البحث والتحليل الاقتصادي. تتباين هذه التعريفات بحسب الأطر النظرية والمنهجية التي يتبناها كل اقتصادي، مما يعكس غنى وتعدد الرؤى في هذا المجال.

**أولا – مفهوم السياسة التجارية**

تعبر السياسة التجارية عن كافة الاجراءات التي تضبط المبادلات التجارية للدولة مع العالم الخارجي[1]، وهي تمثل إحدى السياسات الاقتصادية الرئيسية التي تتبناها الحكومات لتصحيح الاختلالات الاقتصادية وتعزيز النمو.

تتضمن السياسة التجارية مجموعة من التشريعات والقوانين الرسمية التي تهدف إلى إدارة وتنظيم التجارة الخارجية، وذلك عبر فرض قيود أو منح حريات تجارية بهدف التغلب على العوائق التي قد تعترض التجارة على الصعيد الدولي. هذه السياسات تختلف من دولة لأخرى وفقاً لأهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتلعب دوراً حيوياً في تشكيل العلاقات الاقتصادية بين الأمم.[2]

[1] Fortin , Jean François. Analyse de la politique commerciale état des travaux théorique, études internationales. 2005.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، و أحمد الخضراوي. الاقتصاد الدولي. السعودية: دار فاروق للنشر، 2017.

وهي أيضا عبارة عن مجموعة ميكانيزمات تستخدمها السلطات الاقتصادية المعنية للتأثير على اتجاهات التجارة الخارجية لبلدانها لتحقيق أهداف وطنية، سواء لأسباب تتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع العالم أو لتحقيق أهداف خاصة بالاقتصاد الوطني نفسه.[1]

يمكن الإشارة إلى أن السياسات التجارية تعكس استراتيجية الدولة في إدارة تعاملاتها التجارية الدولية، وتوجيه هذه التعاملات بما يتماشى مع أولوياتها الاقتصادية والسياسية، وخصائص اقتصادها الوطني. كما تتأثر هذه السياسات بالوضع الاقتصادي الراهن سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.

التاريخ يُظهر أن صانعي القرار السياسي كان لهم دور بارز في تشكيل السياسات التجارية، حيث كانوا يشاركون بفعالية في صياغتها وتحديد مساراتها. ومع ذلك، لا يمكن إغفال الدور الهام الذي يلعبه الخبراء الاقتصاديون في هذا المجال في العصر الحالي، حيث بات قادة السياسة في الدول المتطورة يمنحون مساحة أكبر للاستشارات الاقتصادية. وتختار الدول السياسة التجارية التي تخدم مصالحها الوطنية، على الرغم من الجدل الطويل الذي دار حول هذه القضية بين الدول النامية والمتقدمة، وكذلك مع المنظمات الدولية المعنية بالتجارة الدولية. ويتم اختيار السياسة التجارية بناءً على مجموعة من العوامل، منها[2]:

-الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال تلك السياسة.

-النمط الاقتصادي السائد في الدولة وما إذا كان يميل نحو الليبرالية الاقتصادية أو الحمائية.

-مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه الدولة.

-الحالة الاقتصادية التي تعيشها الدولة في الوقت الراهن.

[1] مسلم حمدية شاكر، و هديل محمود حميد. آثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجربة الماليزية. المجلد المجلد 24 . المجلد العدد 105. جامعة بغداد: مجلة العلوم الاقتصادية، 2018.

[2] هشام محمود الاقداحي. العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

–مدى اعتماد الدولة على الاقتصاد العالمي وقوة العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

– الضغوط التي تفرضها المنظمات الدولية، وبالأخص منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.

**ثانيا– أهداف السياسة التجارية**

تتبنى الدول سياسات تجارية متنوعة، سواء كانت تلك السياسات تتجه نحو الحرية التجارية أو تفضل النهج الحمائي، وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الغايات التي تختلف باختلاف طبيعة السياسة المتبعة. تتلخص هذه الأهداف عمومًا في النقاط التالية[1]:

1. الأهداف الاستراتيجية، والتي تشمل:

– ضمان الأمان الاقتصادي والغذائي والعسكري للمواطنين.

– السعي لتأمين الحد الأدنى من مصادر الطاقة الأساسية مثل النفط، وكذلك الإنتاج الغذائي الضروري في أوقات الأزمات.

2. الأهداف الاجتماعية، والتي تتضمن:

– حماية المصالح الخاصة بفئات اجتماعية معينة مثل المزارعين والمنتجين للسلع الأساسية في البلاد.

– تحقيق توزيع عادل للدخل القومي بين مختلف شرائح المجتمع.

3. الأهداف الاقتصادية، والتي تشمل:

– زيادة إيرادات الخزانة العامة للدولة وتوظيفها في تغطية النفقات العامة بمختلف أنواعها.

– دعم الاستثمارات الهادفة للتصدير وتعزيز فرص العمل ومستويات التوظيف في الاقتصاد المحلي.

[1] محمد دياب . التجارة الدولية في عصر العولمة. المجلد ط1. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

– الدفاع عن الاقتصاد الوطني ضد مخاطر الإغراق التجاري، وهو ما يعني البيع بأسعار أقل من تكاليف الإنتاج، وكذلك حمايته من التقلبات الاقتصادية العالمية مثل الركود والتضخم.

– الحفاظ على الصناعات الناشئة من خلال توفير بيئة ملائمة لنموها وحمايتها من المنافسة الخارجية.

– تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عبر زيادة العائدات من الصادرات وتقليل الطلب على العملات الأجنبية.

**الفرع الثالث: أنواع السياسة التجارية**

تتباين الاستراتيجيات التجارية التي تتبناها الحكومات في تنظيم معاملاتها التجارية الدولية، حيث يؤدي التفاوت في الأنظمة الاقتصادية والغايات المحددة إلى ظهور مسارين رئيسيين للدول في هذا السياق، ويمكن شرحهما على النحو التالي:

تُعرف سياسة الحماية بأنها مجموعة من التدابير التي تتخذها الحكومات للحد من حرية التجارة مع الدول الأخرى، وذلك عبر استراتيجيات مثل فرض الرسوم الجمركية على الواردات أو تحديد حصص للواردات خلال فترات زمنية محددة. هذه الإجراءات تهدف إلى توفير درجة من الحماية للصناعات المحلية ضد المنافسة الخارجية. يستند المؤيدون لهذه السياسة إلى عدة حجج رئيسية، منها:

1. الدفاع عن الصناعات الوليدة: تُعتبر الصناعات الحديثة التي لا تزال في مراحلها الأولى بحاجة إلى دعم يمكّنها من مواجهة المنافسة الخارجية الشديدة والاستفادة من اقتصاديات الحجم. يُنسب هذا الطرح إلى الاقتصادي الألماني فريديريك ليست، الذي دعى إلى حماية الصناعات الألمانية الناشئة من المنافسة البريطانية في كتابه "النظام الوطني للاقتصاد السياسي" الصادر في عام 1841. على الرغم من أهمية هذه الحجة، إلا أن

تطبيقها يواجه تحديات، مثل صعوبة تحديد الصناعات التي يجب حمايتها ومتى يجب إنهاء هذه الحماية.[1]

2. الحماية لتنويع الإنتاج: يعتقد المؤيدون لهذه السياسة أنها تساعد على تنويع الإنتاج بدلاً من التخصص في إنتاج سلعة واحدة، وهو ما يُعارضه التقسيم الدولي للعمل في ظل حرية التبادل. يُعتبر تنويع القاعدة الإنتاجية للدولة وسيلة للحماية من الأزمات الاقتصادية والتقلبات التي قد تنجم عن التخصص أو إغلاق الأسواق الأجنبية.[2]

3. الحماية كمصدر للإيرادات الحكومية: يرون في الرسوم الجمركية مصدراً مهماً لتمويل خزينة الدولة، وكذلك وسيلة للحد من الواردات من خلال زيادة تكلفتها، مما يؤدي إلى تقليل الاستيراد. تُستخدم هذه الإيرادات في الإنفاق العام، سواء لتمويل نفقات الدولة أو لدعم الصناعات المحلية.[3]

4. الحماية لتحسين الميزان التجاري: تسهم السياسة الحمائية في تحسين الميزان التجاري عبر تقليل الواردات، وبافتراض ثبات الصادرات، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليص العجز التجاري أو تحويله إلى فائض. يُحسب رصيد الميزان التجاري بالفرق بين الصادرات والواردات.[4]

5. استراتيجية الحماية كوسيلة لمكافحة البطالة: يُعتقد أن السياسات الحمائية تسهم في تحويل اهتمام المستهلكين نحو المنتجات المحلية بدلاً من المستوردة، مما يؤدي إلى توسيع الإنتاج المحلي وتشغيل العمالة غير المستغلة، وبالتالي خفض معدلات البطالة.[5] ومع ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن تطبيق الحماية بهدف زيادة فرص العمل قد لا

[1] السربيتي، الخضراوي، مرجع سبق ذكره.
[2] عادل أحمد حشيش. العلاقات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
[3] عبد السلام رضا. العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. القاهرة: المكتبة العصرية للنشر، 2007.
[4] منير خروف. المالية والتجارة الدولية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
[5] زينب حسين عوض الله . *العلاقات الاقتصادية الدولية*. بيروت: الدار الجامعية، 1999.

يؤتي ثماره إذا ما قامت دول أخرى بتطبيق سياسات مماثلة، مما قد يؤدي إلى تقلص الطلب على المنتجات المحلية في الأسواق الدولية.

6. الحماية كحصن ضد مخاطر الإغراق: الإغراق هو ممارسة بيع السلع في الأسواق العالمية بأسعار أقل من تكلفتها الفعلية أو سعرها المحلي، بهدف القضاء على المنافسين المحليين والاستحواذ على حصة أكبر في السوق. لمواجهة هذا التهديد، تلجأ الدول إلى تطبيق الحماية من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات من الشركات الأجنبية التي تنتهج هذه السياسة.[1]

7. الحماية لضمان الأمن الاقتصادي والدفاع الوطني: تعزز السياسات الحمائية من الاستقلال الاقتصادي للدول، خاصة في مواجهة الأزمات العالمية المحتملة، وتساعد على حماية الصناعات الاستراتيجية الحيوية للأمن القومي من المنافسة الخارجية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة، مثل صناعة الأسلحة.[2]

**الفرع الرابع: سياسة حرية التجارة وحججها**

سياسة الانفتاح التجاري وأسسها المبررة تعني تبني سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تقليص التدخل الحكومي في الأنشطة التجارية الدولية. هذا يشمل التخلي عن القيود التي تحد من تطور التجارة الخارجية والتخلص من جميع أشكال السياسات الوقائية.[3]

وفقًا لتعريف منظمة التجارة العالمية، يُعتبر تحرير التجارة الخارجية بمثابة عملية تسمح بإجراء المعاملات والتبادلات التجارية الدولية دون أي قيود أو عوائق.[4]

[1] السربيتي، الخضراوي، مرجع سبق ذكره.
[2] جمال جويدان الجمل، مرجع سبق ذكره.
[3] سامية بوضياف. ''سياسة تحرير التجارة الدولية واثرها على التنافسية الدولية.'' (مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات) المجلد 04، رقم العدد 01 (2015).
[4] فيصل شرارة ، و عثمان بقنيش. ''الاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية واثرها على التنمية الوطنية.'' مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات (مركز ابحاث فقه المعاملات الاسلامية )، رقم العدد 49 (2015).

من خلال التعاريف المذكورة، يمكن استنتاج أن سياسة الانفتاح التجاري تتألف من مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى منع الحكومة من التدخل في الصفقات التجارية الدولية، أي تجارة دولية حرة وغير مقيدة. يعتمد المؤيدون لهذا النهج على عدة حجج رئيسية.[1]

يعتبر التخصص وتقسيم العمل الدولي عوامل رئيسية في تعزيز الكفاءة الإنتاجية للدول، حيث تستثمر الدول في القطاعات التي تتمتع بميزة تنافسية نسبية، مما يؤدي إلى استخدام أمثل لمواردها وزيادة الأرباح من خلال التجارة الحرة. كما أن المنافسة الناتجة عن التجارة الحرة تشجع على الابتكار والتقدم التكنولوجي، مما يساهم في تحسين جودة المنتجات وتوسيع حصة السوق للمنتجين الأكثر كفاءة، بينما يستفيد المستهلكون من خلال الحصول على منتجات عالية الجودة بأسعار تنافسية. بالإضافة إلى ذلك، تقلل حرية التجارة من احتمالية الاحتكار، حيث يصعب على المنتجين المحليين التحكم في الأسعار في ظل وجود منافسة دولية. من ناحية أخرى، تؤدي السياسات الحمائية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية ويمكن أن تؤدي إلى ركود اقتصادي وانخفاض في مستوى الرفاهية الاقتصادية، نظرًا لأن التجارة تعتمد على التبادل المتبادل للسلع والخدمات.

أخيرًا، تساهم حرية التجارة في خفض أسعار السلع الدولية، مما يعود بالفائدة على الدخل الوطني ويمكن المستهلكين من الحصول على سلع بأسعار معقولة. وعلى الرغم من الحجج المقدمة لصالح كل من الحرية والحماية، فإن الواقع يظهر أن معظم الدول تفضل نهجًا متوازنًا يجمع بين الاثنين.

[1] خروف، مرجع سبق ذكره.

**الفرع الخامس: أدوات السياسة التجارية**

تعتمد الدول على مجموعة من الآليات والتدابير لتنفيذ السياسة التجارية الملائمة لها، وتُصاغ هذه السياسة بما يتوافق مع النموذج الاقتصادي الذي تتبعه. وبناءً على ذلك، يتم التفريق بين الأساليب السعرية والكمية والتنظيمية.

تستخدم الدول التي تنتهج سياسة الحماية التجارية مجموعة من الطرق والأدوات لتنظيم التجارة مع الدول الأخرى. هذه الأدوات تشمل:

1. الأدوات السعرية: تؤثر هذه الأدوات على أسعار البضائع المستوردة والمصدرة. من أبرزها:

أ. الرسوم الجمركية: تُعد من أهم الوسائل لتطبيق الحماية التجارية، حيث تُفرض كضريبة على البضائع التي تعبر الحدود الوطنية، سواء كانت مستوردة أو مصدرة. تُطبق هذه الرسوم بشكل رئيسي على الواردات لحماية الصناعات المحلية أو لمنع تصدير السلع الأساسية. يُشار إلى مجموع القوانين التي تحدد الرسوم الجمركية في فترة معينة بـ "التعريفة الجمركية".

تنقسم الرسوم الجمركية إلى:[1]

- الرسوم القيمية: تُحسب كنسبة مئوية من قيمة السلعة.
- الرسوم النوعية: تُحدد بمبلغ ثابت بناءً على خصائص السلعة مثل الوزن أو الحجم.
- الرسوم المركبة: تجمع بين الرسوم القيمية والنوعية، حيث تُفرض نسبة مئوية من قيمة السلعة ومبلغ ثابت بناءً على خصائصها.

وتُقسم الرسوم الجمركية حسب الغرض من فرضها إلى:

- الرسوم المالية: تهدف لتوفير الإيرادات للدولة.

[1] عادل أحمد حشيش، محمود شهاب مجدي. الاقتصاد الدولي. بيروت: الدار الجامعية، بدون سنة نشر.

– الرسوم الحمائية: تهدف لحماية المنتجات المحلية من المنافسة الخارجية.

تُعتبر الرسوم الجمركية من أهم أدوات السياسة التجارية نظرًا لتأثيرها الاقتصادي الكبير، مثل حماية الصناعات المحلية، تقليل استهلاك الأفراد بسبب الرسوم المفروضة على الواردات، وتوفير إيرادات مالية للدولة نتيجة لانخفاض الواردات مع استقرار الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.

ب. الإعانات: تُمثل نظام الإعانات للتصدير في تقديم دعم مادي أو مالي للمنتجين المحليين لتحفيزهم على الدخول في الأسواق الدولية وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية المُصدرة. يمكن أن تكون هذه الإعانات مباشرة عن طريق منح مبالغ مالية للمصدرين تُحدد بناءً على نوعية أو قيمة السلعة، أو غير مباشرة ممثلة في تقديم بعض الامتيازات للمنتجين المصدرين، من أجل دعم مركزهم المالي كالإعفاء أو التخفيض الضريبي أو رد ما دفع منها، التسهيلات الائتمانية، تحمل بعض تكاليف.[1]

ت. الإغراق: وهو ممارسة تجارية تتمثل في بيع المنتجات المحلية في الأسواق الدولية بأسعار أقل من تكاليفها الفعلية بما في ذلك تكاليف النقل والتصدير. يمكن تصنيف الإغراق إلى ثلاث فئات:

الإغراق العرضي الذي يحدث بسبب ظروف استثنائية مثل الرغبة في التخلص من فائض المخزون؛

الإغراق قصير الأجل الذي يستمر حتى تحقيق هدف معين؛

الإغراق الدائم الذي يعتمد على سياسة مستمرة ترتكز على الاحتكار في السوق المحلي نتيجة لسياسات الحماية.[2]

[1] علي شريف الصوص. التجارة الدولية الاسس والتطبيقات. الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.
[2] حشيش، مجدي، مرجع سبق ذكره.

ث. تخفيض سعر الصرف: هو إجراء يتخذه البنك المركزي للدولة لخفض قيمة عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية. يمكن أن يكون هذا التخفيض قانونيًا أو فعليًا، ويهدف إلى جعل السلع المحلية أكثر جاذبية للأسواق الدولية، مما يزيد الطلب عليها ويعزز الصادرات. في المقابل، يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وتقليل الطلب المحلي عليها. الأسباب وراء تخفيض سعر الصرف متعددة، بما في ذلك محاولة تصحيح عجز ميزان المدفوعات أو دعم قطاعات إنتاجية معينة.[1]

ج. الرقابة على الصرف: هي سياسة تنظيمية تفرضها الدولة للسيطرة على تداول العملة الأجنبية وتنظيم سوق الصرف. تتطلب هذه السياسة من الدولة تحديد سعر صرف ثابت وتنظيمي يُطبق على جميع المعاملات الخارجية، وتستخدم كأداة للتحكم المباشر في الصادرات والواردات ولمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.[2]

ح. الحماية الإدارية: هي عملية تتبعها السلطات الإدارية لحماية السوق المحلية عن طريق تطبيق صارم للوائح الصحية، تقدير مرتفع لقيمة الواردات، وتعقيدات في التعريفة الجمركية. تهدف هذه الإجراءات إلى تشجيع المستهلكين على شراء المنتجات المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات، ولها تأثير كبير على التجارة الخارجية.[3]

الرسوم الجمركية المفروضة تسببت في تعقيدات بتطبيق التعريفة الجمركية، وقد حفزت هذه الرسوم المواطنين على مقاطعة البضائع الأجنبية، مما جعلها أكثر تأثيرًا على المبادلات الخارجية من غيرها من التدابير.

2. الأدوات الكمية: تستخدم الدولة هذه الأدوات للتأثير بشكل مباشر على تجارتها الخارجية، ومن أبرز هذه الأدوات:

[1] الاقداحي، مرجع سبق ذكره.
[2] عبد الحميد عبد المطلب. السياسات الاقتصادية . القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997.
[3] السربيتي، الخضراوي، مرجع سبق ذكره.

أ. نظام الحصص: يُعرف بأنه النظام الذي تحدد الدولة بموجبه الكمية المسموح باستيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية محددة، ويُعتبر هذا النظام قيدًا كميًا على تدفق السلع إلى الدولة، وقد أثبت فعاليته في التأثير على حركة التجارة الخارجية، مما جعل الدول تفضله على الرسوم الجمركية لعدم مرونة الواردات وغموض ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى مرونته في حماية الصناعات الوطنية ضمن حدود الاتفاقيات التجارية.[1]

ب. تراخيص الاستيراد: تُمنح هذه التصاريح من قبل السلطات المختصة للمستوردين لاستيراد كمية محددة من سلعة معينة، وتُحدد حصة كل مستورد بناءً على وارداته السابقة من السلعة خلال فترة زمنية معينة، وتستخدم الدولة هذه الأداة لحماية السوق الوطني من الواردات، خاصةً عند انخفاض رصيدها من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.[2]

ت. نظام الحظر: يُعبر عن سياسة الدولة في الامتناع عن التعامل مع الأسواق الدولية، سواء على الصادرات أو الواردات أو كليهما، ويكون الحظر كليًا عند امتناع الدولة عن التبادل التجاري مع العالم الخارجي واتباع سياسة الاكتفاء الذاتي، أو جزئيًا عند منع التعامل مع أسواق دولية محددة لبعض الدول أو السلع، مما يعني أن هذا النظام ليس سياسة حماية بل هو سياسة لإلغاء التبادل الدولي.[3]

3. الأدوات التنظيمية: تشمل الأطر التنظيمية للدول مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى تنظيم المبادلات الدولية، ومنها:[4]

أ. المعاهدات التجارية: تُعتبر اتفاقات تبرمها الدولة مع دول أخرى عبر أجهزتها الدبلوماسية بهدف تنظيم العلاقات التجارية بينها، وتشمل هذه المعاهدات بالإضافة إلى

[1] حشيش، مرجع سبق ذكره.
[2] الطنطاوي محمود الباز. دراسات في نظرية التجارة الخارجية. القاهرة: مكتبة عين الشمس، 2007.
[3] حسن رعد الصرن. اساسيات التجارة الدولية المعاصرة. دمشق: دار الرضا، 2000.
[4] حشيش، مرجع سبق ذكره.

القضايا الاقتصادية والتجارية، جوانب سياسية تتعلق بتحديد مكانة الأجانب وأهليتهم لممارسة الأنشطة المختلفة.

ب. الاتفاقيات التجارية: تُعرف الاتفاقية التجارية بأنها ميثاق يُبرم بين دولتين بهدف تنظيم المبادلات التجارية وتحديد الآليات المتفق عليها لتصفية الدفعات المترتبة على هذه المبادلات. كما تُحدد هذه الاتفاقيات حجم التجارة المتبادلة بين الأطراف خلال فترة نفاذها، وتتميز بمدة صلاحية محدودة وبعدم شمولها للقواعد التي تنظم المعاهدات التجارية المذكورة سابقًا.

ت. اتفاقات الدفع: تشمل هذه الاتفاقات على تفاصيل كيفية سداد وتسوية الالتزامات المالية الناتجة عن الأنشطة التجارية والمالية بين الدولتين، وفقًا للشروط والأحكام التي يتم الاتفاق عليها من الطرفين. بالإضافة إلى ذلك، تُوضح اتفاقات الدفع العملة المستخدمة في العمليات وسعر الصرف المعتمد للتسوية، وتُستخدم بشكل رئيسي في الدول التي تفرض سياسات للرقابة على الصرف وتحد من تحويل عملتها إلى عملات أجنبية.

**الفرع السادس: أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية**

تتمثل أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية في التكامل الاقتصادي، الذي يُعتبر النموذج الأحدث للعلاقات الاقتصادية الدولية. يتجسد هذا التكامل في تحالفات دولية أو إقليمية تُزيل جميع القيود والعوائق التي تُعيق العلاقات الاقتصادية، مما يُسهم في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء وفرض قيود تجارية جديدة ضد الدول غير الأعضاء. هذه التحالفات تشمل عدة أشكال، منها:

1. منطقة التجارة التفضيلية: تُعرف بأنها اتفاق بين دولتين أو أكثر يُقر بمعاملة تفضيلية في مجال التجارة الخارجية، تتمثل في تقليل العوائق الجمركية أو غير الجمركية

على الواردات دون إلغائها بالكامل. هذه المعاملة تُعتبر مرفوضة وفقًا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.[1]

2. منطقة التجارة الحرة: تُمثل اتفاقًا بين الدول المشاركة يُؤدي إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية على التبادلات التجارية، مع السماح لكل دولة بالحفاظ على سياستها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء. منطقة التجارة الحرة لا تحد من حق أي دولة عضو في إبرام اتفاقيات تجارية جديدة مع دول خارج التحالف أو تعديل الاتفاقيات القائمة،[2] وبالتالي، تُعد هذه الدرجة من التكامل بمثابة دمج لأسواق السلع للدول الأعضاء في سوق واحدة تتمتع بحرية تنقل السلع القادمة من الدول الأعضاء.

3. الاتحاد الجمركي: يشمل على المستوى الداخلي إلغاء الحواجز الجمركية والتنظيمات التجارية بين الأقاليم المكونة له، وعلى المستوى الخارجي يتميز بتوحيد التعريفة الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء.[3] هذا النوع من التكامل يُنظم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بما يدعم حرية التجارة ويوسع نطاق السوق.

4. السوق المشتركة: تُحقق هذه الدرجة من التكامل الاقتصادي الانتقال الحر لعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء،[4] وتشمل إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مع توحيدها تجاه العالم الخارجي وإزالة كل العقبات التي تحول دون حركة عوامل الإنتاج داخل منطقة التكامل.

[1] جيلالي معروف، و محمد البشير لبيق. ''ما مدى استجابة التجارة الخارجية لمفهوم التكامل الاقتصادي؟'' مجلة الاقتصاد الاسلامي، 2016.
[2] نواف ابو شمالة. ''التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي.'' سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، 2016.
[3] عصب عوض بن عوض. ''التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر الواقع والآفاق رؤية للتكامل الاقتصادي اليمني السعودي.'' مجلة الاندلس للعلوم الاجتماعية المجلد 03، رقم العدد 06 (2011).
[4] يوسف بركان، و امينة بن خزناجي. ''دور التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق الامن الغذائي في دول المغرب الوسيط: دراسة تحليلية إستشرافية.'' مجلة الباحث الاقتصادي المجلد 01، رقم العدد 01 (2014).

5. الوحدة الاقتصادية، المعروفة أيضًا بالاتحاد الاقتصادي، تعزز السوق المشتركة من خلال ضرورة التنسيق في عدة مجالات سياسية رئيسية[1]، وهذا يعني أنها ليست مجرد سوق مشتركة، بل تشمل أيضًا التوافق والتنسيق في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء[2]. وبالتالي، لا يقتصر الأمر على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء وتسهيل حركة عوامل الإنتاج فحسب، بل يمتد أيضًا إلى تنسيق السياسات المالية والنقدية بين هذه المناطق المتكاملة.

6. الاتحاد الاقتصادي التام هو الشكل الأكثر تقدمًا للتكامل الاقتصادي، حيث تذوب الحدود بين الدول الأعضاء لتشكيل اقتصاد موحد يدير سياساته المتنوعة. ويتميز هذا الاتحاد بأن لقراراته في الشؤون الاقتصادية سلطة إقليمية وهيكل إداري يفرض على الأطراف المشاركة الالتزام بتنفيذ هذه السياسات.[3]

ومنه فإن، سياسة التجارة الخارجية تعد عنصراً حيوياً في الاقتصاد العالمي، حيث تشكل محوراً أساسياً للعلاقات الدولية وتأثيرها على النمو الاقتصادي. تتبنى الدول سياسات متنوعة تهدف إلى تعزيز مصالحها الاقتصادية من خلال تنظيم الصادرات والواردات والتحكم في حركة رؤوس الأموال. تسعى الدول من خلال هذه السياسات إلى تحقيق التوازن بين الحماية الاقتصادية والانفتاح التجاري، مع مراعاة الأهداف الاستراتيجية والأمنية. تلعب الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية دوراً مهماً في تشكيل السياسات التجارية، حيث تسعى الدول من خلالها إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق الرفاه الاجتماعي. تتضمن السياسات التجارية أدوات متعددة مثل الرسوم الجمركية، الحصص التجارية، الدعم الحكومي للصادرات، والقيود على الاستيراد، والتي تستخدمها

[1] Messioud, Abdllah, et Abderrahmen Guerouri. «The challenges and opportunities of Economic integration in Africa.» Journal of Administrative and Financial Sciences Vol 01, n° N°01 (2017).

[2] Arab, Tayeb, et Mustapha Boubakeur. «Intégartion économique régionale au maghreb arabe: Succés au échee pour les pays de région.» Journal of economic sciences institute (Université d'Alger 3) Vol 23, n° N°02 (2020).

[3] منظر فاضل سعد البطاط. ''التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية.'' مجلة العلوم الاقتصادية (جامعة القرنة) المجلد 05، رقم العدد 21 (2008)..

الدول لحماية صناعاتها المحلية وتعزيز تنافسيتها الدولية. تواجه الدول تحديات مختلفة في تطبيق سياسات التجارة الخارجية، بما في ذلك التغيرات الاقتصادية العالمية، الضغوط السياسية، والتطورات التكنولوجية التي تؤثر على الأسواق وأنماط التجارة. يتطلب التعامل مع هذه التحديات مرونة وقدرة على التكيف، بالإضافة إلى التعاون الدولي لضمان تجارة عادلة ومستدامة تعود بالنفع على جميع الأطراف المعنية.

## المبحث الثاني: اسس نظرية حول التصدير

تتميز السياسات الاقتصادية لكل دولة بخصوصيات تعكس أهدافها القومية، حيث تسعى كل حكومة لتنفيذ استراتيجيات مالية تخدم مصالحها الوطنية. وعلى الرغم من أن هذه السياسات قد تؤدي إلى تحقيق مكاسب أو تجنب خسائر في التجارة الخارجية، إلا أنها غالبًا لا تشمل جميع العوامل المالية المتعلقة بالربح والخسارة. العمليات الاقتصادية، مثل التحويلات المالية، تؤثر فقط على توزيع الثروة بين الأفراد داخل المجتمع، دون أن تؤدي إلى تغيير في الثروة الوطنية الإجمالية. بينما تؤدي التجارة الخارجية إلى تغييرات ملموسة في الثروة الوطنية، سواء بالزيادة عبر الأرباح أو النقصان عبر الخسائر، مما يعني أن لها تأثيرات بعيدة المدى على الاقتصاد الوطني ككل.

### المطلب الاول: مفهوم التصدير واهميته

#### الفرع الاول: مفهوم التصدير

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالصادرات ويمكن ذكرها كما يلي:[1]

أ. التعريف الأول : يمكن تعريف الصادرات على أنها عملية تقوم بيع و ارسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج، كما تعرف أيضا على أنها انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية.

ب. التعريف الثاني هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع وخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق أثر المضاعف

[1] العبسي، بوديسة، لبزة، مرجع سبق ذكره

ج. التعريف الثالث: عرف فريد النجار التصدير على أنه" قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى أسواق دولية وعالمية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها".[1]

**د.** التعريف الرابع: عرف النجار التصدير على أنه" قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى أسواق دولية وعالمية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها.[2]

ويمكن تقديم تعاريف للتصدير حسب المستويات التالية:

-على مستوى المؤسسة: هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.

-على مستوى الوطنية هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة الى الدول التي تعاني نقص الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.

-على المستوى الدولي التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية والتحكم في تقنياته يؤدي الى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.

وكتعريف شامل، يُمكن تعريف الصادرات على أنها مجموعة من السلع، الخدمات، والأصول الرأسمالية التي يتم بيعها ونقلها إلى دول أخرى من قبل الدول التي أنتجتها. هذه العملية تسهم في زيادة الدخل الوطني وتعزز من الدخل القابل للإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للدولة المصدرة. الصادرات تُعد مكونًا أساسيًا في حساب الناتج

[1] النجار، مرجع سبق ذكره، ص15.
[2] النجار، مرجع سبق ذكره، ص15

المحلي الإجمالي، وهي تُظهر مدى قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تتجاوز حاجاتها الداخلية وتلبية الطلب العالمي.

**الفرع الثاني: انواع التصدير**

تصنيف الصادرات يمكن أن يُعرّف على النحو التالي:

-**الصادرات الملموسة:** تشمل هذه الفئة السلع الفعلية التي يمكن مشاهدتها ولمسها، والتي تتخطى الحدود الوطنية تحت إشراف السلطات الجمركية. تتضمن أمثلة على هذه الصادرات القمح والسيارات، وهي تنتقل من مواطني دولة إلى آخرين في الخارج، ويمكن للجمارك تفتيشها وتسجيلها.

-**الصادرات غير الملموسة:** تتألف هذه الفئة من الخدمات المصدرة مثل خدمات النقل والاتصالات، السياحة والسفر، والإيرادات الاستثمارية. يُعتبر جمع البيانات حول صادرات الخدمات أكثر تعقيدًا مقارنةً بالسلع.

-**الصادرات المؤقتة:** تشير إلى السلع أو الأموال التي يتم تصديرها لفترة محدودة قبل إعادة استيرادها مرة أخرى. تشمل هذه الفئة البضائع المعروضة في المؤتمرات والمعارض، الأدوات والمعدات اللازمة لأداء مهام العمل في الخارج، والأجهزة المرسلة للإصلاح في الخارج.

- **الصادرات الدائمة:** تضم هذه الفئة السلع والخدمات التي يتم تصديرها بشكل نهائي، بحيث تنتهي العلاقة بين المصدر والمنتج بمجرد الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع المستورد.

**الفرع الثالث: متطلبات التصدير**

ثانيًا، يتطلب التصدير مجموعة من الخدمات الأساسية لإتمام العملية بنجاح، ومنها:[1]

[1] فوزي نعيمي، و عبد الحكيم غراس. التجارة الدولية: دروس في قانون الأعمال الدولي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

1. التمويل: يعد التمويل السليم أساسًا للشركات التي تسعى لدخول عالم التصدير، حيث تحتاج إلى موارد مالية كافية، سواء من رأس المال الخاص أو عبر القروض المقدمة من البنوك الوطنية أو المؤسسات المالية الأخرى.

2. التأمين: نظرًا للمخاطر المتعددة المرتبطة بالتصدير، يجب على المصدرين اتخاذ تدابير وقائية، مثل نقل المخاطر إلى شركات التأمين المتخصصة لضمان الحماية المالية.

3. النقل: تقوم وسائل النقل بدور حيوي في تسهيل عملية التصدير، حيث تنقل البضائع بين الدول عبر البر، البحر، الجو، أو السكك الحديدية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية الوقت في استلام البضائع.

4. الجباية: يؤثر النظام الضريبي بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي، حيث يمكن للدولة استخدام الضرائب كأداة لتحفيز أو كبح جماح التصدير، بناءً على السياسة التجارية المعتمدة.

5. الجمارك: تخضع البضائع المصدرة لإجراءات رقابية وتنظيمية دقيقة من قبل الإدارة الجمركية، التي تطبق القوانين والأنظمة الخاصة بالتصدير، مما يجعل الخدمات الجمركية ركيزة أساسية للعملية.

6. العبور: يمكن أن يتم نقل البضائع من المصدر إلى المستورد إما مباشرة من قبل المؤسسة نفسها أو بطريقة غير مباشرة عبر وكالات العبور المتخصصة في التصدير والاستيراد، والتي تتولى التنسيق مع جميع الأطراف المعنية.

**المطلب الثاني: محددات الصادرات:**

تمثل الصادرات عصب الاقتصادات الوطنية، وتعكس مدى تطور الصناعات والخدمات في بلد ما. إن العوامل المؤثرة في الصادرات متنوعة ومتشابكة، من هذه العوامل نجد:[1]

[1] محمد عبد المنعم عفر، و أحمد فريد مصطفى. الاقتصاد الدولي. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص105-115.

**الفرع الاول: العوامل الداخلية**

أ.**الهيكل الاقتصادي:** يشكل الهيكل الاقتصادي أحد أبرز العوامل المؤثرة في حجم الصادرات. تظهر الفروقات بوضوح عند مقارنة الدول النامية بالمتقدمة، حيث تستغل الأخيرة موارد الدول النامية لدعم صناعاتها وتحويل هذه الدول إلى أسواق لمنتجاتها الصناعية، دون تقديم الدعم الكافي لتطوير الصناعة المحلية. هذا الاستغلال الاستعماري أدى إلى تبعية اقتصادية وتخصص الدول النامية في الإنتاج الأولي كالزراعة، مما أسهم في تفشي الفقر والبطالة وتأخر التطور الصناعي. الصادرات في هذه الدول تقتصر على المنتجات الأولية، والأرباح الناتجة عن التصدير غالبًا ما تُحوّل للخارج بدلاً من إعادة استثمارها محليًا، مما يعود بالنفع على الدول المتقدمة سواء بانخفاض أسعار السلع الاستهلاكية أو بزيادة أرباح المنتجين الصناعيين، في حين تتضرر الدول النامية كمستهلكة ومنتجة للسلع الأولية.

ب.**وظائف الإنتاج:** في الدول النامية، يعتمد الإنتاج بشكل كبير على العوامل الطبيعية، خاصة في القطاع الزراعي. هذا يجعل وظائف الإنتاج غير ثابتة ويفتقر إلى المرونة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وارتفاع التكاليف والأسعار، وبالتالي تقل القدرة التنافسية في الأسواق الدولية ويعيق نمو الصادرات. الإنتاجية المنخفضة تعكس نقص في الكفاءة التقنية وقلة الاستثمار في رأس المال، بالإضافة إلى مشكلة البطالة المنتشرة، مما يجعل من الصادرات قطاعًا ضعيفًا وغير قادر على التطور والنمو.

ج. **الضغوط الديموغرافية:** تؤثر الزيادة السكانية الهائلة التي تميز الدول النامية على نمو الصادرات بشكل سلبي، إذ تقود هذه الزيادة إلى استهلاك كبير للموارد الاقتصادية في سبيل تلبية الاحتياجات المتنامية للسكان، مما يعيق تحقيق فائض يمكن توجيهه للتصدير ويؤثر بالتالي على نمو الصادرات.

د. **اتجاهات الاستثمار:** يشكل توجيه الاستثمارات أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم وتركيبة الصادرات، خاصة في الدول النامية. يتطلب الأمر وضع استراتيجيات بديلة لتنمية الصادرات عند تخصيص الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مع مراعاة

العجز المستمر في ميزان المدفوعات والتقلبات في أسعار صادرات المواد الأولية، وذلك لأن التصدير يعد المصدر الأساسي لتمويل المشاريع الاستثمارية بالعملات الأجنبية.

هـ. **السياسة التجارية:** لتعزيز صادرات الدول النامية، من الضروري تطوير حجم الإنتاج وتحسين جودته لمواجهة التنافس العالمي. هذا يتطلب سياسة تنموية شاملة ومتسقة، مبنية على استراتيجية تستغل الموارد المتاحة بكفاءة. في هذا السياق، يمكن للسياسة التجارية أن تسهم في تحسين معدلات التبادل من خلال تطبيق أساليب تجارية تفيد الاقتصاد الوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار التجاوب مع سياسات الدول المتقدمة لتجنب وضع عراقيل أمام الصادرات.

**الفرع الثاني: المحددات الخارجية**

تشمل هذه المحددات عدة جوانب، منها:[1]

أ.**أثر الطلب العالمي:** تظهر الدراسات أن الطلب العالمي على صادرات الدول النامية يشهد تباطؤًا، مما يؤدي إلى تراجع الصادرات. يعكس هذا التباطؤ ظهور بدائل صناعية في الدول المتقدمة وزيادة العقبات التي تواجه الصادرات القادمة من الدول النامية، خاصة في ظل تكتلات اقتصادية بين الدول المتقدمة.

ب.**أثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية:** تشير الأبحاث التي أجرتها الأمم المتحدة وعدد من الاقتصاديين إلى أن الدول النامية تواجه تحديات في شروط التبادل الدولي نتيجة لاعتمادها بشكل رئيسي على الإنتاج الأولي. يعزى هذا التحدي إلى عدة عوامل متعلقة بالعرض والطلب، بما في ذلك التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تحول الدول المتقدمة إلى منتجين للسلع الصناعية ومستهلكين للمواد الخام. هذا التطور يؤثر سلبًا على الدول النامية، مما يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل لديها.

[1] عفر، مصطفى، مرجع سبق ذكره.

**المطلب الثالث: مؤشرات تنافسية الصادرات**

لتقييم تنافسية الصادرات، تُستخدم مجموعة من المؤشرات الدالة على قدرة الدول في تصدير منتجاتها، نستعرضها على النحو التالي:[1]

- أول هذه المؤشرات هو مؤشر التنوع، الذي يحلل مدى اختلاف حصة الصادرات الرئيسية لدولة ما عن الحصة العالمية لتلك الصادرات. يتراوح مؤشر التنوع من صفر إلى واحد، حيث تدل الأرقام الأقرب إلى الصفر على تنوع أكبر في الصادرات، والأرقام الأقرب إلى الواحد تدل على تنوع أقل. إذا وصل المؤشر إلى الصفر، فهذا يعني أن تركيبة الصادرات الوطنية تتطابق مع التركيبة العالمية.

- ثانيًا، مؤشر التركز، المعروف أيضًا بمؤشر هيرفندال–هيرشمان، يقيس درجة تركز الصادرات أو الواردات لدولة معينة في سلعة محددة أو مجموعة من السلع. تتراوح قيم المؤشر من صفر إلى واحد، وكلما اقتربت القيمة من واحد، كانت درجة التركز أعلى، والعكس صحيح.

- مؤشر كفاءة التجارة، وهو مؤشر مركب يعتمد على عدة مؤشرات فرعية تعكس كفاءة الصادرات الوطنية في الأسواق الدولية. يشمل هذا المؤشر متوسط الصادرات للفرد، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة، وتنوع الأسواق العالمية. يُستخدم مؤشر كفاءة التجارة لتحديد مرتبة الدولة بين 184 دولة، وكذلك لتصنيف الدول حسب السلع المصدرة في 14 مجموعة سلعية رئيسية.

- أخيرًا، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة: في عام 1965، قدم "بيلا بالاسا" مفهوم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، وهو أداة تحليلية تستند إلى الفروق في التكاليف بين الدول لتحديد كفاءتها في التجارة الدولية. يعكس هذا المؤشر القدرة التنافسية للدول في تصدير سلع

[1] تقرير صندوق النقد العربي. التجارة الخارجية للدول العربية. أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة، 2012.

معينة، حيث تشير القيم العالية للمؤشر إلى وجود ميزة نسبية واضحة في تلك السلعة. يتراوح المؤشر من صفر إلى قيم موجبة كبيرة، وتعتبر السلع التي يقل مؤشرها عن واحد خالية من الميزة النسبية، بينما تلك التي تزيد قيمتها عن واحد تتمتع بميزة تنافسية. يسلط المؤشر الضوء أيضًا على أهمية السلع للدول في الأسواق الدولية من خلال تقييم السلع التي تحظى بميزة نسبية في التجارة الخارجية. ومع ذلك، يُنظر إلى الدول التي تعتمد على عدد محدود من السلع في صادراتها على أنها تفتقر إلى التنوع في الميزة النسبية، مما يعكس علاقة عكسية بين تركز الصادرات والميزة النسبية، ويُستخدم هذا المؤشر بشكل فردي لكل سلعة لقياس مدى تمتعها بهذه الميزة.[1]

-تُقيّم أداء الدول في مجال التصدير بواسطة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالصادرات، التي تُظهر الوظيفة الحيوية للتصدير في توفير التمويل والدعم للنمو الاقتصادي عبر خلق فائض في ميزان المدفوعات. هذه المعايير تُعرض في النقاط الآتية التي يتم توضيحها في الجدول المرفق.

**جدول 1: مؤشرات التصدير والخصائصها**

| مؤشرات التصدير | الخصائص |
|---|---|
| **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام للدولة:**<br>**X/ PIB*100 =**<br>**X :الصادرات، PIB :الناتج المحلي الخام.** | يمثل ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي دليلا على مدى قدرة الدولة على توجيه انتاجها إلى التصدير، ومدى اعتمادها على الأسواق الخارجية في تسويق فائض انتاجها وتكوين.PIB |
| **نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدولة:** | تعكس هذه النسبة مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات، أي مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة |

[1] منال منصور. اشكالية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر "دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018.

| | |
|---|---|
| **X / M*100 =**<br>**X: الصادرات، M: الواردات.** | احتياجات الدولة من الواردات انطلاقا من تزايد الطلب على السلع ووفرتها، وكذلك سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير الأمر الذي يجنبها الاستدانة من الخارج. |
| **درجة التركيز السلعي للصادرات** | يعكس هذا المؤشر مدى تزايد نصيب السلعة أو المجموعة السلعية للدولة من اجمالي صادراتها، حيث كلما ارتفعت نسبة سلعة أو عدد معين من السلع من مجمل الصادرات دل ذلك على تخلف الهياكل الانتاجية للدول ومحدودية قدرتها على استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، الأمر الذي يتطلب تنويع الصادرات لتحقيق أفضل اندماج لهذا الاقتصاد في التقسيم الدولي للعمل من خلال التحول إلى انتاج وتصدير سلع عالية التقنية. |
| **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات** | يبرز هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على عدد قليل أو كبير من الدول أو تكتل من التكتلات الاقتصادية في تصريف صادراته. |
| **النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي** | يشير هذا المؤشر إلى النسبة المخصصة للاستخدام المحلي من الانتاج المحلي سواء لغرض الاستهلاك النهائي أو التصنيع، حيث يعبر هذا المؤشر على مدى تكامل الاقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الانتاج ونمط الاستهلاك، فالأصل ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وانما تكون امتداد طبيعيا له. |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على [1]

الجدول المقدم يعرض مجموعة من المؤشرات الهامة التي تستخدم لتحليل أداء التصدير في الدولة. نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتبر مقياساً لمدى انفتاح الاقتصاد وقدرته على التنافس في الأسواق العالمية. إذ تشير نسبة مرتفعة إلى أن الدولة

[1] ابراهيم الميسوي. قياس التبعية في الوطن العربي. المجلد ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص133-143.

تمتلك قطاع تصدير قوي يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي. من ناحية أخرى، نسبة تغطية الصادرات للواردات تعطي فكرة عن مدى استقلالية الاقتصاد الوطني عن الخارج، حيث تدل نسبة تغطية مرتفعة على أن الدولة قادرة على تمويل وارداتها من خلال عائدات التصدير، مما يقلل من الحاجة إلى الاقتراض الخارجي.

درجة التركيز السلعي للصادرات تعكس مدى تنوع السلع المصدرة. تركيز الصادرات على عدد قليل من السلع يمكن أن يشير إلى هشاشة الاقتصاد وعدم قدرته على التكيف مع التغيرات في الطلب العالمي. تنويع الصادرات يعتبر استراتيجية هامة لتقليل المخاطر وتعزيز النمو الاقتصادي. مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات يسلط الضوء على مدى توزع الشركاء التجاريين. اعتماد الدولة على شركاء تجاريين محددين يمكن أن يزيد من التعرض للمخاطر في حال حدوث تقلبات سياسية أو اقتصادية في تلك الدول.

أخيراً، النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي تعبر عن مدى توجه الاقتصاد نحو السوق الداخلي مقابل الأسواق الخارجية. نسبة عالية مخصصة للتصدير تدل على أن الدولة تعتمد بشكل كبير على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاجها، بينما نسبة أقل تشير إلى تركيز أكبر على الاستهلاك والاستثمار الداخلي. هذه المؤشرات مجتمعة توفر فهماً عميقاً لديناميكيات التجارة الخارجية وتساعد صانعي السياسات على تشكيل استراتيجيات فعالة لتعزيز التجارة الخارجية.

**المطلب الرابع : استراتيجيات وآليات تطوير الصادرات خارج المحروقات**

تشكل عملية تطوير وإحياء القطاع التصديري جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد في ميدان التجارة الخارجية، مع التركيز على الأهداف، المنافع، والأدوات المستخدمة. فما الذي يميز بعض الدول عن غيرها في هذا المجال؟ الجواب يكمن في الإدارة الشاملة والاختيار الأمثل للأدوات الفعّالة التي تتوافق مع خصائص الاقتصاد وتستند إلى موارده وقدراته.

العديد من الدول، وبالأخص الدول النامية، تبذل قصارى جهدها لتطوير وتنويع صادراتها من السلع والخدمات بهدف جذب المزيد من العملات الأجنبية وتمويل عمليات التطوير الاقتصادي. وتحقيق ذلك يتطلب اعتماد استراتيجيات وآليات متعددة لتحسين صادراتها، مع الحرص على عدم الاعتماد الكلي على تصدير المواد الأولية كالمحروقات.

**الفرع الاول: سياسة الدعم والإعانات**

على الرغم من الدور الحيوي الذي أدته سياسات دعم الصادرات في تطوير الصادرات للعديد من البلدان في السابق، فإن استعمال هذه السياسات في انحسار مستمر بسبب المساعي الدولية نحو تحرير التجارة الخارجية والانضمام المتزايد للدول إلى منظمة التجارة العالمية[1].

الأشكال الرئيسية للدعم تشمل الدعم المالي المباشر، الإعفاءات الضريبية مثل الإعفاء من ضريبة الدخل، المنح المتعلقة بالمواد الوسيطة، وإعفاء أو استرداد الرسوم الجمركية لمستلزمات الإنتاج المستوردة بعد الصادر[2].

يتم تقديم القروض لتمويل الصادرات بفائدة مخفضة، بالإضافة إلى الدعم غير المباشر مثل دعم خدمات المياه والكهرباء للمشاريع التصديرية[3].

ولضمان الكفاءة وتقليل التأثيرات السلبية للدعم، يجب أن تُراعى الإطار العام لسياسات دعم الصادرات بعناية:[4]

– وضع جدول زمني لرفع إنتاجية المشاريع التصديرية وربط مقدار الدعم بذلك.

–حجم الدعم عن السلع التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة.

[1] سليمان دحو. التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات-دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر- - دراسة ميدانية لواقع تسويق التمود في عينة من المؤسسات المصدرة للتمود بالجنوب الشرقي - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير. - بسكرة -: جامعة محمد خيضر ، 2016.

[2] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره.

[3] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره.

[4] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره.

– مرونة العرض في الدول المصدرة ومرونة الطلب في السوق المستوردة عند تحديد معدل الدعم.

–حجم الأسواق الخارجية المستهدفة.

– الاتفاقيات والتفضيلات الجمركية.

**الفرع الثاني: السياسات الجمركية**

تتعدد الطرق والأنظمة الجمركية المعتمدة لدعم وتحفيز العمليات التصديرية، ومن أبرزها[1]:

– نظام الاسترداد الجمركي (الدروباك): يتمثل في استرجاع الرسوم الجمركية المدفوعة على مواد الإنتاج المستخدمة في صناعة البضائع المُصدرة بعد عملية التصدير.

– نظام الإعفاء المؤقت: يقدم إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على مواد الإنتاج اللازمة للسلع المُصدرة.

– نظام التعليق: يهدف إلى تأجيل تحصيل الرسوم الجمركية المفروضة على مواد الإنتاج للسلع المُصدرة لمدة محددة.

– المناطق الحرة: تأسست هذه المناطق ضمن استراتيجية تطوير الصادرات لجذب الاستثمارات الموجهة نحو التصدير، وتسعى لتقديم الخدمات الأساسية للصناعات بتكلفة مخفضة، بالإضافة إلى تنظيم مستوى الأجور لضمان عدم زيادة تكاليف الإنتاج.

تعتمد فعالية المناطق الحرة على مجموعة من العوامل بما في ذلك الإعفاءات والمزايا الضريبية وغير الضريبية المقدمة للمستثمرين، وكذلك على جودة البيئة الاستثمارية التي يجب أن تشمل توافر البنية التحتية اللازمة، المؤسسات الفعالة، ونظام إداري متميز.

[1] عبد القادر مولاي. التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية - فرع التحليل الإقتصادي . الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2007.

ولضمان تحقيق التنمية المرجوة لقطاع الصادرات في المناطق الحرة، يجب الأخذ بعين الاعتبار التالي عند تصميم السياسات والأدوات التحفيزية:[1]

-ألا ينافس إنتاج الصناعات التصديرية في المناطق الحرةً إنتاج الصناعات المحلية في الأسواق

الخارجية والأسواق المحلية.

-عدم منح الترخيص لإقامة صناعة تصديرية في المناطق الحرة قيل التأكد من وجود وجاهزية

أسواق التصدير للسلع المنتجة.

-تشجيع الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي.

-تشجيع الصناعات التي تساهم في تطوير الكوادر الوطنية الإدارية والفنية.

- تشجيع الصناعات التي تتميز باستغلال وفرات الحجم.

**الفرع الثالث: السياسات التوجيهية**

تشير إلى مجموعة من الإصلاحات والمبادرات المصممة لفتح آفاق جديدة لنمو قطاع التصدير، وتكتسب هذه السياسات أهميتها من الحاجة إلى تجاوز الأساليب التجارية والصناعية القديمة، التي لم تعد كافية لمواكبة التنافسية في الأسواق العالمية[2].

مع تزايد العولمة وتحرير التجارة الخارجية، يصبح تحديث السياسات التنظيمية وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية، بما في ذلك الإجراءات الجمركية والتقنية، أمرًا حاسمًا لتعزيز تنافسية الصادرات، وهذا الى جنب دور الحكومات في تطوير هذه السياسات يعتبر محوريًا ويوازي أهمية دورها في السياسات التجارية العامة.

من أبرز أدوات السياسة التوجيهية التي تُستخدم لتحقيق هذه الأهداف هو:[3]

[1] عبد القادر مولاي، مرجع سبق ذكره.
[2] مصطفى بابكر. ''الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات.'' بجلة جسر التنمية، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، مارس/ أفريل، 2006.
[3] مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره.

- **تدريب المهارات:** والذي يشمل تطوير القدرات المهنية وتأهيل القادة لاستكشاف واستغلال الفرص التصديرية.

– يتضمن تدريب المهارات وضع استراتيجيات تعليمية وتدريبية فعّالة تركز على الإلمام بالعلوم والتكنولوجيا المتقدمة، وتشجيع الإبداع والابتكار، وتحسين مهارات التسويق والتفاوض الدولي.

–تعزيز الوعي بالأهداف والاستراتيجيات الخاصة بتطوير الصادرات، مع مراعاة التحولات الاقتصادية والتجارية الراهنة.

- خلق بيئة تنافسية على المستوى الوطني وصقل بيئة الأعمال لتكون جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين، بهدف استقطاب التقنيات الحديثة وأحدث أساليب الإنتاج والإدارة.

- إعادة تنظيم وتحديث القطاع الصناعي بما يخدم تعزيز تنافسية الصادرات، ويشمل ذلك تحديث الصناعة وتخفيف الأعباء الزائدة عن الشركات من خلال تقليل العمالة الفائضة والتخلص من الأصول غير المنتجة، بالإضافة إلى تجديد وإعادة تصميم خطوط الإنتاج عبر الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، مما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج وتحسين تنظيم العمليات الإنتاجية.

**الفرع الرابع: بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري**

تتميز الصادرات بكونها تفاعلية مع مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية وتتأثر بتقلبات الأسواق الدولية، ومن ثم تم إنشاء هيئة وطنية متخصصة في تنظيم ومتابعة الأنشطة التصديرية، بحيث تهدف الهيئة الوطنية إلى تحقيق تكامل في إدارة العمليات التصديرية، مما يساهم في تذليل العقبات وتجاوز نقاط الضعف، ابتداءً من مرحلة الإنتاج وحتى وصول المنتجات إلى الأسواق العالمي، وتظهر فيما يلي:[1]

[1] مصطفى بابكر، مرجع سبق ذكره.

-تشمل مراحل العملية التصديرية التجهيز، التعبئة، التغليف، النقل، والخدمات المصاحبة كالتمويل، التأمين، الإجراءات الجمركية، والشحن.

-تسعى الهيئة لتحقيق الوصول الفعال للمنتجات إلى منافذ التوزيع العالمية، مع التركيز على الحملات الترويجية والإعلانية لضمان وصولها إلى المستهلك النهائي.

-تخفيض قيمة العملة يعد إجراءً تقنيًا يهدف إلى تعديل قيمتها مقابل معيار مرجعي، مثل الذهب، سلة العملات، أو حقوق السحب الخاصة.

-تُستخدم سياسة تخفيض العملة لتحفيز الصادرات، ولكن فعاليتها تعتمد على مجموعة من الشروط الأساسية.

-يجب أن يتمتع الطلب الدولي على المنتجات بمرونة كافية بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة في الطلب تفوق نسبة التخفيض.

-من الضروري أن يكون العرض المحلي للسلع التصديرية مرنًا بما يكفي للاستجابة لزيادة الطلب الناتجة عن ارتفاع الصادرات.

-يجب أن يكون هناك استقرار في الأسعار المحلية لضمان عدم تأثير التخفيض على تكلفة المنتجات المحلية.

-من الضروري أن لا تقوم الدول المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها، مما قد يلغي الفوائد المترتبة على التخفيض.

-يجب أن تلبي السلع المصدرة المواصفات، الجودة، والمعايير الصحية والأمنية اللازمة للتصدير.

-يتطلب النجاح في سياسة التخفيض الاستجابة لشروط مارشال ليرنر، التي تنص على أن مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات يجب أن يكون أكبر من واحد.

-تحسين جودة الصادرات وخلق بيئة استثمارية جاذبة يعدان من السياسات الرئيسية لتعزيز نفاذ الصادرات إلى الأسواق الدولية.

– يؤثر مناخ الاستثمار المحلي بشكل مباشر على أداء الصادرات، وتتضمن السياسات المتبعة لتحقيق ذلك.

**المطلب الخامس: أثر الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي من منظور نظري**

على مدى التاريخ، ركزت الأطروحات الاقتصادية المتنوعة على الفكرة القائلة بأن التجارة الدولية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزز من ثروات الدول ورفاهية شعوبها. هذا النقاش بدأ مع المدرسة التجارية واستمر حتى العصر الحديث، مع مساهمات بول كروغمان البارزة في تطوير النظرية المعاصرة للتجارة الدولية. يمكن تلخيص هذه المفاهيم ووجهات النظر حول الدور الذي تؤديه الصادرات في تحفيز النمو الاقتصادي على النحو التالي:

**الفرع الاول: تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية النظرية**

تعود جذور الاهتمام بالتجارة الدولية كعامل محفز للنمو الاقتصادي إلى القرن السابع عشر، مع إسهامات المدرسة التجارية التي كانت سائدة آنذاك. كانت التجارة الدولية تُعتبر مصدراً لثروات الأمم، وفقاً للنظرية الكلاسيكية، حيث يتم التبادل الدولي بناءً على مبدأ الاختلاف في المزايا النسبية بين الدول. تقوم الدولة التي تمتلك ميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة، والتي تكون تكلفة إنتاجها أقل مقارنةً بدول أخرى، بتصدير هذه السلع واستيراد السلع التي يمكن الحصول عليها بتكلفة أقل من السوق الدولي. دعا المفكرون الكلاسيكيون إلى الحرية الاقتصادية الكاملة وعدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، معتبرين أن الحرية التجارية ستؤدي في النهاية إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية، مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب ويعود بالنفع على كل دولة والعالم ككل. قدمت هذه الأفكار مفهوم الحرية الاقتصادية المبني على التوازن الاقتصادي التلقائي، حيث اعتبر آدم سميث أن السوق هو العامل الأساسي للنمو الاقتصادي، وأن تقسيم العمل يؤدي إلى توسع السوق. أكد سميث على أهمية التجارة الدولية في توزيع الفائض الصناعي، بينما

أوضح ريكاردو أن التبادل الدولي يستند إلى اختلاف التكاليف النسبية، مما يسمح بالاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على مستوى دولي. أشار الكلاسيكيون إلى أن تقييد حرية التجارة سيؤدي إلى أضرار جسيمة بالنمو الاقتصادي[1] ومع ذلك، لم يحدد ريكاردو مقدار الفائدة الناتجة عن التخصص، وهو ما قام جون ستيوارت ميل بتوضيحه من خلال إضافته لنظرية ريكاردو بشرح نسب المقايضة بين السلعتين، استناداً إلى الإنتاجية النسبية بين الدولتين، حيث يحدث التبادل التجاري بين الدولتين عند معدل مقايضة يقع بين الأسعار النسبية لكل دولة، ويتحدد هذا المعدل بناءً على حجم الطلب المتبادل، ويتحقق التوازن عندما تتساوى قيمة الصادرات والواردات لكل دولة.

وفقاً للمبادئ الأساسية للنظرية الكلاسيكية، يُبنى التبادل التجاري الدولي على مفهوم الميزة النسبية الذي يُعدّ محوريًا في تحديد اتجاهات التجارة بين الدول. تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، أي تلك السلع التي يمكنها إنتاجها بتكاليف أقل مقارنةً بالدول الأخرى، مما يؤدي إلى تصدير هذه السلع واستيراد السلع الأخرى التي يمكن الحصول عليها بتكاليف أقل من السوق العالمي.[2] هذا التبادل يُعزز من تراكم رأس المال ويُسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، مما ينتج عنه زيادة في الدخل الحقيقي والادخار، ويُشجع على الاستثمار بفضل توسع الأسواق والاستفادة من اقتصاديات الحجم. وبالتالي، تُعتبر الصادرات في هذا السياق دافعًا قويًا للنمو الاقتصادي.[3]

**الفرع الثاني: الدور الذي تلعبه الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي من منظور النظرية النيوكلاسيكية**

تُعد نظرية هكشر–أولين، التي طورها المفكرون السويديون، تعديلاً للنظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، وتتميز بإدخالها عنصر رأس المال كعنصر إنتاج إضافي إلى جانب العمل. تُبنى هذه النظرية على فرضية تساوي عوامل الإنتاج بين الدول المشاركة في

[1] وصاف سعيدي. تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر "الواقع والتحديات". ورقلة : مجلة الباحث، 2002 .
[2] بديع جمال قدو. التسويق الدولي. المجلد ط 1. مصر: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.
[3] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره.

التجارة،[1] وتُقدم النظرية أن الدول ذات الوفرة في رأس المال يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتطلب رأس مال كثيف، في حين أن الدول ذات الوفرة في العمالة يجب أن تتخصص في السلع التي تتطلب عمالة كثيفة. تُعتبر النظرية النيوكلاسيكية مهمة لفهم التجارة في سياق معين، حيث تُحدد الأهمية بالمزايا النسبية والتأثيرات المترتبة على أسعار العوامل المحلية والدولية في ظل المنافسة الكاملة ومحدودية الموارد.[2] على الرغم من الدور البارز الذي لعبته نظرية هكشر–أولين في الأدبيات الخاصة بالتجارة الدولية، إلا أنها واجهت انتقادات بسبب الفرضيات الأساسية التي تستند إليها.

تُعد التجارة الدولية محورًا رئيسيًا في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، حيث تُبرز النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية أهمية العلاقة بين التجارة والتنمية الاقتصادية. تُسهم هذه التجارة في تحقيق مجموعة من المكاسب للدول المشاركة فيها، والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية:

أولاً، المكاسب الثابتة أو الصافية، والتي تنشأ وفقًا لمبدأ الميزة النسبية الذي طرحه دافيد ريكاردو، حيث تستفيد الدول من التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية فيها، مما يؤدي إلى تبادل الفائض من الإنتاج مع الدول الأخرى.

ثانيًا، المكاسب الحركية، والتي تتجلى في قدرة التجارة على توسيع الأسواق الخارجية للدولة وتعزيز قطاعاتها التصديرية، وهذه المكاسب تكون أكبر من المكاسب الصافية عندما تتبع دوال الإنتاج للدولة قانون تزايد العائدات.

ثالثًا، المكاسب التجارية الأخرى التي تشمل تحفيز المنافسة والحصول على معرفة تكنولوجية جديدة وتقنيات متقدمة، مما يؤدي إلى جذب الاستثمارات وزيادة التخصص، وبالتالي تحديث الطرق والأساليب الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر التجارة وسيلة

[1] الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي 2009، مرجع سبق ذكره.
[2] (الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي 2008، مرجع سبق ذكره.

لتصريف فائض الإنتاج، كما أشار آدم سميث، حيث تُساهم في توسيع الأسواق وتعزيز التقسيم العملي ورفع مستوى الإنتاجية.

هذه المكاسب التجارية تُعد دافعًا قويًا للدول لزيادة حجم صادراتها، خاصةً عندما لا توجد استخدامات بديلة للموارد المستخدمة في إنتاج الفوائض، مما يُعزز من أهمية التجارة كمنفذ للفائض في الأسواق العالمية.[1]

**الفرع الثالث: الأهمية الحيوية للصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي من منظور النظرية الكينزية**

تعتبر الصادرات عاملاً مؤثراً في الدخل القومي، حيث أن زيادتها تسهم في رفع الدخل القومي، بينما يؤدي انخفاضها إلى تقليله. وهناك علاقة مباشرة بين التجارة الدولية والدخل القومي، إذ تُعد الصادرات مثل الاستثمارات، حيث تُشكل كلاهما دفعة للدخل القومي. تستند الفكرة الرئيسية لجون مايناردكينز على مفهوم المضاعف، الذي يقترح أن زيادة أولية في الاستثمار أو الصادرات ستؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي بفضل تأثير المضاعف. تُظهر النظرية الكينزية أهمية دور الدولة في توجيه الاقتصاد، بتعزيز الصادرات لتحفيز السوق المحلي، حيث أن الزيادة في الإنفاق تقود إلى نمو مضاعف في الدخل القومي، وهو ما يُعرف بآلية المضاعف. ومع ذلك، تُعتبر هذه الآلية أقل فعالية في الدول النامية بسبب نقص البنية التحتية الإنتاجية الفعالة التي يمكنها نقل الاقتصاد من مستوى إلى آخر أكثر تقدماً. في الدول النامية، يُحدد تأثير الصادرات من خلال آلية التسريع، والتي تتأثر بالبطالة المقنعة، وهيمنة القطاع الزراعي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، والذي يعتمد بدوره على السياسات الحكومية فيما يتعلق بالادخار وتحفيز الطلب. في الدول المتقدمة، يعمل المضاعف الكينزي ضمن إطار يختلف عن دوره في الدول النامية، حيث يتم تنشيط القدرات الإنتاجية المعطلة من خلال تحفيز الطلب الفعلي،

[1] عابد العبدلي . تقدير اثر حجم الصادرات في النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية. مصر: مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، 2005، ص08-11.

بينما تعاني الدول النامية من جمود في البنية التحتية الإنتاجية، مما يحد من قدرتها على الاستجابة لمثل هذه التحفيزات، وبالتالي يكون تأثير المضاعف التجاري ضئيلاً في هذه الدول.

**الفرع الرابع: الدور الحيوي الذي تلعبه الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي وفقًا للمنظور النظري المعاصر**

منذ عقد السبعينيات، شهدنا تطور النظريات الحديثة المتعلقة بالتجارة الدولية، والتي ترتكز بشكل أساسي على الإسهامات البارزة للاقتصادي بول كروغمان. أكد كروغمان على أن توسع الأسواق يمكن أن يفضي إلى استفادة الدول من الاقتصاديات الخارجية للحجم. تعتمد النظرية الحديثة في تصورها على عنصر إنتاجي أساسي وهو العمل، وتستند إلى فرضيتين رئيسيتين: الأولى تتعلق بزيادة العائدات مع توسع الحجم نتيجة للاقتصاديات الداخلية الناشئة عن تحسين الكفاءة الإنتاجية، والثانية تتمثل في هيمنة المنافسة الاحتكارية بدلاً من المنافسة الكاملة. وهكذا، يؤدي توسع السوق أمام الشركات التي تنتج سلعًا متمايزة أو مختلفة إلى تحقيق اقتصاديات الحجم، مما يؤدي بدوره إلى خفض التكاليف وزيادة الصادرات، ويرتفع نقطة التوازن إلى مستوى إنتاج أعلى نتيجة لانخفاض أسعار السلع، مما يعزز الأجور الحقيقية ويسهم في نمو اقتصادي أكبر لكل دولة. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد الشركات من اقتصاديات الحجم الديناميكية من خلال تأثير زيادة الإنتاج على تعزيز التعلم والخبرة المكتسبة من خلال العمل، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وتعزيز قدرة الدول على التصدير. ومع تزايد التجارة الدولية بين فروع الشركات الواحدة عبر الحدود الوطنية، والتي تعتمد على تسعير داخلي يتم تحديده من قبل الشركات متعددة الجنسيات بناءً على سيطرتها على عمليات إنتاج السلع، بدأ الاهتمام يتجه نحو العوامل المؤثرة التي تعزز القدرة التنافسية

للدول في التجارة الدولية. وفي ظل الدعوات المتزايدة لتشجيع الصادرات كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، قدم مايكل بورتر استراتيجيات ناجحة للشركات لتحقيق هذا الهدف.[1]

**المطلب السادس: المشكلات التي تعوق العملية التصديرية**

تتعدد المعوقات التي تحول دون تحقيق الكفاءة القصوى لعمليات التصدير، ويمكن تصنيفها إلى فئتين رئيسيتين: المعوقات الداخلية بالدول المصدرة والمعوقات في الأسواق الدولية.

**الفرع الاول: المشكلات الداخلية**

تواجه الدول المصدرة مجموعة من التحديات الداخلية التي تحول دون فعالية عملياتها التصديرية، مما ينجم عنه تراجع في القدرة التنافسية للصادرات. هذه التحديات تتسبب في زيادة التكاليف المرتبطة بالصادرات أو في تدني جودة المنتجات المعدة للتصدير. وتشمل هذه التحديات الداخلية الأساسية ما يأتي:[2]

– نقص في البنية التحتية الضرورية للتصدير، مثل خدمات الشحن والتخزين غير الكافية وارتفاع تكاليف الخدمات في الموانئ.

–الاستغلال غير الأمثل للطاقات الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل وتكاليف المواد الوسيطة.

–النقص في المعلومات حول الطلب العالمي والأسواق الدولية، مما يعيق تحديد فرص التصدير الواعدة.

–ارتفاع تكاليف العمالة والتأمينات الاجتماعية في بعض الدول، مما يزيد من تكلفة المنتجات ويحول دون المنافسة بالأسعار.

[1] الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي 2009، مرجع سبق ذكره.
[2] براهيم بلقلة. آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية. الشلف : جامعة حسيبة بن بوعلي ، 2009.

-التأخير في استرداد الرسوم الجمركية للمكونات المستوردة، مما يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية.

-صعوبات تمويلية، خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحفظ بعض البنوك على قبول الاعتمادات المستندية.

-تضخم في تحديد سعر الصرف يؤدي إلى تقليل تنافسية الصادرات ومشاكل في الحصول على العملة الأجنبية في الدول ذات نظام سعر الصرف الثابت .

-تراجع معايير جودة المنتجات بسبب غياب معايير قياسية موحدة، وكذلك لعدم التزام بعض المصنعين بالمعايير الخاصة بالجودة المعتمدة.

- الافتقار إلى المهارات والخبرات الضرورية لإدارة المشاريع، ولتخطيط عمليات الإنتاج والتصدير بفعالية، مما ينتج عنه نقص في التنسيق اللازم بين مراحل الإنتاج والتصدير.

تتطلب هذه المعوقات حلولًا مبتكرة وتدخلات استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات وتحسين عمليات التصدير.

**الفرع الثاني: المشكلات الخارجية**

تصطدم عملية التصدير بسلسلة من التحديات الناشئة عن عوامل خارجية، والتي قد تكون في بعض الأحيان أشد خطرًا من التحديات الداخلية نظرًا لما تسببه من انخفاض في الفرص المتاحة للمصدرين للدخول إلى أسواق الدول المعنية. ومن ضمن هذه التحديات نجد:[1]

-معايير الجودة المرتفعة التي تفرضها الدول الأجنبية، وبالأخص الدول المتطورة، على المنتجات المصدرة، حيث تُطبق شروط فنية صارمة على الصادرات من جانب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى مطالبة العديد من الدول بشهادات

[1] براهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره.

تثبت إجراء اختبارات محددة على البضائع المستوردة، وهي اختبارات لا تُطلب عادةً من المنتجين المحليين.

– الرسوم الإضافية التي تُفرض من قبل الدول المستوردة على المصدرين، إلى جانب التكاليف الناجمة عن الفساد وغياب الشفافية في هذه الدول.

– الدعم الحكومي الذي تقدمه الدول الأجنبية لمنتجيها المحليين، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للصادرات المتجهة إلى هذه الأسواق.

## المبحث الثالث: النمو الاقتصادي

يُعتبر النمو الاقتصادي أحد أبرز المعايير الأساسية لتقييم مدى ثبات الوضع الاقتصادي وتطوره. هذا المؤشر يُظهر إلى أي مدى يمكن للاقتصاد أن يحافظ على استقراره أو يواجه التقلبات. بالإضافة إلى ذلك، يُسهم النمو الاقتصادي المتواصل والمتوازن في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات بشكل أكثر فعالية، ومنه فإن الدول المتطورة والناشئة تحرص على تطوير صادراتها من السلع والخدمات المتنوعة بهدف جمع العملة الصعبة لتمويل مشاريع التطوير الاقتصادي وسد حاجاتها من الواردات. على الرغم من ذلك، تظل العديد من الدول معتمدة في صادراتها على الموارد الأولية المتاحة لديها، مثل الدول المصدرة للنفط كالجزائر، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على استهلاك مواردها الطبيعية غير المتجددة وعلى الثبات الاقتصادي والاجتماعي بسبب تقلبات أسعار السوق العالمية. لهذا، اتجهت العديد من الدول نحو اعتماد استراتيجيات وسياسات لتنويع صادراتها، تعتمد على إجراءات وأدوات تسعى لتعزيز قدرة صادراتها على اختراق الأسواق العالمية، معززةً بذلك تنافسيتها من حيث الأسعار والجودة وبناء شراكات مع المستثمرين الأجانب لتحقيق أفضل استغلال للتكنولوجيا والموارد البشرية المحلية.

ومن خلال هذا المبحث سنعرض بالتفصيل هذا المفهوم.

### المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي

أ. التعريف الأول: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ولا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عن ذلك زيادة في الدخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني ومنه فإن:[1]

[1] العبسي، بوديسة، لبزة، مرجع سبق ذكره.

**معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني**

وأن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن نكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

**معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم**

وأن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).[1]

ب التعريف الثاني: إن النمو الاقتصادي يعني التغير التلقائي في الاقتصاد الوطني وفي مؤشراته بما يعني أيضا ارتفاع الدخل الوطني ونصيب الفرد منه مثل الدخل والتجارة الداخلية والخارجية – الخ دون تغيرات مقصودة في البناء الاجتماعي والثقافي أي بناء القيم والعادات والتقاليد ومستوى الصحة والتعليم ... إلخ ..[2]

ج التعريف الثالث: بعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبا من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وثيرة الزيادة فها.[3]

[1] العبسي، بوديسة، لبزة، مرجع سبق ذكره.
[2] العبسي، بوديسة، لبزة، مرجع سبق ذكره.
[3] العبسي، بوديسة، لبزة، مرجع سبق ذكره.

د التعريف الرابع: هو الزيادة في القدرات الإنتاجية للبلد نتيجة لتنوع مصادر الموارد أو تحسن في طرق استغلالها أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج، ومن الممكن أن يتحقق نمو الناتج الكلي لاقتصاد ما بفعل أسباب عديدة منها:[1]

- نمو السكان الذي يؤدي إلى زيادة عرض العمل؛
- تراكم رأس المال بواسطة الادخار والاستثمار؛
- اكتشاف موارد إضافية؛
- التقدم التكنولوجي.

ر. التعريف الخامس: وعرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والايديولوجية الضرورية لها.[2]

ز.التعريف السادس: النمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وأن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية و أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

ومن خلال ما سبق:

-النمو الاقتصادي: يُعرف بأنه العملية التي يزداد خلالها إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، مما يؤدي إلى ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدار فترة زمنية طويلة.

-زيادة متوسط الدخل الفردي: يشير هذا المصطلح إلى الارتفاع في متوسط القيمة الإجمالية للدخل الذي يحصل عليه الفرد في المجتمع خلال فترة محددة.

[1] كامل علاوي كاظم لاوي، و حسين لطيف كاظم الزبيدي. مبادئ علم الاقتصاد. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.
[2] محمد أحمد بدر الدين. استراتجيات النمو الاقتصادي. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2017، ص13.

–الزيادة الحقيقية مقابل الزيادة النقدية: تعني الزيادة الحقيقية تحسن في القوة الشرائية للدخل، بينما الزيادة النقدية قد تكون نتيجة للتضخم ولا تعكس بالضرورة تحسناً في الوضع الاقتصادي للأفراد.

– الاستدامة على المدى البعيد: تعتبر الزيادة في النمو الاقتصادي مستدامة عندما تكون قادرة على الاستمرار عبر الزمن دون التسبب في مشاكل اقتصادية أو اجتماعية على المدى الطويل.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي "PIB" أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي، الذي يقيس قيمة السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر كما هو الحال اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، فالناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية (بالأسعار الجارية) أو بالقيمة الحقيقية (بالأسعار الثابتة)، وهو يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في اقتصاد ما لدولة ما، كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات.

**المطلب الثاني أهداف دراسة النمو الاقتصادي**

تتمثل أهداف دراسة النمو الاقتصادي في استكشاف تأثيراته المتعددة على الأفراد والدولة على النحو التالي:[1]

يساهم النمو الاقتصادي في رفع مستوى الدخل الفردي الحقيقي وتعزيز الإنتاج الذي يلبي احتياجات المجتمع، مما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية والقضاء على الفقر والجهل، وبالتالي يحافظ على كرامة الإنسان. لتحقيق ذلك، من الضروري تطبيق سياسات وإجراءات فعّالة لزيادة فرص العمل وتمكين الأشخاص ذوي الدخل المحدود من الوصول إلى

[1] نزار سعد الدين العيسي، و سليمان قطف. الاقتصاد الكلي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006، ص 316.

الخدمات الأساسية. ومع ذلك، لا يمكن للنمو الاقتصادي وحده أن يقضي على البطالة والفقر دون تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتقليل التفاوتات بين مختلف شرائح المجتمع.

بالنسبة للدولة، يعزز النمو الاقتصادي قدرتها على أداء مهامها تجاه المجتمع وتحسين علاقاتها الدولية. يؤدي زيادة الإنتاج إلى تعزيز الإيرادات الوطنية، مما يشجع على اعتماد تقنيات إنتاجية جديدة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع. كما يسمح إعادة توزيع الدخل بتوفير خدمات اجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم. علاوة على ذلك، يمكن للنمو الاقتصادي أن يساعد الدولة في التخلص من التبعية الخارجية، ويدعم الإدارة الوطنية في دورها التنموي، ويقلل من هجرة الكفاءات واستنزاف الموارد الوطنية، مما يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي ويحمي الدولة من الهيمنة الدولية والاحتكار العالمي.

**المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي للمجتمعات المتقدمة**

– النمو الاقتصادي يعرف بأنه القدرة على تقديم مجموعة متنوعة من السلع للسكان، مما يؤدي إلى زيادة في القدرة الإنتاجية، يستند هذا النمو على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية. المجتمعات المتقدمة تتميز بست خصائص رئيسية للنمو الاقتصادي:[1]

**1.** معدلات مرتفعة لنصيب الفرد من الناتج، مع تاريخ اقتصادي يظهر نموًا مستمرًا منذ الثورة الصناعية. الى جانب معدلات نمو سنوية تقدر بحوالي 2% لنصيب الفرد من الناتج، و1% للنمو السكاني، و3% للناتج الوطني الإجمالي الحقيقي.

**2.** ارتفاع في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مما يعكس كفاءة استخدام المدخلات وزيادة المخرجات دون زيادة مدخلات العمل ورأس المال. بالإضافة الى تحسينات كبيرة في الإنتاجية خلال فترة النمو الحديث، بنسب تتراوح بين 50% و75%.

[1] وفاء تنقوت . محاضرات مقياس نظريات ونماذج النمو الاقتصادي. ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، 2024.

**3.** التحول الهيكلي الاقتصادي المرتفع، مع تحول تدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الصناعية ومن ثم إلى المنظمات الوطنية والدولية. وانخفاض نسبة العمالة في القطاع الزراعي بشكل ملحوظ، مثلما حدث في الولايات المتحدة من 53.5% في عام 1846 إلى 7% في عام 1960.

**4.** التحولات الاجتماعية والسياسية والايديولوجية تصاحب عادة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، مما يؤدي إلى تحولات في الايديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية. حيث أوضح MYRDAL أنها تمس الجوانب التالية:

– الرشاد الاقتصادي يتطلب تحديث العقلية في التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك، حتى للأنشطة التقليدية.

– التحول الاقتصادي يستلزم الابتعاد عن العقلية القديمة واعتماد أساليب علمية وتكنولوجية حديثة.

– التخطيط الاقتصادي السليم يعتمد على تحديد الأهداف السياسية والتنموية للبلد وتحويلها إلى واقع ملموس، ويجب أن يشمل التخطيط الاقتصادي الاقتصاد بأكمله واستخدام نماذج الاقتصاد الكلي مع تحديد المدة الزمنية المستهدفة.

– التوازن الاجتماعي والاقتصادي يتطلب تحقيق العدالة التوزيعية وتقليل الفوارق في توزيع الثروة والدخل، ويجب أن تتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع وترتفع مستويات المعيشة.

– تحسين كفاءة المؤسسات ضروري لزيادة فعالية العمال وتشجيع المنافسة والحراك الاجتماعي، كما يجب تشجيع المشروعات الفردية لرفع الإنتاجية وتحسين الاتجاهات الناتجة عن التحديث.

**5.** الهيمنة الدولية: تاريخياً، تميزت الدول المتطورة بنزعتها نحو السيطرة على الموارد الأساسية، مثل المواد الخام والعمالة بتكلفة منخفضة، وذلك بهدف توسيع أسواقها الربحية لمنتجاتها الصناعية في الدول التي كانت تحت سيطرتها الاستعمارية سابقًا، والتي تُعدّ في معظمها دولًا نامية. هذا النهج أدى إلى نوع من إعادة صياغة الاستعمار، حيث استخدمت

هذه الدول قوتها التكنولوجية المتقدمة، التي تحتكرها في مجالات مثل النقل والاتصالات، لفرض سيطرتها الاقتصادية والسياسية مرة أخرى على الدول النامية والضعيفة.

**6.** الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي: يتميز النمو الاقتصادي العالمي بتوزيعه المحدود، إذ أن المكاسب التي شهدها الاقتصاد العالمي على مدى القرنين الماضيين لم تعم جميع سكان الأرض. فقد استفاد من هذا التوسع الاقتصادي الحديث أقل من ربع سكان العالم، الذين يمثلون حوالي 80% من إجمالي الناتج العالمي. وتؤدي العلاقات غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والنامية إلى تفاقم الفجوة بينهما مع مرور الوقت، مما يجعل فرص اللحاق بالركب شبه مستحيلة. وذلك لأن الدول المتقدمة تتجه نحو تحول صناعي من الإنتاج الآلي إلى الصناعات الهندسية والمتقنة، التي تحتكرها حتى فيما بينها.

**المطلب الثالث: انواع النمو الاقتصادي**

**النمو الاقتصادي الطبيعي أو التلقائي:** هو الزيادة في النشاط الاقتصادي التي تأتي كنتيجة مباشرة للتفاعل بين عناصر العرض والطلب في السوق، بمعزل عن أي تأثير أو توجيه من السلطات الحكومية.

**النمو العابر:** النمو الاقتصادي المؤقت هو نتيجة لعوامل متغيرة وغير مستدامة، التي تفتقر إلى الاستمرارية والنية المتعمدة. عندما تتلاشى هذه العوامل، يتبع ذلك تراجع الزيادات التي تحققت في النمو الاقتصادي. مثال على ذلك هو النمو الذي يتأثر بتقلبات أسعار النفط والبترول، حيث يتزايد النمو الاقتصادي مع ارتفاع الأسعار ويتقلص مع انخفاضها. هذا النوع من النمو لا يعكس تطورًا اقتصاديًا حقيقيًا أو مستدامًا.

**النمو المستهدف أو المخطط:** يعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط الشاملة، حيث يتم تحديد الأهداف ضمن إطار استراتيجي مدروس. تحقيق النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على مدى الواقعية والفعالية للخطط الموضوعة، بالإضافة إلى توافر الأساليب المتكاملة المستخدمة في تنفيذ هذه الخطط. كما أن التعاون والجهود المشتركة بين الفاعلين الاقتصاديين والتزامهم بالخطط المعتمدة يلعب دوراً حاسماً في نجاح النمو المخطط.

## المطلب الرابع: النمو الاقتصادي في النظريات الاقتصادية

### الفرع الاول: النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية

في إطار النظرية الكلاسيكية، يُعزى النمو الاقتصادي إلى تحسينات كمية ونوعية في العوامل الإنتاجية الرئيسية كالعمل، رأس المال، والأرض. آدم سميث، أحد رواد هذه النظرية، نسب النمو إلى توسع في هذه العوامل وأشار بشكل خاص إلى أهمية تخصص العمل وتأثيره في تعزيز الإنتاجية وبالتالي في زيادة الدخل القومي، مما يؤدي إلى نمو السكان وارتفاع الطلب. من جهته، قسم دافيد ريكاردو المجتمع إلى طبقات اقتصادية، حيث يلعب الرأسماليون دوراً محورياً في النمو عبر توفير رأس المال والمستلزمات الأساسية للعمل ودفع أجور العمال. الطبقة الثانية، العمال، تقدم عنصر العمل ويتحدد حجمها بمستوى الأجور. أما الطبقة الثالثة فهي ملاك الأراضي، ويُعتبر توزيع الدخل بين هذه الطبقات عاملاً مؤثراً في تحديد طبيعة النمو الاقتصادي.[1]

### الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية

ظهرت النظرية الاقتصادية الكينزية كاستجابة للركود العظيم الذي حدث في عام 1929، وقد كان جون مينارد كينز من أبرز الشخصيات التي ساهمت في تطويرها. قام كينز ببناء نظريته على أساس يتعارض مع المبادئ الكلاسيكية، خاصة في ظل الظروف التي سادت خلال الكساد الكبير حيث كان العرض يتجاوز الطلب بشكل كبير، مما أدى إلى توقف النشاط الإنتاجي وبالتالي النمو الاقتصادي. أكد كينز على أهمية تنشيط الطلب الإجمالي، الذي يشمل كل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري، ورأى أنه من الضروري أن تتدخل الحكومة من خلال الإنفاق العام لتحفيز الطلب الاستهلاكي عبر زيادة دخل المستهلكين، وكذلك لتحفيز الطلب الاستثماري عن طريق توجيه الإنفاق نحو تحسين البنية التحتية، مما يسهم في تنشيط الاستثمار والإنتاج وبالتالي دعم النمو الاقتصادي. وفي سياق

[1] رضا بهياني. محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية حالة: الجزائر، تونس، المغرب -دراسة تحليلية قياسية- 1990-2017، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير. البويرة - الجزائر: جامعة آكلي محند أولحاج ، 2020-2021.

متصل، يُظهر نموذج هارود–دومار، الذي يركز بشكل أساسي على الاستثمار والادخار كعناصر أساسية لتكوين رأس المال، أهمية هذه العوامل في تعزيز النمو الاقتصادي.[1]

**الفرع الثالث: النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية**

في إطار النظرية النيوكلاسيكية، يُعتبر النمو الاقتصادي نتاجًا لعوامل العرض بخلاف النظرية الكلاسيكية التي أولت اهتمامًا لعوامل الطلب. تُسلط هذه النظرية الضوء على أهمية العرض في تفسير النمو الاقتصادي، مستندةً إلى أسس ومفاهيم مستحدثة. يُعد نموذج سولو، الذي طُرح في عام 1956، من النماذج البارزة في هذا المجال، حيث يُظهر العلاقة بين الإنتاج والعمل وتراكم رأس المال والتطور التكنولوجي[2]. يُشير النموذج إلى أن تراكم رأس المال، الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنمو السكاني والابتكار التكنولوجي، يُسهم في النمو الاقتصادي. ويُعتقد أن زيادة تراكم رأس المال تؤدي إلى زيادة في الاستثمارات وعرض رأس المال، مما يُعزز من النمو الاقتصادي.

**الفرع الرابع: نظريات النمو الحديثة**

في مقارنة مع النظريات القديمة، تبرز النظريات المعاصرة للنمو الاقتصادي بتركيزها على العوامل الداخلية كأساس للتطور الاقتصادي، مما أدى إلى تسميتها بنظريات النمو الذاتي. من أبرز الشخصيات الفكرية في هذا المجال نجد بول رومر، الذي أكد على أهمية الابتكار والبحث العلمي. كما يُعتبر روبرت لوكاس من الشخصيات الهامة التي أولت اهتمامًا بالغًا بالعنصر البشري كركيزة أساسية للنمو، بينما ركز روبرت بارو على الأهمية القصوى للبنية التحتية والإنفاق الحكومي. وقد اعتبر آخرون أن الانفتاح التجاري يلعب دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي، مشيرين إلى أن النمو يُعد نتاجًا طبيعيًا للتوازن على المدى الطويل. وفقًا لهذه النظريات، يُعد الادخار والاستثمار من العناصر الأساسية التي

[1] أحمد ضيف. أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر 3، (2014-2015).

[2] عبد الصمد بن عبد الرحمان. التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير. سيدي بلعباس : جامعة جيلالي ليابس ، 2021.

تحفز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع العام في تحقيق هذا النمو.[1]

**المطلب الخامس: محددات النمو الاقتصادي**

تُعد محددات النمو الاقتصادي متعددة الجوانب وتشمل عوامل متنوعة تسهم بشكل فعال في تشكيل معدلات النمو. من بين هذه العوامل نجد:[2]

**الفرع الاول: كمية ونوعية الموارد البشرية**

يُمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال معدل الدخل الفردي الحقيقي، الذي يُحسب بقسمة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان.

$$\text{معدل الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{معدل الدخل الفردي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

يُظهر هذا المعدل، أنه كلما زاد الناتج القومي الإجمالي بمعدل أكبر من زيادة عدد السكان، كلما ارتفع معدل الدخل الفردي الحقيقي، مما يُسهم في تحقيق نمو اقتصادي أكبر. ومع ذلك، إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الفردي الحقيقي يظل ثابتًا.

من الضروري أيضًا الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية، حيث أن زيادة عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر إيجابيًا على إنتاجية العمل، وبالتالي على النمو الاقتصادي. إنتاجية العمل، التي تُستخدم كمؤشر لقياس كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، تتأثر بعدة عوامل مثل:

- مقدار الوقت المُستثمر في العمل؛
- كمية ونوعية التجهيزات المُستخدمة في الإنتاج؛

[1] مايح شبيب الشمري، و حسين علي الشامي. الحكومة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق. الاردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2018.
[2] وفاء تنقوت، مرجع سبق ذكره.

- نسبة التعليم والمستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال؛
- درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في مكان العمل.

**الفرع الثاني: كمية ونوعية الموارد الطبيعية**

بالنسبة للموارد الطبيعية، فإن الإنتاج الاقتصادي ونموه يعتمدان بشكل كبير على كمية ونوعية هذه الموارد، مثل خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات وغيرها. هذه الموارد تُسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية عند استغلالها بشكل فعال، حيث يُمكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة تُساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستقبلي.

**الفرع الثالث: تراكم رأس المال**

يُعتبر عنصرًا حاسمًا في النمو الاقتصادي، حيث يتطلب من المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الحالي لصالح إنتاج السلع الرأسمالية مثل المصانع، طرق المواصلات، الجسور، المدارس والجامعات. يرتبط تراكم رأس المال ارتباطًا وثيقًا بحجم الادخار، الذي يُمثل تضحية بالاستهلاك الحالي من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي تعزيز معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح؛
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار، ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

**الفرع الرابع: معدل التقدم التقني**

يشير إلى الزيادة في الكفاءة التكنولوجية التي تنجم عن الاختراعات والابتكارات، مما يؤدي إلى إنتاج سلع جديدة وتطبيق أساليب إنتاج أكثر فعالية مقارنةً بالأساليب التقليدية.

**الفرع الخامس: العوامل البيئية**

تلعب العوامل البيئية دوراً حاسماً في النمو الاقتصادي لأي دولة، حيث يتطلب ذلك بيئة داعمة تشمل الاستقرار السياسي، ونظاماً قانونياً يضمن الإجراءات التجارية، بالإضافة إلى قطاع مصرفي قوي قادر على تمويل التطورات الاقتصادية، ونظام ضريبي لا يعوق الاستثمارات.

**الفرع السادس: التخصص والإنتاج الواسع**

فقد كان آدم سميث رائداً في هذا المجال من خلال كتابه "ثروة الأمم"، موضحاً أن تحسين القدرات الإنتاجية ومهارات العمال يأتي نتيجة لتقسيم العمل، الأمر الذي يزيد من حجم الإنتاج ويسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي.

**المطلب السادس: عوامل النمو الاقتصادي**

تتشكل عوامل النمو الاقتصادي من مجموعة متنوعة من المكونات التي تسهم في تحديد مستويات الإنتاج والكفاءة الاقتصادية. هذه العوامل تشمل القوى العاملة الماهرة، الثروات الطبيعية المتاحة، الاستثمارات في رأس المال، والتقدم في التكنولوجيا والابتكار. يتم دمج هذه العناصر بنسب مدروسة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، مع الأخذ في الاعتبار التوازن الديناميكي والفعالية الاقتصادية. وبالتالي، يمكن تحديد العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي كالتالي:

**الفرع الاول: رأس المال**

في مجال الاقتصاد، يُعتبر رأس المال عنصرًا أساسيًا يُمكن تقسيمه إلى فئتين رئيسيتين: الأصول الرأسمالية المادية كالبنى التحتية والمعدات الثقيلة، والأصول غير المادية كالحقوق الفكرية والبرمجيات. يُؤكد خبراء الاقتصاد على دور هذه الأصول في دفع عجلة التقدم الاقتصادي، حيث تُستخدم للاستثمار بدلاً من الاستهلاك الفوري. على سبيل المثال، أسهمت السكك الحديدية في القرن التاسع عشر في فتح الأسواق الأمريكية وتحفيز التجارة،

بينما أدى الاستثمار في القرن العشرين في قطاعات مثل السيارات والطرق إلى تعزيز الإنتاجية وإنشاء صناعات جديدة. ومع ذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرص البديلة المرتبطة بكل قرار استثماري، حيث يُعد الاستهلاك الفوري هو الثمن الذي يُضحى به مقابل الاستثمار. ويُعتبر مستوى ونوعية الاستثمار عوامل حاسمة في تحديد معدلات النمو الاقتصادي على المدى البعيد، إذ تعتمد كفاءة القوى العاملة والإنتاج على جودة وكمية رأس المال المتاح. في الدول النامية، يأتي جزء من الاستثمار عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يُواجه أحيانًا بالنقد حول مدى ملاءمته. وقد يؤدي التحول من اقتصاد يعتمد على العمالة إلى اقتصاد يعتمد على رأس المال إلى زيادة في معدلات البطالة والفقر، مما يُشير إلى تحديات الانتقال الاقتصادي التي تواجه الدول الساعية للتطور من خلال استثمارات قد لا تتوافق مع احتياجات شعوبها.[1]

**الفرع الثاني: الموارد الطبيعية**

تُعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي، وتشمل هذه الموارد الأراضي الزراعية، النفط، الغاز الطبيعي، الغابات، الموارد المائية والمعادن. تتباين وجهات النظر بشأن دور الموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فمن جهة، هناك من يؤكد على أهميتها القصوى، مستشهدين بدول مثل كندا والنرويج التي شهدت نموًا اقتصاديًا ملحوظًا مستندةً على ثرواتها الطبيعية الهائلة، والتي تضمنت إنتاجًا ضخمًا من النفط والغاز والمنتجات الزراعية والخشبية. ومن ناحية أخرى، تُظهر الولايات المتحدة بمزارعها الغنية كيف يمكن للدولة أن تصبح واحدة من أبرز المنتجين والمصدرين للحبوب على مستوى العالم. في المقابل، يرى آخرون أن الموارد الطبيعية ليست عاملاً حاسمًا في تحقيق النمو، مشيرين إلى أن هناك دولًا فقيرة تمتلك موارد طبيعية غنية ولكنها لم تحقق تقدمًا اقتصاديًا

[1] وهيبة شهات. النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019 أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث في ميدان: العلوم اقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير فرع العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كلي مطبق. الجزائر: جامعة الجزائر- 3-، 2022.

ملحوظًا. وعلى الجانب الآخر، نجد دولًا متقدمة مثل اليابان، التي نجحت في تحقيق الازدهار الاقتصادي على الرغم من شح مواردها الطبيعية، وذلك بالتركيز على قطاعات تعتمد بشكل أكبر على العمالة والاستثمارات الرأسمالية بدلاً من الاعتماد على الموارد الأولية.[1]

**الفرع الثالث: الموارد البشرية**

في سياق النمو الاقتصادي، تعتبر الموارد البشرية عاملاً حاسماً يتجاوز مجرد القدرة على الاستثمار والابتكار. إنها تمثل القوة الدافعة لاستغلال الأساليب الحديثة والموارد المتاحة بكفاءة. نواجه تحديين أساسيين في هذا المجال: الأول يتعلق بالكمية، أي حجم الجهد الذي تبذله القوى العاملة والذي يمكن قياسه بيسر، والثاني يتعلق بالنوعية، وهو يشمل مهارات العمال وجودة تنظيمهم ومدى نشاطهم العملي، وهو ما يصعب قياسه وضبطه. تلعب الجوانب النوعية دوراً محورياً في تحديد مسار النمو الاقتصادي، كما أشار تاج في عام 2003. تؤثر الموارد البشرية على النمو الاقتصادي ليس فقط من خلال الكمية، بل وأيضاً من خلال جودة العمالة. فزيادة عدد السكان تعني زيادة في الشباب الداخلين إلى سوق العمل، مما يعزز من المعروض العمالي. وبالتالي، يمكن لزيادة عدد السكان أن تؤدي إلى تنامي الطلب في السوق، مما يحفز الإنتاج. لكن، إذا تجاوز معدل نمو السكان مستوى الناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض في الدخل الفردي.[2]

**الفرع الرابع: التقدم التكنولوجي والابتكار**

التقدم التكنولوجي والابتكار يُعدّان ركيزتين أساسيتين للنمو الاقتصادي، حيث ينبع البحث في أصول هذا النمو من التطورات التقنية التي تتأتى بدورها من التقدم العلمي والجهود المكثفة لتطبيقها ودمجها ضمن عمليات الإنتاج والتوزيع. يُعزى التقدم العلمي

[1] SAMUELSON, Paula, et William NORDHAUS. ECONOMICS. 19th edition: The McGraw-Hill International edition, 2022.

[2] وهيبة شهات، مرجع سبق ذكره.

والتقني إلى عنصرين رئيسيين: الأول يُمكن قياسه بوضوح وهو "الاستثمار المادي" الذي يُقاس بالوحدات النقدية، والثاني أكثر تعقيدًا ولا يُمكن قياسه بسهولة وهو "القدرة على الابتكار العلمي والتقني". هذا الأخير يأخذ في الحسبان النمو الكمي فقط، ويُركز على تأثيرات عوامل الإنتاج وخصائص السلع المُنتجة التي تُمكن من إنتاج كميات أكبر بنفس المدخلات أو تحل مشكلات الاختناق التي تعيق الإنتاج، أو تُسهم في إنتاج سلع جديدة أو ذات نوعية أفضل. التقدم التقني، على وجه الخصوص، يُمثل حقيقة ذات طبيعة نوعية تُحدث تغييرًا جوهريًا في معاملات الإنتاج، ويُمكن أن يُفصل أو يُضاف إلى أحد عوامل الإنتاج الرئيسية – العمل أو رأس المال. تُساهم التكنولوجيا في النمو الاقتصادي من خلال تطوير أساليب وأدوات جديدة وفعّالة لاستكشاف الموارد الطبيعية والاقتصادية، مما يُساعد على زيادة الإنتاج وتحسين جودته، بالإضافة إلى خفض التكاليف.[1]

**المطلب السابع: قياس النمو الاقتصادي**

كما سبق تعريف النمو الاقتصادي بأنه التزايد في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، والذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بزيادة الدخل الشخصي الفعلي. وعليه، يُعتبر قياس النمو الاقتصادي جزءًا لا يتجزأ من تقييم زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي وارتفاع الدخل الشخصي الفعلي.

**الفرع الاول: الناتج الوطني**

الناتج الوطني الإجمالي هو مقياس اقتصادي يمثل إجمالي قيمة السلع والخدمات التي تنتجها دولة ما خلال فترة زمنية محددة، وغالباً ما تكون سنوية.

[1] وهيبة شهات، مرجع سبق ذكره.

من ناحية أخرى، يُعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الكلية للسلع والخدمات المنتجة والمباعة في الأسواق من قبل اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة، ويشمل ذلك فقط الإنتاج داخل حدود الدولة.[1]

مكتب تحليل الاقتصاد (BEA) يعطي تعريفًا واضحًا للناتج المحلي الإجمالي (GDP): الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو قيمة السلع والخدمات التي تنتجها اقتصاد الأمة ناقصًا قيمة السلع والخدمات المستهلكة في الإنتاج. الناتج المحلي الإجمالي يساوي أيضًا مجموع نفقات الاستهلاك الشخصي، والاستثمار الخاص الإجمالي المحلي، وصافي صادرات السلع والخدمات، ونفقات الاستهلاك الحكومي والاستثمار الإجمالي.[2]

بدأت وزارة التجارة الأمريكية بنشر تقديرات منتظمة للناتج المحلي الإجمالي، المعرف أساسًا كما ورد أعلاه، في أوائل الأربعينيات. وقد بُني إطار عمل وزارة التجارة على الأساليب التي استخدمها سيمون كوزنتس لتقدير الدخل القومي للفترة 1929–1932 تحت رعاية المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER). وقد سبق عمل كوزنتس نشر مجلدين من قبل المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في أوائل العشرينيات والتي قدمت تقديرات للدخل القومي على مدى العقد السابق. وكان آخرون أيضًا يشاركون في جهود لقياس النشاط الاقتصادي في هذا الوقت. على سبيل المثال، بدأ مجلس المؤتمر الصناعي الوطني (الذي أصبح فيما بعد مجرد مجلس المؤتمر) بنشر تقدير منتظم للدخل القومي في العشرينيات. وكان كولين كلارك، وهو اقتصادي وإحصائي بريطاني، يقوم بعمل مشابه لعمل كوزنتس، قياس الاقتصاد الكلي للمملكة المتحدة.[3]

الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس المميز للإنتاج في حسابات الدخل القومي والمنتج (NIPAs)، وهي مجموعة ضخمة من البيانات الاقتصادية التي تلتقط النشاط

[1] دليلة عواودة، و خولاء نواورية. محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (1980-2011)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: تمويل التنمية. الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2013.

[2] Karen , Dynan, et Louise Sheiner. «GDP as a Measure of Economic Well-being.» Hutchins Center Working Paper (Hutchins Center Working Paper), 2018: 2-52.

[3] Karen et Sheiner 2018

الاقتصادي في الولايات المتحدة. تحتاج بعض الشرح لحسابات NIPAs لفهم النص الذي يلي. كما ورد في مكتب تحليل الاقتصاد (2015)، هناك نهج مختلفة لقياس الناتج المحلي الإجمالي. "النهج الإنفاقي"، حيث يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي كمجموع الاستهلاك، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات، هو الأكثر شهرة لدى الكثير من الناس. تشمل جانب الإنفاق في الحسابات القومية تقديرات لهذه الأجزاء فضلاً عن مكوناتها.[1]

الفرق الرئيسي بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي يكمن في أن الأخير يشمل أيضاً قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل مواطني الدولة في الخارج، ويتم تعديل الناتج المحلي الإجمالي بناءً على صافي الدخل من الاستثمارات الخارجية والتحويلات المالية.

العاملون في الخارج يُسهمون في الاقتصاد من خلال (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج)، ويُحسب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق وكذلك بالتكلفة:[2]

1. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق: يُحصل عليه بضرب كميات السلع والخدمات الكلية في أسعارها السوقية:

$$GDP = Q1p1 + Q2p2 + Q3p3 + \ldots + Qnpn$$

2. الناتج المحلي الإجمالي بالتكلفة: يُمثل المبالغ التي يدفعها المنتجون لعناصر الإنتاج، مثل أجور العمال، والفوائد على رأس المال المستثمر، وإيجار الأراضي، والأرباح المتبقية للمنظمين.

وبالتالي، يُعادل الناتج الوطني بالتكلفة الدخل الوطني (الدخل الوطني: هو إجمالي الدخول المكتسبة التي تُعطى لمالكي عناصر الإنتاج مقابل خدماتهم).

[1] Karen et Sheiner 2018

[2] دليلة عواودة، و خولاء نواورية، مرجع سبق ذكره.

**الفرع الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي**

لتقييم الناتج المحلي الإجمالي، يُستخدم عدة مناهج؛ أبرزها منهج "الإنفاق" الذي يحتسب الناتج المحلي الإجمالي بجمع الاستهلاك الشخصي، الاستثمارات، النفقات الحكومية والفارق بين الصادرات والواردات، وهي المنهجية المفضلة لدى الكثيرين. منهج "الدخل" يتضمن تجميع كافة الأرباح المتأتية من العمليات الإنتاجية، ويشمل هذا الجانب من الحسابات القومية مختلف أشكال الأرباح التي تسهم في الناتج المحلي الإجمالي. ويُطلق على هذا المقياس اسم الدخل القومي الإجمالي (GDI). أما المنهج الثالث فهو "القيمة المضافة"، الذي يُقدر بحساب قيمة جميع المنتجات النهائية والخدمات المقدمة خلال العام.

يُحسب الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع خلال فترة معينة بعدة طرق، منها:[1]

- طريقة المنتج النهائي:

تعتمد هذه الطريقة على قياس القيمة الإجمالية للسلع المنتجة بضرب الكمية المنتجة في سعر كل سلعة. تُستثنى السلع الوسيطة من الحساب لأنها تُستخدم مجددًا في الإنتاج ولا تُعتبر نهائية. كما يُضاف إلى الحساب قيمة البضائع المنتجة التي لم تُستهلك خلال الفترة نفسها. ومن الضروري خصم قيمة الواردات من السلع والخدمات التي تُحتسب ضمن الناتج للدولة المستوردة لتعكس الناتج الفعلي للدولة المنتجة.

- طريقة القيمة المضافة:

تُعد أسلوبًا مُستخدمًا لحساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال جمع القيم المضافة لكافة الوحدات الإنتاجية في المجتمع على مدى فترة زمنية معينة. القيمة المضافة، في هذا السياق، تُمثل الفارق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وتكلفة المواد الأولية والخدمات الوسيطة التي تم الحصول عليها واستهلاكها خلال دورة إنتاجية محددة، عادةً ما تكون سنوية.

[1] دليلة عواودة، و خولاء نواورية، مرجع سبق ذكره.

يُحسب الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة المضافة كالتالي:

القيمة المضافة = القيمة الإجمالية للإنتاج – تكلفة المدخلات الإنتاجية.

وتُعرف القيمة الإجمالية للإنتاج بأنها حاصل ضرب عدد الوحدات المنتجة في سعر الوحدة الواحدة.

- طريقة عوائد عناصر الإنتاج (الدخول المكتسبة):

يُحتسب الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لهذه الطريقة بأخذ جميع عوائد الإنتاج التي ساهمت في النشاط الإنتاجي في الاعتبار، شاملةً العمل، رأس المال، الأرض، والتنظيم. يُمنح كل عنصر من عناصر الإنتاج عائدًا يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية، ويتخذ هذا العائد أشكالًا متعددة مثل الأجور، الفوائد، الإيجار، والأرباح.

- طريقة الإنفاق:

تُعد من الأساليب الرئيسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع، والذي يُقاس من خلال النظر إلى الناتج المحلي من منظور الإنفاق الإجمالي. يُعرف هذا الإنفاق بأنه القيمة الكلية للأموال المُنفقة على السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية محددة. الإنفاق النهائي يُمثل إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في المجتمع خلال فترة معينة.

وبناءً على هذه الطريقة، يُحسب الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على مكونات الإنفاق النهائي كالتالي:

$$\mathbf{PIB = C + I + G + (X - M)}$$

حيث يشير:

C إلى الإنفاق الاستهلاكي.

I إلى الإنفاق الاستثماري.

G إلى الإنفاق الحكومي.

(X – M) إلى صافي الصادرات.

قد تواجه عملية تقدير الناتج المحلي الإجمالي بعض التحديات، مثل:

- تقلبات أو عدم استقرار الأسعار.
- تحديد السلع والخدمات الوسيطة.
- الإنتاج الذي لا يتم تداوله في الأسواق.
- التحويلات التي تتم دون مقابل مادي.

**الفرع الثالث: الناتج المحلي الاسمي والحقيقي**

الناتج المحلي الاسمي يُعرف بأنه القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في البلاد، مُقومة بأسعار السوق الجارية. أما الناتج المحلي الحقيقي، فيُحسب بعد تعديل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات لتعكس الأسعار الثابتة لسنة معينة، وذلك بهدف إزالة تأثيرات التضخم. هذا يسمح بمقارنة الناتج المحلي عبر الزمن بشكل أكثر دقة، ويُعطي صورة واضحة عن النمو الاقتصادي الفعلي.[1]

**الفرع الرابع: الدخل الفردي الحقيقي**

هو يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المجلي الإجمالي، ويقدر بقسمة الناتج المجلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد وعن طريق معرفته يمكن وضع الخطط اللازمة لنمو الدخل الفردي خلال فترة زمنية طويلة.[2]

**الفرع الخامس: قياس النمو الاقتصادي**

أ- يتم تقدير معدل النمو الاقتصادي لفترة معينة (أ) عبر الصيغة الآتية:[3]

يُحسب الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t1) ويُخصم منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t)، ثم يُقسم الناتج على الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (t-1).

[1] دليلة عواودة، و خولاء نواورية، مرجع سبق ذكره.
[2] دليلة عواودة، و خولاء نواورية، مرجع سبق ذكره.
[3] دليلة عواودة، و خولاء نواورية، مرجع سبق ذكره.

يمكن احتساب هذا المعدل بإحدى طريقتين: إما باستخدام الأسعار الجارية، أي أسعار السوق، أو باستخدام الأسعار الثابتة من خلال تعديل الأسعار الاسمية بمعدل التضخم، أو باستعمال مؤشر الأسعار، مما يتيح تصحيح التغيرات الناجمة عن تقلبات الأسعار.

ب- صيغة سنجر للنمو الاقتصادي:

طور سنجر صيغته في عام 1952، حيث قدم تعبيراً عن النمو الاقتصادي من خلال ثلاثة عوامل رئيسية:

الادخار الصافي، وإنتاجية رأس المال، ومعدل نمو السكان، وتتخذ الصيغة الشكل الآتي:

$$D = SP - R$$

حيث يرمز D إلى معدل النمو السنوي للدخل الفردي؛

S إلى معدل الادخار الصافي؛

P إلى إنتاجية رأس المال؛

R إلى معدل نمو السكان السنوي.

في الأساس، يُفترض أن تكون قيم الناتج المحلي الإجمالي المحسوبة بالطرق المذكورة متطابقة، ولكن الواقع يُظهر عدم التساوي نتيجة للأخطاء في القياس. لهذا، يُقدم مكتب التحليل الاقتصادي (BEA) ما يُعرف بـ"التباين الإحصائي" الذي يُمثل الفارق بين القيمتين المحسوبتين. بالنسبة لقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هناك ثلاث طرق رئيسية: الأولى هي النمو الفصلي المُحسب على أساس سنوي، والذي يعكس التغيير في الناتج من فصل لآخر ويُعدل ليُظهر معدل النمو السنوي. الطريقة الثانية تقارن مستوى الناتج في ربع معين بالمستوى في نفس الربع من العام السابق، وهي تميل لأن تكون أقل تذبذباً من الطريقة الأولى لأنها لا تتأثر بشكل كبير بالعوامل الموسمية. الطريقة الثالثة والأخيرة تُحسب متوسط معدل النمو السنوي، وهو يُعبر عن متوسط التغيرات السنوية في

الناتج، مُحتسباً بالفارق بين لوغاريتمات نصيب الفرد من الناتج في بداية ونهاية الفترة، مقسوماً على عدد السنوات.

**المطلب الثامن: مفهوم التنمية الاقتصادية**

تتباين مفاهيم التنمية تبعًا للمدارس الفكرية المختلفة والحقب الزمنية المتنوعة، إضافة إلى تعدد وجهات النظر. وتتعدد المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

**الفرع الاول: تعريف التنمية الاقتصادية**

من خلال هذا العنصر سنعمل على استعراض جملة من تعاريف التنمية الاقتصادية وهذا على النحو التالي:

- تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل"5، "وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة".[1]
- جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لسنة 1956 أن التنمية الاقتصادية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع.[2]
- إن التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع هي تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، والتي يكون من شانها تحقيق زيادة تراكميّة

[1] حجيلة رحالي، و رفيقة بوخالفة . التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى مفهوم تنمية البشر. شلف: جامغة حسيبة بن بو علي، 2016.
[2] ليلى بعوني. ''النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010).'' مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية (مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 ) المجلد 06 ، رقم العدد 2 (2017): 775- 800، ص799.

قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير اقتصادية.[1]

- هي عملية ينتج عنها إحداث مجموعة من التغيرات الإيجابية لمجتمع ما، حتى يكتسب القدرة على التطور الذاتي المستمر، واستمرار التحسن في نوعية الحياة لأفراد هذا المجتمع وتحقيق الرفاهية له.[2]
- تعريف (عجمية، عطية ناصف و نجا 2008): التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستوى الإنتاج عن طريق تطوير المهارات والطاقات البشرية بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن، حيث أن التنمية الاقتصادية لا تعذ تغيرا في الظواهر الاقتصادية فقط وإنما تتعدي نتشمل جميع المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فيهي تتضمن زيادة الدخل الوطني بالإضافة إلى تحسن في البنية الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية للدولة.[3]

ومنه فإن التنمية الاقتصادية مفهوم شامل يتجاوز مجرد الأرقام والإحصاءات ليشمل تحسين جودة الحياة والرفاهية العامة. وبهذا فإنها تعكس التقدم الذي يحققه المجتمع في مختلف الجوانب، من الإنتاجية والكفاءة إلى الابتكار والتنظيم. يُظهر التعريف الأول الذي قدمه رحالي وبوخالفة أهمية الابتكار وتطوير المهارات البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مؤكدًا على أن النمو لا يتعلق فقط بزيادة الإنتاج، بل يشمل أيضًا تحسين الطرق التي ننتج بها. من جهة أخرى، يُبرز تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956 الدور الحيوي للتعاون بين المواطنين والحكومة في تحقيق التنمية، مشيرًا إلى أنها عملية تشاركية تسعى لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويُعطي التعريف الثالث بُعدًا أكثر

[1] ليلى بعوني، مرجع سبق ذكره، ص779.
[2] ليلى بعوني، مرجع سبق ذكره، ص780.
[3] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، و علي عبد الوهاب نجا. التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص- النظريات الاستراتيجيات- المشكلات). مطبعة البحيرة، 2008.

عمقًا للتنمية الاقتصادية، معتبرًا إياها تغييرًا هيكليًا في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يؤدي إلى زيادة مستدامة في الدخل الفردي. وأخيرًا، يُشير النص الرابع إلى أن التنمية الاقتصادية هي عملية تحولية تؤدي إلى تغييرات إيجابية مستمرة تمكّن المجتمع من تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين نوعية الحياة. وبالتالي، يمكن القول إن التنمية الاقتصادية ليست هدفًا يُحقق مرة واحدة، بل هي رحلة مستمرة نحو تحقيق مجتمع أكثر ازدهارًا وعدالة. ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون السياسات والبرامج الاقتصادية مصممة ليس فقط لزيادة الإنتاج، بل أيضًا لتعزيز الابتكار، وتطوير المهارات، وتحسين التنظيم، وتشجيع المشاركة الفعالة لجميع أفراد المجتمع في عملية التنمية. إن التحدي الذي يواجه صانعي السياسات هو كيفية تحقيق هذه الأهداف بطريقة متوازنة ومستدامة تضمن النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

**الفرع الثاني: دور الصادرات في التنمية الاقتصادية**

تشكل التجارة الخارجية عنصراً أساسياً في دعم عملية التنمية الاقتصادية، وتعتبر حيوية بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية نظراً لنقص الموارد المحلية اللازمة لتمويل هذه التنمية. ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:[1]

- **توسيع القاعدة الاقتصادية:**

يُشكل الحجم المحدود للسوق المحلية بسبب انخفاض القوة الشرائية للسكان عقبة أمام التقدم وتوسع الأنشطة الاقتصادية. لهذا، تسعى الحكومات إلى تحسين وتوسيع السوق المحلية من خلال استراتيجيات متعددة كإعادة توزيع الثروة، تقليل العبء الضريبي، وغيرها من الإجراءات.

من جهة أخرى، تُعد الأسواق الدولية ميدانًا حيويًا لتسويق الإنتاج المحلي، مما يجعلها عنصرًا مهمًا في توسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمع. إضافةً إلى ذلك، يسهم تطوير

[1] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره.

الصادرات في جلب العملات الصعبة ويفتح آفاقًا جديدة للإنتاج الموجه جزئيًا أو كليًا لتلبية الطلبات الدولية، مما ينعكس إيجابًا على الدخل القومي ويزيد من فرص العمل.

➢ **توفير رؤوس الأموال:**

تعمل التجارة الخارجية على تأمين الأصول الرأسمالية اللازمة للإنتاج، مثل الآلات والمعدات والأجهزة، وتوفير المواد شبه المصنعة الضرورية لإنشاء المشاريع.

– تساهم هذه العملية في رفع مستوى الدخل القومي من خلال تطوير البنية التحتية الإنتاجية.

– تساعد التجارة الخارجية أيضًا في توفير السلع الاستهلاكية عبر الاستيراد، وهو ما ينتج عنه توسع في الإنتاج وزيادة في الدخول.

4. يؤدي هذا التوسع إلى خلق المزيد من فرص العمل، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، خصوصًا في الدول النامية التي قد لا تكون قادرة على تلبية الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية بمفردها.

➢ **تحقيق أثر التقلبات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني:**

– يُلاحَظ أن الدول النامية تركز في تصديرها على مجموعة محدودة من السلع، خاصةً في مجال الخدمات والمنتجات الزراعية.

– تعتمد هذه الدول بشكل كبير على الصادرات القائمة على المواد الخام مثل البترول والمنتجات الزراعية.

– يتسم الطلب العالمي على هذه الفئة من المنتجات بالتقلب، وهو ما يختلف عن الطلب على المنتجات الصناعية.

– هذه العوامل تؤدي إلى تقلبات كبيرة في العائدات من العملات الأجنبية للدول المصدرة، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي.

– تقلبات التجارة الخارجية في مجال المواد الخام والمنتجات الزراعية تحظى بالاهتمام من قبل الاقتصاديين والدول المنتجة والمنظمات الدولية.

– تم طرح العديد من الاقتراحات للحد من هذه التقلبات، مثل إنشاء صناديق لموازنة الأسعار أو توقيع اتفاقيات دولية لضبط الأسواق.

– الدراسات تشير إلى أن الحل الأمثل لهذه المشكلة يكمن في قدرة الدول المصدرة على تنويع صادراتها وتقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع.

– تطوير الصادرات من حيث النوعية يُعَدُّ جانبًا أساسيًا يجب أن يستند إليه أي برنامج فعّال لتحسين التصدير.

➢ **تدعيم قوة مساومة الدول في مجال الدولي:**

من خلال تحليل وتحسين شروط التجارة الخاصة بالدول المُصدرة للمواد الأولية والمنتجات الزراعية عبر العقود السابقة، يظهر جليًا أن هذه الشروط تغيرت تدريجيًا لتصبح مجحفة بحق الدول النامية ومواتية للدول المتطورة التي تُصدر المنتجات المُصنعة. ويُعزى هذا التوجه إلى عدة عوامل رئيسية:

– الإقبال المتزايد على المنتجات المُصنعة يفوق بشكل ملحوظ الطلب على المنتجات الأولية والزراعية.

– انخفاض مرونة العرض للمنتجات الأولية مقارنةً بالمنتجات المُصنعة.

– التقدم التكنولوجي الذي مكّن الدول المتقدمة من إنتاج سلع صناعية محليًا تعوض عن المواد الأولية والمنتجات الزراعية، كالمطاط الصناعي والألياف الصناعية على سبيل المثال.

وقد شرعت الدول النامية في تنفيذ مجموعة من التدابير لمواجهة هذه الظروف، بما في ذلك محاولات لتنظيم الأسواق للسلع الزراعية والمواد الأولية بهدف استقرار أسعارها.

**الفرع الثالث: اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة**

| أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة | | |
|---|---|---|
| الأهداف الاقتصادية | **الأهداف الاجتماعية** | **الأهداف السياسية** |
| **-زيادة إنتاجية العمل؛**<br>**-تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار؛**<br>**-تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا، توطينها واستخدامها؛**<br>**-تغيير الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني؛**<br>**-ومحاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته.** | - تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية لكل المواطنين؛<br>- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة؛<br>- زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة؛<br>- تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ومجالات الحياة العامة؛<br>- تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل؛<br>- وتنمية الثقافة الوطنية. | - دولة قوية ومجتمع قوي؛<br>- تمتع جهاز الدولة بالاستقلال النسبي في صنع وتنفيذ سياساته" في كافة المجالات؛<br>- أن يحظى جهاز الدولة بالقبول من جانب أغلبية المواطنين، فلا يعتمد على القهر أساسا لإنقاذ سياساته؛<br>- وتمتع أفراد وجماعات المجتمع بقدر واسع من الحرية في القيام بأنشطتهم الخاصة والعامة. |

**المصدر**: (يحياوي و قرزيز 2008)[1]

الجدول المقدم يعكس رؤية شاملة للتنمية الاقتصادية التي تتضمن أبعادًا اقتصادية، اجتماعية، وسياسية. من الناحية الاقتصادية، يُظهر التركيز على زيادة إنتاجية العمل

[1] مريم يحياوي ، و محمود قرزيز. "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغير." المندوبية السامية للتخطيط، 2008: ص14.

والاعتماد على المدخرات المحلية للاستثمار، ما يشير إلى سعي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز الكفاءة الإنتاجية. كما يُعطى الأولوية لتنمية التكنولوجيا المحلية وتوطينها، مما يدل على الرغبة في تحقيق الابتكار والتقدم التكنولوجي. التغيير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية يشير إلى التحول الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، بينما محاربة الفقر تعكس الالتزام بالعدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة.

في الجانب الاجتماعي، يُبرز الجدول أهمية تحسين التعليم والصحة والرفاهية، مما يعكس الاهتمام بتطوير رأس المال البشري وضمان جودة الحياة للمواطنين. الاهتمام بالطبقة المتوسطة والعاملة يُظهر الرغبة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة. زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة تُعد استثمارًا في الكفاءات الوطنية، بينما تزايد مشاركة المرأة يُعزز المساواة ويُسهم في التنمية الشاملة. تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل يُعد دعوة للتميز والابتكار، وتنمية الثقافة الوطنية تُعزز الهوية والانتماء.

أما الأهداف السياسية، فتُشير إلى السعي نحو بناء دولة قوية ومجتمع متماسك يتمتع بالاستقلال في صنع القرار وتنفيذ السياسات، مع الحفاظ على القبول الشعبي وتجنب الاعتماد على القوة. تمتع الأفراد والجماعات بالحرية يُعد عنصرًا أساسيًا للتنمية المستدامة ويُعزز المشاركة الفعالة في الحياة العامة. هذه الأهداف مجتمعة تُشكل إطارًا للتنمية الشاملة التي تسعى لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي، والاستقرار السياسي.

**الفرع الرابع: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**

يمكن أن نميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال المفهوم اللغوي للنمو والتنمية الاقتصادية، حيث الاختلاف في كتابة الكلمتين ليس واردا فقط في اللغة العربية، بل واردا أيضا في اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية، ففي الأولى تكتب تنمية: Development وتكتب كلمة نمو: Growth، وفي الثانية، تكتب كلمة تنمية Developpement بينما تكتب كلمة نمو Croissance. وفي اللغة العربية كلمة "تنمية"

هي مصدر مشتق من الفعل "نمي" بتشديد الميم المفتوحة، أما كلمة "نمو" فهي مصدر مشتق من الفعل "نما" وهو فعل مجرد ثلاثي؛ وعلى ذلك فان القاموس العربي يقيم تمييزا بين مدلول الكلمتين فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره ذاتيا من حال إلى حال اكبر أو أحسن، أما تنمية الشيء فمعناها فعل وإحداث النمو، أي بإرادة فاعلة واعية، وليس بطريقة عشوائية وعفوية؛ ومن ثم فهذه الإرادة الواعية والفاعلة تدفع بالمتغيرات الاقتصادية نحو مسارات معينة لتؤدي إلى نتائج غير محددة منها النمو الاقتصادي.[1]

يمكن إيجاز الفرق بينهما في ما يلي:[2]

– النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الوطني الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية اجتماعية. أما التنمية الاقتصادية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية للدول.

– النمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع، في حين أن التنمية الاقتصادية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو الاقتصادي بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة.

إن النمو الاقتصادي يكون مزيدا من الناتج، بينما التنمية الاقتصادية تعني زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج و إذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات

[1] ليلى بعوني، مرجع سبق ذكره، ص780.
[2] العبسي، بوديسة، لبزة، مرجع سبق ذكره.

على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

– إن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.

**جدول 2: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**

| التنمية الاقتصادية | النمو الاقتصادي |
|---|---|
| **ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي وتغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية** | يشير إلى الزيادة الكمية في متوسط الدخل الوطني الحقيقي |
| **العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو الاقتصادي بصورة سريعة** | التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل |
| **تعني زيادة الناتج وتنويعه، وتغيرات في مكونات الناتج** | يكون مزيدا من الناتج |
| **تفترض تطويرا فعالا وواعيا وتغييرات في التنظيمات الاجتماعية** | عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة |

**المصدر: من اعداد الباحث**

من خلال الجدول المقدم اعلاه نستنتج أن التنمية الاقتصادية تعتبر ظاهرة مركبة تشمل النمو الاقتصادي ولكنها تتعداه إلى تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يعني أنها عملية شاملة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة والرفاهية العامة. من ناحية أخرى، النمو الاقتصادي يركز على الزيادة الكمية في متوسط الدخل الوطني الحقيقي، وهو مؤشر على تحسن القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

التنمية الاقتصادية تعتبر عملية مقصودة ومخطط لها تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي بصورة متسارعة ومستدامة، بينما النمو الاقتصادي يمكن أن يحدث بشكل تلقائي أو عفوي دون تدخل مقصود. التنمية تشمل زيادة الناتج وتنويعه وتغييرات في مكونات الناتج الوطني، مما يعكس تحولات في الاقتصاد تتجاوز مجرد الزيادة في الإنتاج. النمو الاقتصادي، من جهة أخرى، يعبر عن مزيد من الناتج دون الإشارة بالضرورة إلى تنويع الإنتاج أو تحسينه.

أخيرًا، التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالًا وواعيًا وتغييرات في التنظيمات الاجتماعية، مما يعني أنها تتطلب جهودًا متعمدة لإحداث تغيير إيجابي في المجتمع. في المقابل، النمو الاقتصادي يُنظر إليه كعملية توسع اقتصادي تلقائي، يحدث في ظل تنظيمات اجتماعية قائمة وثابتة. هذا التمييز يساعد في فهم الأهداف الاستراتيجية للسياسات الاقتصادية والتخطيط الوطني.

**المطلب التاسع: تجارب ناجحة لبعض الدول في النمو الاقتصادي**

سنتطرق في هذا العنصر إلى لتجارب آسيوية رائدة في مجال تنمية الموارد البشرية ألا وهما: التجربة اليابانية والتجربة الماليزية، والتجربة الصينية.

**الفرع الاول: النموذج الياباني**

يُعد مثالًا بارزًا للتعافي والنجاح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تمكنت اليابان من تحقيق مكانة عالمية رائدة رغم نقص الموارد الطبيعية. السر وراء هذا التحول يكمن في توازنها بين التقاليد والحداثة وتقديرها للعمل الجماعي وتصنيف العمال كشركاء. الثقافة اليابانية، بتاريخها ولغتها ونظامها القيمي، تُشكل أساسًا للسلوك الاقتصادي وتُعزز الأمن الوجودي للبلاد[1].

[1] ريحان الشريف، و لمياء أوضايفية. "تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل." استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: مخبر الاستراتجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، 15-16 نوفمبر, 2011.

المؤسسات اليابانية تُركز على أهداف نوعية بدلًا من الأهداف المادية العاجلة، وتُعزز هذه الفلسفة من خلال شعارات وطنية تُشجع على الولاء والجودة. الإيديولوجية اليابانية تُنتج قيمًا تُعزز العقلانية والتمييز بين الحقائق والمظاهر، وتُشجع على التعاون بين جميع أطراف العملية الإنتاجية، من المنتجين إلى المستهلكين، مما يُسهم في تحقيق التناغم الاقتصادي والاجتماعي.[1]

ومنه فإن النموذج الياباني يُظهر كيف يمكن للتكامل بين الثقافة، القيم الاجتماعية، والتعاون الوطني، هذا النموذج يُبين أنه بالإمكان تجاوز العقبات الكبرى وتحقيق نجاح اقتصادي مستدام، حتى في ظل التحديات الكبيرة.

**الفرع الثاني: التجربة الماليزية**

تمثل ماليزيا أحد الأمثلة البارزة في ميدان التطور الاقتصادي، وتبرز بشكل خاص في مجال تعزيز صادراتها. استندت هذه البلاد إلى مفهوم الاستقلالية في التنمية، مما أهّل تجربتها لتكون نموذجًا يُقتدى ومصدر إلهام للأمم الصاعدة. يلفت جوزيف ستجليتز الانتباه إلى أن ماليزيا، التي كانت ضمن الدول الأشد فقرًا في العالم منذ أربعة عقود، قد خاضت تغييرًا اقتصاديًا كبيرًا عقب نيلها الاستقلال في عام 1957، حيث اختارت عدم الامتثال لإرشادات الهيئات الدولية واتبعت بدلاً من ذلك مسار الأساليب التنموية الآسيوية الفعّالة.

انتقلت ماليزيا من اعتمادها التقليدي على الزراعة وتصدير المواد الخام كالنفط، الأرز، المطاط، وزيت النخيل، إلى تبني نموذج اقتصادي صناعي يرتكز على تعزيز الصادرات. هذا التحول جعل من التصدير محوراً رئيسياً لجلب العملة الأجنبية. وبفضل استراتيجيات حكومية مدروسة، أولت ماليزيا اهتماماً بالغاً بالصناعات التصديرية كركيزة

[1] ريحان الشريف، و لمياء أوضايفية، مرجع سبق ذكره.

أساسية للتطور الاقتصادي، مما أهّلها لتصبح واحدة من الدول البارزة في مجال تصدير المنتجات الإلكترونية.

بحيث تُعد مثالًا للنجاح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتُبرز (الشريف وأوضايفية) النقاط الأساسية لهذا النجاح:[1]

**التركيز على الموارد البشرية:** استثمار ماليزيا في تعليم وتدريب مواطنيها.

**القيم الثقافية والعملية:** اعتماد المجتمع على العمل الجاد والنظرة المستقبلية.

**النمو الاقتصادي:** تحقيق ماليزيا لزيادة كبيرة في الدخل الفردي خلال فترة قصيرة.

**التخطيط الاستراتيجي:** تبني ماليزيا لاستراتيجية تنموية طويلة الأمد.

**تطوير المهارات:** تكوين مهارات تدريبية وتنميتها لدعم الصناعات المعقدة.

**تطوير التعليم:** تحديث مناهج التعليم لتتوافق مع التجديدات وتؤهل الأفراد للتواصل العالمي.

**انتقاء القيادات:** التركيز على مهارة المديرين لضمان نجاح المشاريع.

الاستفادة من التجارب الدولية: محاكاة ماليزيا للنموذج الياباني في التحكم بالوقت والجودة.

تضمنت الإجراءات الحكومية الماليزية لتعزيز الصادرات ما يلي:[2]

- منذ عام 1995، بدأت الحكومة في التقليل من الحوافز للمشاريع كثيفة العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية، مع التأكيد على الأنشطة المؤهلة مثل الإلكترونيات المتقدمة والتقنيات البيولوجية.

[1] ريحان الشريف، و لمياء أوضايفية، مرجع سبق ذكره.
[2] ريحان الشريف، و لمياء أوضايفية، مرجع سبق ذكره.

- أنشأت الحكومة الماليزية مكاتب تمثيل تجاري في مراكز تجارية عالمية لتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها.
- فرضت رسومًا جمركية تصل إلى 30% على الواردات المنافسة للإنتاج المحلي.
- زادت الحكومة الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير، مما أدى إلى ارتفاع إنتاجية العمال وسرعة التأقلم مع التكنولوجيا المستوردة.
- تم تطوير البنية التحتية للنقل بشكل كبير، مما جعلها أكثر كفاءة وتقدمًا.
- في السبعينات، ركزت ماليزيا على ترويج الصناعات الكثيفة العمل والموجهة للتصدير، وقدمت حوافز وتسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية. وفي عام 1986، تم تحرير القيود على حقوق الملكية في الشركات، مما سمح للأجانب بالاستحواذ على حصص أكبر في المؤسسات الماليزية.
- تُظهر التجربة الماليزية أن استراتيجية تنمية الصادرات، مدعومة بنقل المعرفة والتكنولوجيا وتطوير الشركات الوطنية، قد أدت إلى تغيير جذري في هيكل الصادرات، حيث انخفضت نسبة صادرات المواد الخام وزادت نسبة السلع المصنعة بشكل ملحوظ، مما يُعد دليلًا على نجاح سياساتها التنموية.

ومنه فإن التجربة الماليزية تُظهر أن التخطيط الاستراتيجي والاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يُحقق نجاحًا اقتصاديًا ملحوظًا، حتى في الدول التي تفتقر إلى الموارد المالية والطبيعية.

**الفرع الثالث: التجربة الصينية**

تُشكل التجربة الصينية في ميدان تطوير الصادرات أسوة يُقتدى بها، إذ نجحت الصين في إحراز تقدمات اقتصادية بارزة بفضل استراتيجية تطويرية قائمة على النهج التصديري. استطاعت هذه السياسات الوصول إلى تحقيق غايات استراتيجية، ومنها بالأساس تحفيز معدلات النمو الاقتصادي ورفع كفاءة التنويع في الصادرات. وقد قامت

الحكومة الصينية بتنفيذ مجموعة من التحولات الأساسية التي كان لها تأثير مباشر في قطاع التجارة الخارجية، وتضمنت هذه التحولات:[1]

- في الفترة ما بين 1978 و1983: شهدت الصين بداية إصلاحات التجارة الخارجية، حيث تولت الدولة مسؤولية توفير المواد اللازمة للتصدير، وكانت جميع أنشطة التجارة الخارجية تحت احتكار مؤسسات حكومية معينة.
- خلال العامين 1984 و1987: تم تحرير التجارة الخارجية بإجراءات مثل تقليل دور خطط التجارة الحكومية، تطبيق لامركزية نظام سعر الصرف، وإزالة احتكار مؤسسات التجارة الخارجية.
- بين 1988 و1998: تضمنت الإصلاحات تقليص السلع ضمن النظام الإجباري للصادرات، تحسين فعالية سعر الصرف للمصدرين، وتخفيض دعم سلع الاستيراد.
- اعتبارًا من عام 1994: شملت الإصلاحات توحيد سعر الصرف وفقًا لسعر السوق، مما أدى إلى انخفاض كبير في سعر الصرف الرسمي، إلغاء نظام الحصص، تقديم تحفيزات ضريبية، وخفض التعريفة الجمركية والقيود على الواردات.

استندت استراتيجية تطوير الصادرات في الصين إلى عمودين أساسيين:[2]

أولاً، سياسة تطوير الصادرات التي تشمل تحديد الأسواق الجغرافية المستهدفة، تركيز الجهود على قطاعات معينة في الاقتصاد، تبني سياسات لتحفيز الاستثمار الأجنبي، وتوفير التمويل اللازم للصادرات. هذه السياسات المتكاملة أسهمت بشكل كبير في إعادة هيكلة الصناعة الصينية وبالتالي تغيير بنية الصادرات الصينية.

ثانياً، البنية التنظيمية لإدارة الصادرات في الصين، والتي تضم مؤسسات مثل شركات التجارة الخارجية، المجلس الوطني لتنشيط التجارة الخارجية، وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، واللجنة الوطنية لمراقبة وفحص الواردات والصادرات. البنية المؤسسية

[1] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره.
[2] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره.

المتخصصة في الشؤون التصديرية لعبت دوراً حيوياً في تعزيز الصادرات على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال توفير المواد الأولية والسلع الوسيطة الضرورية للإنتاج، دعم التطور التكنولوجي للمؤسسات الصينية، ونقل المعرفة حول تكنولوجيا الإنتاج والتصميم والتغليف من الأسواق العالمية إلى الشركات الصينية، بالإضافة إلى توسيع قنوات التواصل مع الأسواق الخارجية لزيادة توزيع وترويج الصادرات الصينية، وتنظيم زيارات للمنتجين والمصدرين الصينيين لأسواق العالم.

وبالتالي، شهدت الصادرات الصينية نموًا مستمرًا، حيث بلغت قيمتها 1.431 مليار دولار في عام 2008، وعلى الرغم من التراجع الذي شهدته في عام 2009 بسبب الأزمة العالمية، إلا أنها عادت للارتفاع مجددًا في الأعوام التالية، مما يُظهر أهمية التركيز على جودة الصادرات وليس فقط حجمها.[1]

**المطلب العاشر: معيقات النمو الاقتصادي**

في الوقت الحاضر، يتمتع الكثير من الناس حول العالم بصحة جيدة وثروة أكبر ومستويات تعليمية أعلى مما كانت عليه في الماضي. ومع ذلك، لم يتم توزيع ثمار التقدم هذا بشكل متساوٍ في جميع أنحاء العالم، حيث يُحرم العديد من الأفراد من حقوقهم السياسية ويعانون من نمط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، وهو أمر شائع بشكل خاص في البلدان النامية. تواجه هذه الدول مشكلات عديدة تعيق تقدمها الاقتصادي، ومنها ما يلي:[2]

-الشح في الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً، والذي يعزى في جزء كبير منه إلى ظاهرة هجرة العقول؛

-استغلال غير ملائم للموارد البشرية مع ضعف في برامج تطوير هذه الموارد؛

-ندرة في رأس المال المتاح وضعف في البنية التحتية المالية والتكنولوجية؛

[1] سليمان دحو، مرجع سبق ذكره.
[2] ليلى بعوني، مرجع سبق ذكره.

-النقص أو الضعف في الأسواق المالية؛

-القصور في أجهزة القضاء وفي أنظمة الملكية العقارية والفكرية؛

-الزيادة السكانية التي تتجاوز معدلات النمو الاقتصادي؛

-التفاوت في توزيع الدخل.

-إضافة إلى ما ذُكر، تُعد العوائق الرئيسية للنمو الاقتصادي ما يلي:

-الافتقار إلى الأمن وغياب الاستقرار السياسي؛

-سوء إدارة الموارد الطبيعية والاقتصاد بشكل عام؛

- الفساد.

## خلاصة الفصل

تُعد الصادرات عنصراً حيوياً في دعم وتمويل النمو الاقتصادي، لاسيما بالنسبة للدول النامية، حيث تسهم في:

-خفض العجز في الميزان التجاري، مما يعزز من قيمة العملة المحلية.

-تعزيز الاقتصاد من خلال تصدير السلع الفائضة إلى الأسواق الدولية.

لتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدول النامية مجموعة من السياسات والإجراءات، بما في ذلك:

-السياسات الإجرائية: تشمل هذه السياسات تقديم الدعم والإعانات، تطبيق السياسات الجمركية المناسبة، إنشاء إدارات وطنية متخصصة في النشاط التصديري، وتخفيض قيمة العملة لتشجيع الصادرات.

-السياسات الاستراتيجية: تضمنت هذه السياسات في البداية التركيز على الاكتفاء الذاتي وتلبية الاحتياجات الأساسية، ثم تحولت تدريجياً نحو استراتيجيات تركز على تعزيز الصادرات والانفتاح على الأسواق العالمية.

تجارب عدة دول نامية، مثل الصين، ماليزيا، اليابان، قد أظهرت نجاحاً ملحوظاً في تطوير صادراتها، مما أسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. يُعتبر استلهام هذه التجارب أمراً ضرورياً لتطوير اقتصاديات دول العالم الثالث، بما في ذلك الجزائر.

# الفصل الثاني: الدراسات السابقة

## تمهيد

تلقى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2023 تأثيرات متباينة من الصادرات، حيث شكلت الصادرات النفطية العمود الفقري للاقتصاد الوطني، مما أدى إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير على الإيرادات النفطية. ومع ذلك، أظهرت الدراسات أن هذا الاعتماد المفرط على النفط قد يؤدي إلى "مرض الريع النفطي"، مما يعيق التنويع الاقتصادي ويزيد من الضعف أمام تقلبات أسعار النفط العالمية. من ناحية أخرى، سعت الجزائر إلى تنويع صادراتها من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة، لكن التقدم كان محدودًا بسبب عدة تحديات، منها البيروقراطية والحواجز التجارية. وقد أشارت الدراسات إلى أن تنويع الصادرات يمكن أن يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي المستدام، ويعزز من مرونة الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية. وبالتالي، يظل تحقيق التوازن بين الاستفادة من الموارد الطبيعية وتطوير قطاعات تصديرية أخرى أحد أهم التحديات التي تواجه الجزائر في سعيها نحو تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مختلف البحوث التطبيقية ذات الصلة التي أجريت على اثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المحددة من 1990 إلى 2023. سنعطي نظرة عملية حول كيفية البحث في الموضوع واستخلاص مجموعة محددات النمو الاقتصادي التي سنعتمد عليها في تفسير الفروقات بين البلدان في عينتنا. سنقسم أدبيات النمو الاقتصادي التطبيقية إلى ثلاث مباحث، حيث سنعرض في المبحث الأول البحوث التطبيقية التي أجريت على مجموعة من الدول، في المبحث الثاني: سنقوم بالتعقيب على أهم الدراسات التطبيقية التي تم عرضها، وأخيرًا، التوصل إلى خلاصة عامة لما تم تناوله في هذا الفصل.

## المبحث الاول: عرض الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة جزءاً لا يتجزأ من أي بحث علمي، حيث توفر قاعدة بيانات غنية بالمعلومات التي تساعد الباحثين في تحديد مسار أبحاثهم وتجنب الأخطاء التي وقع فيها الآخرون. تُمكن هذه الدراسات الباحثين من تحليل النتائج السابقة والبناء عليها لتطوير فرضيات جديدة وتقديم إسهامات معرفية قيمة في مجالاتهم العلمية. كما تُساهم في توفير الوقت والجهد على الباحثين، وتُعزز من جودة البحث العلمي من خلال تقديم نظرة شاملة حول الأعمال السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

### المطلب الاول: الدراسات التطبيقية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي عبر البلدان

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي، والتي سنقوم بعرضها على النحو التالي:

تعالج دراسة (Manuel 2007)[1] اشكالية تنويع الصادرات والنمو في الاقتصادات الناشئة يختبر فيها نموذجًا للنمو يُبرز تقديم صادرات جديدة كمصدر رئيسي للنمو في البلدان التي تقع بعيدًا داخل الحدود التكنولوجية العالمية والتي تعتمد في نموها على تكييف المنتجات القائمة مع بيئتها الاقتصادية. يسعى البحث لتسجيل الحقائق النمطية وراء النمو في بلدان مختلفة مثل كوريا وتايوان وموريشيوس وفنلندا والصين وتشيلي، والتي اعتمدت جميعها على تنويع الصادرات لنموها. وبالتالي، يُنظر إلى توسيع الميزة التنافسية على أنه القوة الرئيسية وراء النمو الاقتصادي. يتم اختبار فرضية تنويع الصادرات بنموذج نمو تجريبي. وبالتحكم في المتغيرات الأخرى التي تؤثر على النمو، يُعتبر تنويع الصادرات، بمفرده وبالتفاعل مع نمو حجم الصادرات للفرد، ذا أهمية كبيرة في تفسير نمو الناتج المحلي

[1] Manuel, R. Agosin. Export Diversification and Growth in Emerging Economies. chile: SERIE DOCUMENTOS DE TRABAJO, 2007.

الإجمالي للفرد خلال الفترة من 1980 إلى 2003، خلصت النتائج الى ان تنويع الصادرات يؤدي إلى تقليل تقلبات الصادرات، والذي بدوره يؤدي إلى خفض تقلبات الإنتاج. الدول ذات الاقتصادات شديدة عدم الاستقرار تنمو ببطء أكثر من الدول التي تظهر تقلبات دورية أكثر اعتدالاً، وهذا يعني انه كلما كانت الصادرات أكثر تنوعًا، كانت الروابط بين بعض الأنشطة التصديرية وبقية الاقتصاد أقوى.

هدفت دراسة (بن بالي وبوحيضر 2022)[1] إلى تحديد أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية المتمثلة في الجزائر، ليبيا العراق، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الكويت وعمان خلال الفترة 1990–2019 باستخدام نموذج الآثار العشوائية، وبأخذ إجمالي الصادرات خارج المحروقات كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع إضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر النفط كمتغيرات ضابطة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين إجمالي الصادرات خارج المحروقات، إجمالي تكوين رأس المال الثابت وسعر النفط والناتج المحلي الإجمالي، غير أن المتغيرات المدروسة لم تفسر إلا 57.45% من نمو الناتج المحلي الإجمالي في العينة المدروسة، لأن الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية ما زالت تشكل نسبة ضئيلة مقارنة مع الصادرات النفطية رغم الإمكانيات الهامة التي تحوز عليها هذه الدول. أوصت الدراسة بضرورة تنويع اقتصاديات الدول العربية النفطية للتخلص من التبعية للريع النفطي.

[1] هند بن بالي ، و رقية بوحيضر. "دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019)." مجلة الباحث الاقتصادي، 06 2022: ص286-303.

**المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر**

دراسة (بونوة و بن نافلة 2024)[1] تهدف الى التعرف على دور استراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2021)، وهذا باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي من خلال تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ . VECM

وقد دلت النتائج على وجود علاقة طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة، بما فيها تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، إلا أنه في الأجل القصير متغيرات الدراسة لا تؤثر على النمو، مما يدل على أن استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر دورها لازال بعيدا جدا في دعم النمو الاقتصادي.

دراسة (ياسف و مجطوح 2024)[2] تهدف هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة الموجودة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2020)، تحت إشكالية متمثلة في، ماهو أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المعنية بالموضوع ووصفها إحصائيا وكذا صياغة وبناء النموذج القياسي للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك بالإعتماد على تقدير العلاقة وفق نموذج الإنحدار الخطي البسيط، كشفت النتائج المتحصل عليها على وجود علاقة طردية قوية بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وأن الزيادة في الصادرات بقيمة 1 مليون دولار سيزيد النمو الاقتصادي بقيمة 2,391 .

هدفت الورقة البحثية لـ: (بولرباق 2023)[3] لدراسة العلاقة بين متغيري: الصادرات خارج المحروقات و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى

[1] الشيخ بونوة ، و نصيرة بن نافلة . "دور استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2021)." مجلة دراسات اقتصادية، 30 01, 2024: 348-369.

[2] حسيبة ياسف ، و فضيلة مجطوح. "دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020." مجلة إقتصاد المال والأعمال، 2024: 377-392.

[3] حياة بولرباق. "أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)." مجلة البشائر الاقتصادية، 22 04, 2023: ص 193- 209.

2020، تم استخدام الأساليب الإحصائية في السلاسل الزمنية المتمثلة في منهجية أنجل – غرانجر، خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرين، بعد استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، أما نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ فتؤكد عدم وجود علاقة قصيرة الاجل بين المتغيرين .

سعت دراست (مومن 2023)[1] إلى تسليط الضوء على واقع الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر وقياس أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي باستخدام برمجية Eviews 10 ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة 2000– 2020. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها أنه رغم تسجيل الصادرات خارج المحروقات نسبة مساهمة منخفضة في اجمالي الصادرات الجزائرية، إلا أن تنميتها كان له أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغير الصادرات خارج المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وعليه يمكن أن تساهم تنمية الصادرات خارج المحروقات بدرجة كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي إذا سعت الدولة الجزائرية أكثر إلى اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة نظرا لوجود علاقة طويلة الأجل بينهما وذلك بفعل عوامل أخرى وسيطة.

تناولت دراسة ( شريط و طبايبية 2022)[2] موضوع علاقة الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2020، وذلك من خلال التعرض على مختلف الأدبيات النظرية من مفاهيم ونظريات أيضا إيجاد العلاقة في الدراسات السابقة باستخدام المنهج الوصفي، بالإضافة إلى المنهج التجريبي في قياس هذه العلاقة باستعمال منهجية الانحدار الذاتي.VAR

[1] مروة مومن. أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2000-2020- أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث. الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2023.

[2] فيروز شريط، و رمزي طبايبية. ''علاقة الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.'' دفاتر البحوث العلمية، 01 10, 2022: 144-127.

توصلت الدراسة إلى أن هناك طردية ضعيفة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي راجع إلى التبعية النفطية للاقتصاد الجزائري بشكل كبير، مع غياب علاقات السببية بين المتغيرات محل الدراسة، ولهذا وجب زيادة وتنويع مصادر الدخل والتركيز على القطاع الفلاحى.

تناولت دراسة (آيت بارة و عثماني 2022)[1] موضوع أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بحيث تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة واتجاهها بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)، وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود متغيرات مستقرة في المستوى وأخرى في الفرق الأول، مما استدعى تطبيق نموذجARDL .حيث تبين عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي، بمعنى أن تأثيرها ضعيف في الأجل القصير نتيجة النموذج الريعي للاقتصاد الجزائري، حيث مثلت الصادرات النفطية نسبة 90.52% من إجمالي الصادرات سنة 2020. إن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

في دراسة اجراها كل من (العبسي، بوديسة و لبزة 2020)[2]، والتي تناولت موضوع أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000_2015، كان الهدف منها هو دراسة تأثير تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي، وخلصت نتائج الدراسة أنه وعلى الرغم من أن الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة لم تتعدى 6% من الصادرات الإجمالية، إلا أنه توجد علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات وكل من تدفق الاستثمار

[1] شفيعة آيت بارة ، و أنيسة عثماني. ''أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية-.'' مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 10، رقم العدد 02 (جوان 2022): 342-327.

[2] على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة . ''أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000_2015.'' مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، 01 مارس, 2020، الإصدار المجلد 03: ص23-38.

الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي كما أن الجزائر مرغمة على تنمية الصادرات خارج المحروقات، قبل أن يتعرض اقتصادها لهزات عنيفة نتيجة أي اضطراب محتمل في أسواق المحروقات أو نتيجة التحرر الجمركي الكلي في تبادل السلع والخدمات بحيث تصبح الجزائر مفتوحة أمام المنتجات الأجنبية دون أن تكون قادرة على تحمل على اقتحام الأسواق الخارجية.

سعت دراسة (عقومة و جنيدي 2020)[1] إلى تبيين مدى أهمية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (2010–2019)، معتمدين في ذلك على جمع وتحليل إحصائيات الصادرات الجزائرية والجداول والبيانات وقياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات مثل: مؤشر القدرة على التصدير، مؤشر معدّل التغطية خارج المحروقات، مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات، مؤشر التركز السلعي، مؤشر تنويع الصادرات. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد افتقاد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لمستوى التنافس المطلوب، وفي هذا الإطار وجب على السلطات اتخاذ الإجراءات والآليات المناسبة للنهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

قام الباحثان (دقيش و مزوري 2020)[2] بتناول موضوع أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي للجزائر–دراسة قياسية خلال الفترة « 1990–2018» يهدف هذا العمل إلى دراسة مدى تأثير الصادرات خارج المحروقات على نمو الاقتصاد الجزائري، حيث تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي تعاني الأحادية في التصدير أين يهيمن فيها النفط على أكثر من 95% من الحجم الإجمالي للصادرات، ولكون هذا المورد هو سلعة ناضبة، الشيء الذي دفع بالدولة الجزائرية في التفكير في مرحلة ما بعد النفط

[1] لحسن عقومة ، و مراد جنيدي. ''قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).'' المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد 08، رقم العدد 02 (11 2020): ص526-545.

[2] جمال دقيش، و الطيب مزوري. مداخلة في إطار المحور الثاني: النمذجة القياسية باستخدام الظواهر الاقتصادية الكلية حالة الاقتصاد الجزائري بعنوان: «أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي للجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 2018-1990». كتاب جماعي بعنوان: الدراسات القياسية الاقتصادية المطبقة على الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول، 2020.

والبحث عن موارد خارج المحروقات من خلال انتهاج سياسة تنموية تعتمد على الصادرات خارج المحروقات والتنويع الاقتصادي للخروج من التبعية للنفط. من خلال الاستعانة بنموذج قياسي يعتمد على الناتج المحلي كمتغير تابع وكل من تكوين راس المال الثابت، الصادرات خارج المحروقات ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة باستخدام نموذج شعاع متجه تصحيح الخطأ VECM توصلت نتائج الدراسة الى أن غياب علاقة توازنية في المدى الطويل بين الصادرات خارج المحروقات ومعدلات النمو بالإضافة الى أن الصادرات خارج المحروقات تؤثر إيجابيا على النمو في المدى القصير.

في دراسة تناولها كذلك كل من (طوير و علاوي 2020)[1] هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، وقد قسمت هذه الدراسة إلى جانبين جانب نظري يتضمن بعض الأساسيات النظرية لكل من الصادرات والنمو الاقتصادي ،أما الجانب التطبيقي فبعد اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Ardl وذلك باستخدام eviews.10 ،و بعد دراسة استقرارية كلا المتغيرين فقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما توصلت الدراسة أن الصادرات تؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا طرديا في الجزائر وذلك في المدى الطويل أي أنه كلما ارتفعت الصادرات زاد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، لذا وجب وضع استراتيجية فعالة من أجل تنويع الصادرات وذلك بتشجيع الصادرات الزراعية والصناعية وعدم الاعتماد على المحروقات بغية رفع النمو الاقتصادي.

تهدف دراسة (بلحنافي و مختاري 2019)[2] إلى معرفة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة مشاكل التصدير في الجزائر والاستراتيجيات

[1] أمال طوير، و صفية علاوي . ''دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.'' أبحاث إقتصادية معاصرة، 2020: 37-54.

[2] أمينة بلحنافي، و فيصل مختاري. ''أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر.'' المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، رقم العدد 11 (2019): 08-26 .

المنتهجة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ودراسة السببية بين الصادرات خارج المحروقات (صادرات السلع والخدمات وصادرات الصناعية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الدراسة كانت بالاعتماد على اختبار سببية جرانجر، النتائج المتوصل إليها بينت عدم وجود سببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وهذه النتائج راجعة بشكل أساسي لاعتماد الجزائر على البترول كركيزة لتصدير وضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية رغم الاستراتيجيات المنتهجة، هذا ما يعني أن استراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من التفعيل.

تسعى دراسة ( حولية و سحنون 2018)[1] الموسومة تحت عنوان سياسات التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016، إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة والبحث على البدائل الممكنة وذلك بالسعي إلى تطوير وترقية الصادرات غير النفطية من خلال استخدام سياسات الانفتاح التجاري، إضافة إلى عوامل أخرى كسعر الصرف والاستثمار الأجنبي. ومنه فإنه قد أصبح لزاما على الدول المصدرة للنفط السعي إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات لما لها من انعكاس إيجابي على النمو الاقتصادي للدولة وميزان المدفوعات ومداخيل الدولة.

هدفت دراسة (العياطي و بن عزة 2018)[2] معالجة تنويع الصادرات وآثارها الإيجابية على النمو الاقتصادي وتطوير الصادرات الجزائرية والصادرات غير الهيدروكربونية أساسا بسبب أهميتها في التنويع الاقتصادي، وخلصت الدراسة إلى أن صادرات النفط لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، إلا أن تأثير الصادرات النفطية الخارجية ضعيف على النمو الاقتصادي لأنه صغير في تكوين إجمالي الصادرات بسبب ضعف القطاعات غير النفطية.

[1] يحي حولية ، و مريم سحنون . ''سياسات التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الإقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016 عدد: 07 () 38-52.'' مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال مجلد: 02، رقم 07 (2018): 52-38.

[2] جهيدة العياطي، و محمد بن عزة . ''إشكالية تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-.'' مجلة المقار للدراسات الاقتصادية المركز الجامعي تندوف مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، رقم العدد 02 (جوان 2018): 28-07.

تسعى دراسة ( عبد الرحماني و صاولي 2017)[1] الى البحث في موضوع ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1980-2016، وتحقيقا لذلك استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة (1980-2016) الدراسة القياسية تشمل فحص استقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار الاستقرارية لديكي فولر المطور (ADF)، ثم الكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود بين الناتج المحلي الاحتمالي والمتغيرات الأحرى للدراسة ، أخيرا تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، وخلصت الدراسة الى ان هناك تأثير معنوي ايجابي من الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات خارج المحروقات في للجزائر، وأثبتت أيضا نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات، عند مستوى معنوية 5 %.

تعتبر دراسة (حملاوي 2017)[2] **أن** ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، خيارا استراتيجيا لتنويع مصادر الدخل ولمواجهة الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وللتغلب على التحديات العديدة التي تطرحها الأسواق الخارجية وكذا زيادة مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي . انطلاقا من هذا الدافع، جاءت هذه الدراسة كمحاولة لإيجاد سبيل أو مخرج للتنويع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج السببي "دراسة قياسية" لأثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي. لنتوصل في الأخير إلى اكتشاف ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات الوطنية مما انعكس سلبا على معدل نمو الناتج المحلي

[1] فارس عبد الرحماني، و مراد صاولي . ''ترقية الصادرات خارج المحروقات وإستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذجالانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1980- 2016.'' مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، 2017: 24-60.

[2] ابتسام حملاوي . ''تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية.'' التكامل الاقتصادي، 2017: 47-65.

الإجمالي. ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى معدل نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

عالجت دراسة ( دحو 2016)[1] موضوع التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات–دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر–دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور في عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي–، حيث انطلقت الدراسة بملاحظة مفادها ان الاقتصاد الجزائري هو هيمنة المحروقات على الصادرات حيث وصلت نسبتها إلى 98% في السنوات الأخيرة مما ستكون له نتائج وخيمة في حال انهيار أُسعار المحروقات والتي هي شديدة الحساسية للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في العالم إضافة إلى أن المحروقات هي من المواد الناضبة الآيلة للزوال، منه فقد هدفت دراسته للبحث في هذه الاشكالية، واتبع في ذلك المنهج الوصفي التحليلي عن طريق الاستعانة بالإحصائيات في كثير من الأحيان سواء عند تحليل الأسواق الزراعية العالمية أو عند معرفة مدى مساهمة المنتوج الزراعي في الصادرات، كما استعان بأسلوب دراسة حالة للمؤسسات المصدرة للتمور، للوقوف على واقع تصدير التمور لهذه المؤسسات، وقد خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: ان سياسات تنمية الصادرات تعتبر من أهم القضايا التي اهتمت بها دول العالم سواء المتقدمة والنامية بهدف توفير النقد الأجنبي، وهي تلك الإجراءات والوسائل المختلفة التي توظفها الدولة من أجل التأثير الإيجابي على كمية وقيمة صادراتها إلى السوق الدولي ومن أهمها:

[1] سليمان دحو. التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروفات-دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر- - دراسة ميدانية لواقع تسويق التمود في عينة من المؤسسات المصدرة للتمود بالجنوب الشرقي - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير. - بسكرة -: جامعة محمد خيضر ، 2016.

– سياسة الدعم والإعانات: كالاستثناءات الضريبية، تقدم إعانات مالية أو قروض بدون سعر فائدة لتمويل الصادرات، والدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية.

– السياسات الجمركية والهدف منها تسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية كإنشاء المناطق الحرة، نظام السماح المؤقت، نظام الدروباك.

– تدريب المهارات أي تأهيل الكوادر المهنية وإعداد القيادات القادرة على كشف واستغلال الفرص التصديرية وغزو الأسواق من خلال نظام تعليمي قوي ملم بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتنمية ملكات الإبداع والابتكار وتنمية مهارات التسويق والتفاوض الدولي.

كما توصلت الدراسة الى أن هناك قصور في تطبيق استراتيجية التسويق الدولي لدى المؤسسات الجزائرية المصدرة للتمور ويتضح ذلك من:

– عدم وجود بحوث التسويق الدولي التي تهتم مجمع المعلومات حول الأسواق المستهدفة ونوعية المنافسين، قوانين ومقاييس الواجب احترامها في السوق المستهدف، طبيعة عادات وأذواق المستهلك، حجم الطلب، معلومات حول قنوات التوزيع ...

– أن اعتماد المؤسسات الجزائرية على الوسطاء أدى إلى عدم احتكاكها بالمستهلك النهائي، وهذا ما أدى ببعض الوسطاء قد يبيعها أو يعيد تصديرها إلى دولة أخرى بعلامته التجارية وليس بالعلامة التجارية للمنتج.

– ضعف سياسة الترويج والإشهار نتيجة ضعف أو عدم وجود إعلان عن طريق الوسائل الاتصال الحديثة كمواقع الانترنت، وهذا قد يعود إلى الإمكانيات المؤسسة الغير الكافية لتغطية مصاريف الإشهار خاصة في القنوات العالمية، أو تكاليف النقل المتعلقة بالمشاركة في المعارض الدولية.

(قريبي 2014)[1] تتناول دراسته تحليل وقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها الصادرات في الاقتصاد الوطني وقد تم تقدير نموذج قياسي يتشكل من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي كمتغير تابع، ومتغيرين تفسيرين وهما: متغير تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار المحلي كمتغير اقتصادي داخلي ليمثل أثر العوامل الداخلية في الاقتصاد على النمو، وقد توصلت الدراسة الى ان قطاع المحروقات يهيمن على هيكل الصادرات الجزائرية حيث بلغت نسبته أكثر من 97% خلال فترة الدراسة، كما ان اعتماد الاقتصاد الجزائري شبه الكلي على الصادرات من المحروقات يمثل ثغرة في استراتيجية التنمية الاقتصادية كون أن الجزائر لا يمكنها التحكم في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

1. الدراسات بلغة اجنبية:

دراسة (Belhimer et Helali 2023)[2] الموسومة تحت عنوان محددات النمو الاقتصادي في الجزائر، دليل تجريبي بالاستعانة بمنهجية ARDL. هدفت هذه الدراسة الامبريقية الى دراسة العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي في الجزائر، وخاصة من خلال دمج المتغيرات المالية المستمدة من نماذج النمو الذاتي. تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخير الموزع لتحليل ثلاثة أنواع من المتغيرات – المالية، وعدم الاستقرار المالي، والرقابة – من عام 1965 إلى 2019. تشير النتائج إلى أن التضخم له علاقة إيجابية مع النمو في الجزائر على المدى القصير والطويل، في حين أن تحسين نسبة GPD/M2 الناتج المحلي الإجمالي يعزز النمو على المدى القصير. ومع ذلك، يقل هذا التأثير على المدى الطويل، ربما بسبب هيكل استهلاك الاقتصاد الجزائري. علاوة على ذلك، تؤكد الدراسة وجود آلية تصحيح الأخطاء على المدى الطويل، حيث يتم تصحيح النمو الاقتصادي بنسبة 91.1٪.

[1] ناصرالدين قريبي. أثر الصادرات على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي. الجزائر: المدرسة الدكتوراليه في الاقتصاد و إدارة الأعمال جامعة وهران، 2014.

[2] Belhimer , Hocine , et Kamel Helali . «Les Déterminants De La Croissance économique En Algérie, Evidence Empirique Par L'approche Ardl.» Revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion 07, n° 01 (06 2023): 261-280.

تناولت دراسة [1](bouyacoub 2021) الموسومة تحت عنوان يحاول هذا المقال تقديم وتحديد تأثير الهيكل المالي والاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل تجريبي، باستخدام بيانات تغطي الفترة من 2000 إلى 2019. تم اختبار هذه الدراسة باستخدام نموذج تجريبي من نوع ARCH و GARCH بين معدل النمو الاقتصادي، والكتلة النقدية، ومعدل الاستثمار، ومعدل تصدير المحروقات، ومعدل التصدير خارج المحروقات. الهدف منها هو تحليل تأثيرات مختلف المتغيرات، المالية والاقتصادية، على النمو الاقتصادي في الجزائر. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن المؤشرات المالية والاقتصادية هي متغيرات رئيسية في تحديد النمو الاقتصادي، وأنها تؤثر بشكل إيجابي على مستوى النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2019.

تحاول دراسة [2](BOUYACOUB et MEBARKI 2017) تقديم وتحديد العوامل الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر بشكل تجريبي، باستخدام بيانات تغطي الفترة من 2000 إلى 2015. تم اختبار هذه الدراسة باستخدام نموذج تجريبي من نوع VECM (نموذج تصحيح الخطأ)، يتضمن معدل النمو الاقتصادي، معدل الاستثمار، معدل تصدير المحروقات، ومعدل التصدير خارج قطاع المحروقات. الهدف منها هو تحليل تأثيرات مختلف المتغيرات الاقتصادية والنقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن قطاع تصدير الهيدروكربونات يعتبر عاملاً مهماً في تحديد النمو الاقتصادي، حيث يؤثر بشكل إيجابي على مستوى النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2015. كما أظهرت التقديرات وجود علاقة ضعيفة بين الاستثمارات وقطاع التصدير خارج الهيدروكربونات والنمو الاقتصادي. وبالتالي، لا يزال أداء هذه العوامل ضعيفاً.

[1] bouyacoub, brahim. «Structure Financière, économique Et Croissance économique : Analyse Empirique Appliqué Au Cas Algérien (2000-2019).» مجلة البشائر الاقتصادية Volume 7, n° Numéro 1 (April 2021): 1154-1166.
[2] BOUYACOUB, Brahim, et Naceur MEBARKI. «Les déterminants de la croissance économique en Algérie durant la période 2000 – 2015 : une analyse empirique.» Algerian Business Performance Review , 12 2017: 35- 46.

في دراسة اجراها [1](BENSAFTA 2016) حول الصادرات الجزائرية خارج قطاع الهيدروكربونات ونمو مستوى المعيشة، كان الهدف من الورقة البحثية استكشاف العلاقة بين تصدير المنتجات المصنعة والنمو. كان الأمر يتعلق برؤية الحالة الخاصة بالجزائر. أدت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة: أولاً، وجود تأثير عتبة في تأثير صادرات المنتجات المصنعة على نمو مستوى المعيشة. أظهرت دراسة 71 دولة ذات حجم اقتصادي مختلف وتنتمي إلى مجموعات مختلفة (البلدان النامية، البلدان الناشئة والبلدان المتقدمة) أن هذا الحد يقع في حدود 40٪. في المتوسط، يجب أن تكون نسبة صادرات المنتجات المصنعة في إجمالي الصادرات أكثر من 40٪ لملاحظة الآثار الإيجابية، في حالة الجزائر، تمثل نسبة صادرات هذه المجموعات الأربعة أقل بكثير من الحد الأدنى البالغ 40٪. وبالتالي، فإن تأثير تصدير المنتجات التي تنتمي إلى هذه المجموعات سلبي أو في أحسن الأحوال غير مهم.

هدفت دراسة[2] (Djemai 2014) الى تقييم تأثير خطط الاستثمار العامة للفترة من 2001 إلى 2014 على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبشكل أخص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة. البيانات المتاحة قليلة وتظهر أن عدد قليل جدًا من هذه المؤسسات يمكنه الوصول إلى الأسواق الخارجية بأحجام وقيم ضئيلة، حيث أن أقل من مئة مؤسسة غير تابعة لقطاع الهيدروكربونات تمكنت من الوصول إلى الأسواق الخارجية في عام 2012. الانخفاض المستمر في عدد الشركات المصدرة للمنتجات غير الهيدروكربونية أمر مقلق. الإيرادات غير النفطية تظل هامشية وغير متنوعة، حيث خلصت الدراسة الى نتيجة انه وعلى الرغم من جميع الجهود لتنويع الصادرات، لا تزال مشاركة المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة، حيث يمثل القطاع ما بين 97 و 98٪ من الصادرات وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين (2001-2014).

[1] BENSAFTA , Malik Kamel . Les exportations algériennes hors hydrocarbures et la croissance du niveau de vie. Université de Chlef: Laboratoire d'Économie d'Orléans LEO , 2016.

[2] Djemai , Sabrina. «Les PME Exportatrices: Croissance Économique Hors Hydrocarbures.» les communications du colloque international, Evaluation des effets des programmes d'investissements (les communications du colloque international), 2014: 51-53.

## المبحث الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

الدراسات السابقة تُعد خطوة أساسية في البحث العلمي، حيث تُبرز الدراسات السابقة أهمية تنويع الصادرات في الجزائر وتأثيرها على النمو الاقتصادي، تُظهر الأبحاث أن هناك تأثيرًا إيجابيًا للصادرات خارج قطاع المحروقات على الاقتصاد، مما يدعم الحاجة إلى تطوير قطاعات متنوعة مثل الزراعة والصناعة. كما تُشير إلى أن تبني سياسات تجارية مفتوحة ودعم الابتكار يمكن أن يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن في الجزائر. هذه النتائج تعكس الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتعزيز الصادرات غير المحروقات وتحسين مكانة الجزائر في الأسواق الدولية.

الدراسات المذكورة اعلاه تبرز أهمية الصادرات خارج المحروقات كعامل مؤثر في النمو الاقتصادي الجزائري، وقد خلصت معظمها ان هناك علاقة طويلة الأجل بين هذه الصادرات والنمو الاقتصادي. حيث تشير دراسة (بونوة و بن نافلة 2024) إلى أن العلاقة طويلة الأجل موجودة، لكن الأثر قصير الأجل غير ملحوظ، مما يعكس الحاجة إلى استراتيجيات ترقية مستدامة. من جهة أخرى، تؤكد دراسة (بولرباق 2023) وجود توازن طويل الأجل، لكنها تنبه إلى غياب العلاقة قصيرة الأجل. أما دراسة مومن فتعزز هذه النتائج بالإشارة إلى أثر إيجابي لتنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، مع التأكيد على أهمية الإجراءات التصحيحية لتعزيز هذا الأثر.

تشير دراسة (عقومة و جنيدي 2020) إلى أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لا تزال غير قادرة على المنافسة بالمستوى المطلوب، مما يستدعي تدخل السلطات لتحسين القطاع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من جهة أخرى، تناولت دراسة ( حولية و سحنون 2018) الأثر الإيجابي لترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، مؤكدة على أهمية الانفتاح التجاري وعوامل أخرى مثل سعر الصرف والاستثمار الأجنبي. وأخيرًا، تشدد دراسة (العياطي و بن عزة 2018) على أهمية تنويع

الصادرات وتأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن الصادرات النفطية وحدها لا تكفي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام بسبب ضعف القطاعات الأخرى. وبناءً على هذه النتائج، يتضح أن هناك حاجة ماسة لتطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز الصادرات غير النفطية، والتي يمكن أن تشمل تحسين البنية التحتية، تعزيز الابتكار التكنولوجي، وتوفير بيئة مواتية للأعمال. كما يجب على الحكومة الجزائرية العمل على تحسين العلاقات التجارية مع الشركاء الدوليين والاستفادة من الاتفاقيات التجارية لفتح أسواق جديدة. إضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة مثل الزراعة والصناعة والخدمات، والتي يمكن أن تسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط. وفي السياق ذاته، يجب النظر في تحسين السياسات الضريبية والجمركية لتحفيز الصادرات وتسهيل الوصول إلى الأسواق الخارجية. ومن الضروري أيضًا تعزيز قدرات البحث والتطوير والابتكار في الجامعات ومراكز البحث العلمي لدعم الصناعات الناشئة والمساهمة في تطوير منتجات تنافسية عالميًا. وأخيرًا، يجب الاهتمام بتطوير الموارد البشرية وتحسين مهارات العمالة لتلبية متطلبات الأسواق العالمية وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية. من خلال تنفيذ هذه الإجراءات، يمكن للجزائر أن تحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا وتعزز مكانتها في الاقتصاد العالمي.

تعد الدراسات المتعلقة بالصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ذات أهمية بالغة، نظرًا للتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. تشير الدراسة التي أجراها ( عبد الرحماني و صاولي 2017) إلى أن هناك تأثيرًا إيجابيًا للناتج المحلي الإجمالي على الصادرات خارج المحروقات، مما يعكس الإمكانات الكبيرة للقطاعات الأخرى في دعم الاقتصاد. من جهة أخرى، تناولت دراسة (قريبي 2014) تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، مؤكدة على الدور الرئيسي الذي تلعبه الصادرات في الاقتصاد الجزائري. ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن هيمنة قطاع

المحروقات على الصادرات تشكل خطرًا على استدامة النمو الاقتصادي، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية.

من الضروري النظر في استراتيجيات بديلة لتعزيز الصادرات غير المحروقات، مثل تطوير الصناعات التحويلية والزراعة والخدمات، وكذلك تحسين البنية التحتية واللوجستيات لتسهيل التجارة. كما يجب العمل على تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال. إن تنويع الاقتصاد وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية سيساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومقاوم للصدمات الخارجية.

في هذا السياق، يمكن للحكومة الجزائرية أن تلعب دورًا فعالًا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال سياسات مالية ونقدية مدروسة، وتطوير برامج تدريبية لتحسين المهارات العمالية، وتعزيز البحث والتطوير. كما يجب على الجزائر تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لفتح أسواق جديدة وتعزيز التكامل الاقتصادي. من خلال هذه الجهود المشتركة، يمكن للجزائر أن تحقق تقدمًا ملموسًا نحو اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة.

تُعد الدراسة التي أجراها ( دحو 2016) مثالاً بارزاً على الجهود المبذولة لفهم وتحسين التسويق الدولي للمنتجات الزراعية في الجزائر، وخاصةً فيما يتعلق بتسويق التمور. تشير الدراسة إلى أن الاعتماد المفرط على المحروقات قد يؤدي إلى تبعات سلبية في حالة تقلبات أسعار النفط، مما يُبرز الحاجة إلى تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر بديلة للدخل. وفي هذا السياق، تُظهر الدراسة أن تطوير الصادرات الزراعية يمكن أن يكون عنصراً حيوياً في تحقيق هذا التنويع، كما تُسلط الدراسة الضوء على أهمية السياسات الداعمة للتصدير، مثل الإعفاءات الضريبية والإعانات المالية، وكذلك السياسات الجمركية التي تُسهل الأنشطة التصديرية. وتُعتبر هذه السياسات أدوات مهمة يمكن للدولة استخدامها لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تُشدد الدراسة على أهمية تدريب المهارات وتأهيل الكوادر المهنية لتحسين القدرات التسويقية والتفاوضية، وهو ما يُعد عنصراً أساسياً في استراتيجية التسويق الناجحة.

ومع ذلك، تُشير الدراسة إلى وجود نقص في البحوث التسويقية الدولية وجمع المعلومات حول الأسواق المستهدفة والمنافسين، مما يُعيق القدرة على تطبيق استراتيجية التسويق الدولي بفعالية. يُعد هذا القصور تحدياً يجب التغلب عليه لضمان تحقيق النجاح في الأسواق العالمية. لذلك، من الضروري تطوير بحوث تسويقية شاملة تُركز على فهم الديناميكيات المعقدة للأسواق الدولية وتحديد الفرص التي يمكن للمنتجات الزراعية الجزائرية استغلالها.

ومنه تُقدم دراسة ( دحو 2016) رؤى قيمة حول الإمكانيات والتحديات التي تواجه الصادرات الزراعية الجزائرية، وتُسلط الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات تسويقية متطورة ومتكاملة تُعزز من مكانة الجزائر في السوق الدولي. من خلال تبني نهج شامل يشمل الدعم الحكومي، التحسينات الجمركية، وتطوير المهارات، يمكن للجزائر تعزيز صادراتها الزراعية وتقليل اعتمادها على المحروقات، مما يُسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

ومنه فإنه يمكن القول ان هذه الدراسات تقدم رؤية شاملة للتحديات والفرص المتعلقة بتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وتسلط الضوء على الحاجة إلى سياسات فعالة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام. كما تبرز أهمية تنويع مصادر الدخل في الاقتصادات العربية النفطية والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. يُظهر التحليل أن الصادرات خارج المحروقات لها القدرة على المساهمة في النمو الاقتصادي، ولكن هذه المساهمة ما زالت محدودة بسبب الهيمنة الكبيرة للصادرات النفطية. من الضروري إعادة النظر في السياسات الاقتصادية لتعزيز القطاعات الأخرى مثل الفلاحة والصناعة والخدمات، وذلك لخلق توازن أكثر استدامة وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط. كما يجب على الدول العربية النفطية استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لتطوير قطاعات تصديرية جديدة قادرة على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية، يُظهر تحليل الدراسات أن هناك حاجة ماسة لتطوير قطاعات أخرى للتصدير لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ومع ذلك، تشير

النتائج إلى أن الجهود المبذولة لتنمية الصادرات خارج المحروقات لم تحقق النتائج المرجوة بعد، مما يستدعي إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتجارية الحالية.

من الضروري تبني استراتيجيات جديدة تركز على تحسين البنية التحتية، تعزيز الابتكار، وتطوير القدرات الإنتاجية للقطاعات غير النفطية. كما يجب على الجزائر تحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الصادرات. إن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط سيساهم في تحقيق استقرار اقتصادي أكبر ويحمي الاقتصاد الوطني من التقلبات الحادة في أسعار النفط.

يجب أيضًا النظر في تحسين العلاقات التجارية مع الشركاء الدوليين والاستفادة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية لتعزيز الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والصناعات التحويلية أن يسهم في تحقيق تنويع اقتصادي فعال.

في الختام، تشير الدراسات إلى أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في مسار التنويع الاقتصادي، لكنها تمتلك أيضًا فرصًا كبيرة يمكن استغلالها. يتطلب الأمر تضافر الجهود على جميع المستويات الحكومية والخاصة لتحقيق تحول اقتصادي شامل يضمن النمو والازدهار للجزائر في المستقبل.

## خلاصة

تعتبر الصادرات غير النفطية عنصراً حيوياً في تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على المحروقات، وهو ما يعكسه التأثير الإيجابي لهذه الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد أظهرت الدراسات أن هناك فرصة كبيرة للجزائر لتعزيز مكانتها في الأسواق العالمية من خلال تطوير قطاعات مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات. إن تحسين البنية التحتية، تبني سياسات تجارية مواتية، وتعزيز القدرات التنافسية يمكن أن يسهم بشكل ملحوظ في زيادة حصة الصادرات غير النفطية.

من المهم أيضاً النظر في تحسين جودة المنتجات والخدمات المصدرة، وتطوير شبكات التوزيع، وتعزيز العلامات التجارية الجزائرية في الأسواق الدولية. يجب على الجزائر أن تستفيد من موقعها الجغرافي الاستراتيجي كنقطة وصل بين أفريقيا وأوروبا وأن تستغل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية لفتح أسواق جديدة. كما ينبغي الاستثمار في البحث والتطوير لإيجاد حلول مبتكرة تلبي الطلبات المتغيرة للأسواق العالمية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

إن تطوير الصادرات غير النفطية يتطلب نهجاً شاملاً يشمل تحسين السياسات الاقتصادية، تعزيز الشراكات الدولية، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات الواعدة. يجب أن تعمل الحكومة الجزائرية على تحفيز الابتكار وريادة الأعمال، وتوفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الوصول إلى التمويل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك استراتيجية وطنية لتطوير الصادرات تركز على القطاعات ذات الإمكانات العالية وتعمل على تحسين القدرات التنافسية للمنتجات الجزائرية.

من الضروري أيضاً تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتحسين الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية، وتبسيط الإجراءات الجمركية لتسهيل التصدير. يجب أن تعمل الجزائر على تحسين صورتها التجارية وبناء علاقات طويلة الأمد مع الشركاء التجاريين. إن

تطوير الصادرات غير النفطية ليس فقط وسيلة لزيادة الدخل القومي، ولكنه أيضاً يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

في الختام، يمكن القول إن الصادرات غير النفطية تمثل فرصة كبيرة للجزائر لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن. من خلال تبني استراتيجيات فعالة ومتكاملة، يمكن للجزائر أن تعزز مكانتها في الاقتصاد العالمي وتحقق الازدهار لشعبها.

# الفصل الثالث: أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة من 1990الى 2023

## تمهيد

تلعب الصادرات دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تعزز الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحويل الموارد الغير مستغلة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي. بالإضافة إلى ذلك تساهم الصادرات في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. نظرًا للأثر المباشر وغير المباشر للصادرات على النمو الاقتصادي، سنركز في هذا الفصل على استكشاف الرابط بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ونحلل تأثير الصادرات على التقدم الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من1990 إلى 2023 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، بهدف دراسة تأثير التغييرات و التطورات في المتغير على المدى القصير والطويل .تم تنظيم هذا الفصل إلى قسمين، وهما:

- المبحث الاول: واقع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر
- المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي

## المبحث الاول: واقع الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على واقع الصادرات بما فيها الصادرات خارج قطاع المحروقات، والعلاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، واستعراض ابرز الدراسات المعمقة حول كيفية تأثير تطور الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

يُعد تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. في الجزائر، كما في العديد من الدول النفطية، يشكل توسيع قاعدة الصادرات تحديًا كبيرًا نظرًا للهيمنة التاريخية للمحروقات على الاقتصاد. تشمل الصادرات غير النفطية مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، بما في ذلك الصناعات التحويلية، الزراعة، والسياحة، والتي يمكن أن تسهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل، كما أن تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة، ولتحقيق ذلك، من الضروري وضع استراتيجيات فعالة للترويج للصادرات، وتحسين البنية التحتية، وتطوير القدرات التنافسية للمنتجات الجزائرية. يجب أيضًا تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز الابتكار وتحسين جودة السلع والخدمات المعروضة. بالإضافة إلى ذلك، من المهم تعزيز الشراكات التجارية مع الدول الأخرى والمشاركة بفعالية في الأسواق الدولية.

بفضل موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية الغنية، من الدول التي لديها القدرة على تحقيق نمو اقتصادي متنوع يتجاوز الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تحولاً في سياستها الاقتصادية، حيث بدأت بتنفيذ إصلاحات هيكلية وتشريعية تهدف إلى تعزيز القطاعات الإنتاجية والخدمية. من بين هذه الإصلاحات، تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات للمستثمرين، وتطوير البنية التحتية اللوجستية لتسهيل النقل والتصدير.

تشمل الخطوات الأخرى التي اتخذتها الجزائر لتحفيز الصادرات غير النفطية تطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات الغذائية والزراعية والإلكترونيات والصناعات الدوائية. كما تم تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحسين القدرات التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الجزائر على توسيع شبكة اتفاقياتها التجارية الدولية، مما يفتح أبواب جديدة للتصدير ويسهل الوصول إلى أسواق جديدة. هذه الاتفاقيات، جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات الداخلية، من شأنها أن تساعد في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

## المطلب الاول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة المحددة من 2000 إلى 2023

يتضمن الجدول الذي سيتم عرضه تفاصيل حول صادرات الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023. يتم تقسيم البيانات إلى ثلاث فئات رئيسية: صادرات المحروقات، الصادرات خارج المحروقات، والصادرات الإجمالية.

**جدول 3: يبين تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة المحددة من 2000 إلى 2023**

**الوحدة: بملايير الدولارات الامريكية**

| | صادرات المحروقات | | الصادرات خارج المحروقات | | الصادرات الاجمالية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | **القيمة** | **النسبة %** | **القيمة** | **النسبة %** | **القيمة** | **النسبة %** |
| **2000** | 21056 | 97.27 | 587 | 2.73 | 21643 | %100 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 100% | 19084 | 2.93 | 553 | 97.07 | 18531 | **2001** |
| 100% | 18711 | 3.21 | 600 | 96.79 | 18111 | **2002** |
| 100% | 24462 | 1.92 | 473 | 98.08 | 23989 | **2003** |
| 100% | 32222 | 2.08 | 677 | 97.92 | 31545 | **2004** |
| 100% | 46333 | 1.60 | 747 | 98.40 | 45586 | **2005** |
| 100% | 54741 | 2.06 | 1130 | 97.94 | 53611 | **2006** |
| 100% | 60586 | 1.62 | 974 | 98.38 | 59612 | **2007** |
| 100% | 78589 | 1.78 | 1395 | 98.22 | 77194 | **2008** |
| 100% | 45186 | 1.70 | 771 | 98.30 | 44415 | **2009** |
| 100% | 57090 | 1.70 | 969 | 98.30 | 56121 | **2010** |
| 100% | 72888 | 1.69 | 1227 | 98.31 | 71661 | **2011** |
| 100% | 71736 | 1.62 | 1153 | 98.38 | 70583 | **2012** |
| 100% | 64867 | 1.62 | 1051 | 98.38 | 63816 | **2013** |
| 100% | 60129 | 2.78 | 1667 | 97.22 | 58462 | **2014** |
| 100% | 34566 | 4.31 | 1485 | 95.69 | 33081 | **2015** |
| 100% | 29309 | 4.74 | 1391 | 95.26 | 27918 | **2016** |
| 100% | 34569 | 3.96 | 1367 | 96.04 | 33202 | **2017** |
| 100% | 41113 | 5.38 | 2218 | 94.62 | 38897 | **2018** |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 100% | 35323 | 5.86 | 2079 | 94.14 | 33244 | **2019** |
| 100% | 21932 | 8.71 | 1916 | 91.29 | 20016 | **2020** |
| 100% | 38636 | 11.85 | 4578 | 88.15 | 34058 | **2021** |
| 100% | 65526 | 8.88 | 5978 | 91.12 | 59549 | **2022** |
| 100% | 26900 | 8.74 | 2350 | 91.26 | 24550 | **2023** |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية: جوان 2006، جوان 2012، جوان 2022، النشرة الاحصائية الربع سنوية جوان 2023، الموقع الالكتروني: التقارير السنوية(bank-of-algeria.dz) ، تاريخ الاطلاع 2024/24/5 على الساعة 16.24.

**شكل 1: تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2023)**

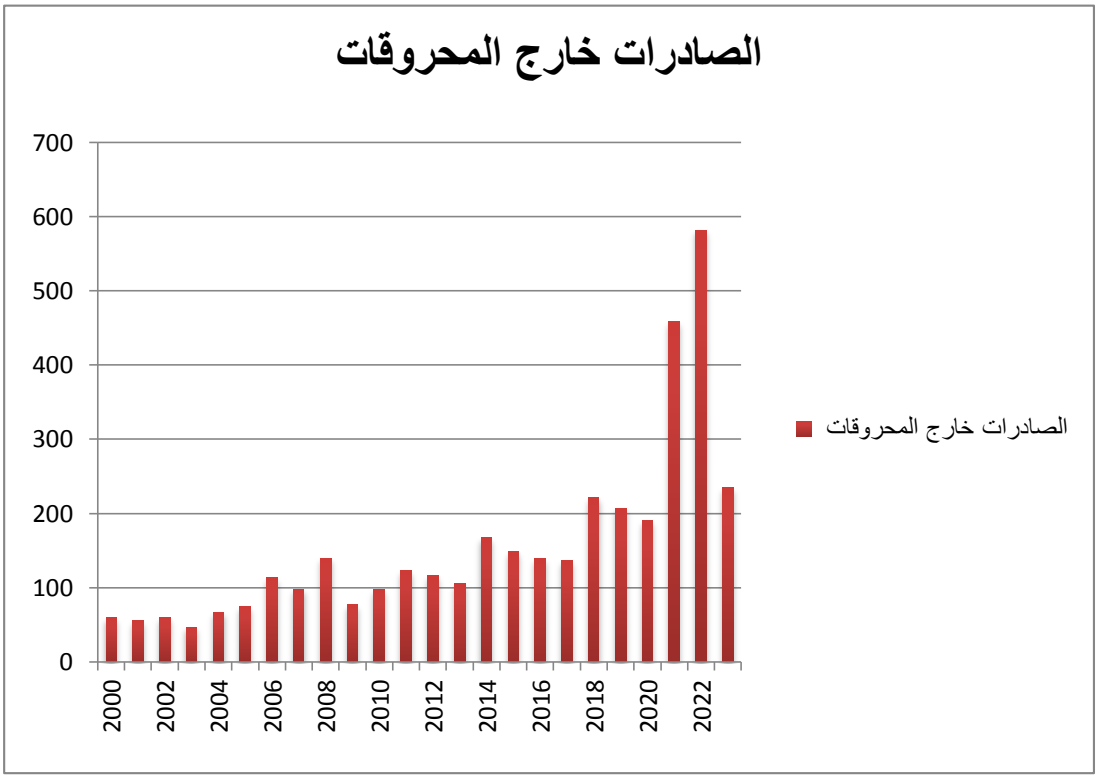


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

**شكل2 : تطور الصادرات الاجمالية خلال (2000-2023)**

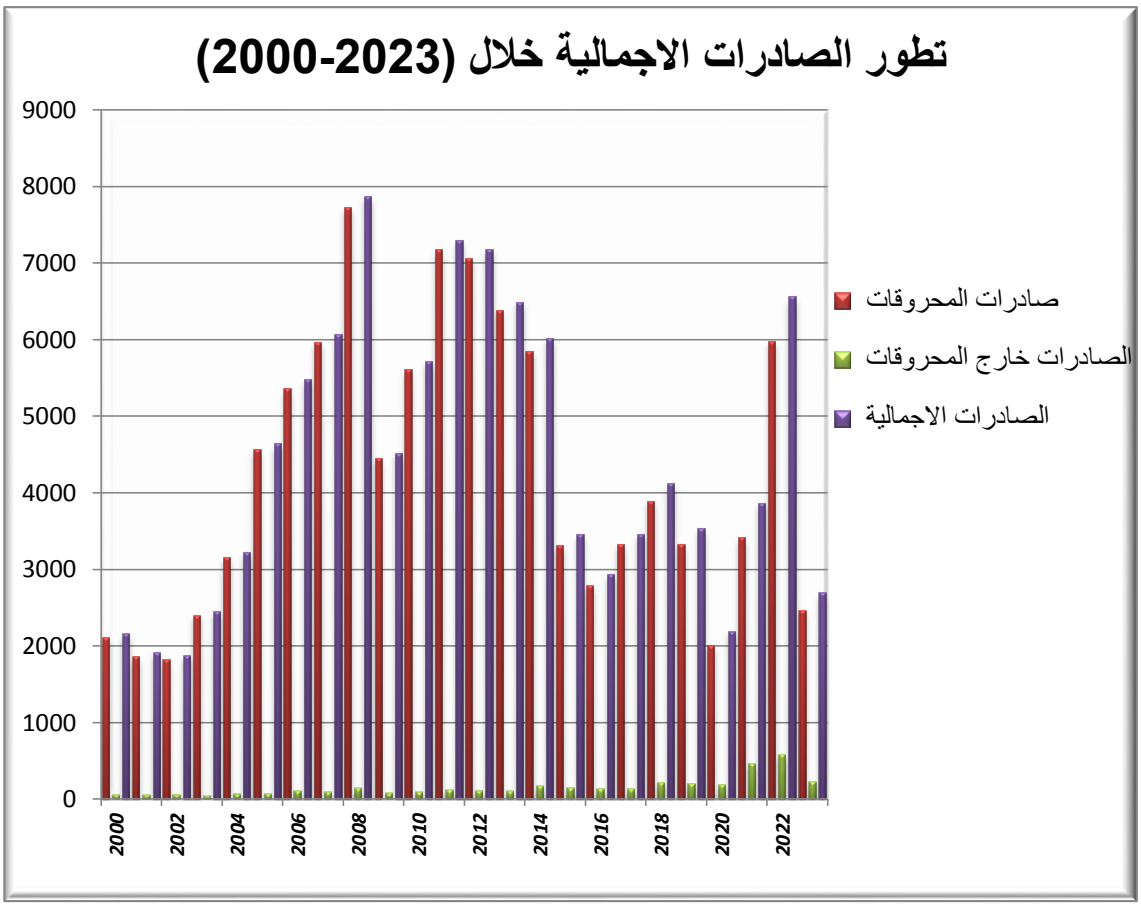


المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من الجدول والشكلين اعلاه، تُظهر البيانات تطور صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات على مدى السنوات من 2000 إلى 2023، نلاحظ أن الصادرات المحروقات تشكل جزءًا كبيرًا من الصادرات الإجمالية للجزائر، حيث تتراوح نسبتها بين 91.12% و 98.40%. هذا يشير إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على المحروقات.

في السنتين 2001 و 2002، تراجعت الصادرات الإجمالية للجزائر إلى 18531 مليار دولار و18111 مليار دولار على التوالي، بينما كانت في العام 2000 نسبة صادرات المحروقات 97.27% مقابل 2.73% للصادرات الأخرى. ويعود ذلك إلى التقلبات في

أسواق النفط وانخفاض أسعاره، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع ذلك، ارتفعت الصادرات الاجمالية الجزائرية من العام 2003 حتى العام 2008، حيث بلغت 78589 مليار دولار في العام 2008، كما بلغت كذلك صادرات المحروقات 77194 مليار دولار بنسبة 70.98%، حيث بلغ سعر البرميل 96.98 دولار. ومع ذلك، تراجعت الصادرات الجزائرية إلى 45.18 مليار دولار في العام 2009، وذلك بسبب انخفاض صادرات المحروقات التي بلغت 44415 مليار دولار، نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية.

ومع ذلك، ارتفعت الصادرات الإجمالية مرة أخرى، حيث بلغت الصادرات 57090 مليار دولار في العام 2010 و 72888 مليار دولار في العام 2011، نتيجة لارتفاع صادرات المحروقات وارتفاع أسعار النفط، حيث بلغت 113 دولار في العام 2011. ومع ذلك، تراجعت الصادرات الجزائرية في الأعوام 2012 و2013 و2014 و 2015، حيث بلغت الصادرات الإجمالية 34566 مليار دولار في العام 2015، وذلك بسبب استمرار انخفاض صادرات المحروقات التي بلغت 33.08 مليار دولار، ومن جهة اخرى ازدادت نسبة الصادرات خارج المحروقات تدريجيًا، خاصةً بعد عام 2015.

ومنه، نلاحظ أيضًا أن هناك تقلبات كبيرة في قيمة الصادرات الإجمالية على مر السنين، والتي يمكن أن ترجع إلى عدة عوامل مثل التغيرات في أسعار المحروقات العالمية والأحداث الجيوسياسية.

في عام 2021، انخفضت نسبة صادرات المحروقات إلى 88.15% وارتفعت نسبة الصادرات الأخرى إلى 11.85%. هذا التحول يمكن أن يعكس جهود البلاد لتقليل الاعتماد على المحروقات وتعزيز قطاعات أخرى في الاقتصاد. من المهم أيضًا ملاحظة التقلبات في

القيم الإجمالية للصادرات، التي تعكس التغيرات في الأسعار العالمية للمحروقات والظروف الاقتصادية العالمية. على سبيل المثال، شهدت القيمة الإجمالية للصادرات ارتفاعًا كبيرًا في عام 2008، وهو ما يتوافق مع الارتفاع الحاد في أسعار النفط خلال تلك الفترة. بالمقابل، نلاحظ انخفاضًا في القيم الإجمالية للصادرات في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية في 2009 وكذلك خلال جائحة كوفيد-19 في عام 2020. ومع ذلك، يبدو أن هناك تعافيًا تدريجيًا في السنوات الأخيرة، مع زيادة في القيم الإجمالية للصادرات في عامي 2021 و2023. يُعد تحليل هذه البيانات أمرًا حيويًا لفهم الديناميكيات الاقتصادية للبلاد ولتخطيط استراتيجيات التنمية المستقبلية.

ومن الجدير بالذكر انه لا تزال صادرات المحروقات هي السائدة في الصادرات الجزائرية بنسب تتجاوز 91% من قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.

**المطلب الثاني: اجراءات تنمية الصادرات خارج المحروقات**

في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر في عام 1986، والتي كانت نتيجة مباشرة لتدهور أسعار النفط العالمية، وجدت الحكومة الجزائرية نفسها أمام تحدي كبير. كان الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، وبالتالي، أثر انخفاض الأسعار بشكل حاد على الاستقرار المالي للبلاد. في مواجهة هذا الوضع، اتخذت الجزائر خطوات استراتيجية لتنويع مصادر دخلها وتقليل الاعتماد على المحروقات. تم تبني استراتيجية وطنية شاملة لتنمية الصادرات، تركز على تعزيز القطاعات غير النفطية وتشجيع الإنتاج المحلي.

تضمنت الاستراتيجية سلسلة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تحسين البيئة التجارية والاقتصادية في الجزائر. تم استحداث هيئات جديدة مكلفة بتنفيذ ومراقبة هذه السياسات، وتقديم الدعم للمصدرين الجزائريين. كما تم تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا

والابتكار، وتحسين البنية التحتية اللوجستية، وتطوير شبكات التوزيع، وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ برامج تدريبية لتطوير المهارات والكفاءات اللازمة للمشاركة بفعالية في الأسواق العالمية. وتم تعزيز الشراكات التجارية مع الدول الأخرى، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الجزائرية، وتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية. كل هذه الجهود كانت تهدف إلى تحقيق هدف رئيسي: رفع قيمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

أولا– التسهيلات والحوافز الممنوحة لترقية الصادرات

من خلال تقديم مجموعة من التسهيلات والحوافز التي تهدف إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتشجيع المصدرين على توسيع نطاق أعمالهم خارج الحدود الوطنية. تشمل هذه التسهيلات إعفاءات ضريبية، دعم مالي، وتقديم مساعدات في الحصول على القروض بشروط ميسرة، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل العبء البيروقراطي الذي يمكن أن يعيق عملية التصدير.

تتضمن الحوافز المالية التي تقدمها الدولة للمصدرين، تخفيضات في الرسوم الجمركية والضرائب على الأرباح المتأتية من الصادرات، وكذلك توفير دعم لتغطية جزء من تكاليف النقل والشحن، مما يسهم في خفض التكاليف الإجمالية للمصدرين ويزيد من تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية. أما الحوافز الجبائية فتشمل إعفاءات من الضرائب الغير مباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة على السلع المصدرة، وكذلك تسهيلات في الإجراءات الجمركية لتسريع عملية التصدير.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة الجزائرية برامج تدريبية للمصدرين لتعزيز قدراتهم على التنافس في الأسواق الدولية، وتوفير المعلومات والإحصاءات اللازمة لفهم الأسواق

الخارجية بشكل أفضل. كما تعمل على تشجيع الشراكات بين المصدرين والمستثمرين الأجانب لفتح أسواق جديدة وتوسيع الحضور العالمي للمنتجات الجزائرية.

هذه الجهود المتكاملة تساهم في خلق بيئة مواتية للتجارة الخارجية وتعزز من مكانة الجزائر كشريك تجاري موثوق به. من خلال هذه السياسات، تسعى الجزائر إلى تحقيق تنويع اقتصادي يقلل من الاعتماد على النفط ويفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي المستدام. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة في حجم الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، مما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

قدمت الدولة الجزائرية العديد من الامتيازات والحوافز للمصدرين منها: المالية، الجبائية، والتي سندرجها في النقاط التالية:

1.التسهيلات المالية: في إطار تحديث النظام المالي وتعزيز التجارة الخارجية، تم إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10 الذي وضع الأسس لإدارة ومعالجة العمليات التجارية الدولية، خاصةً فيما يتعلق بالتصدير. وفقًا لقانون سبتمبر 1990 رقم 90-02، يُمنح المصدرون الحق في التحكم في جزء أو كل العائدات المكتسبة بالعملة الصعبة من خلال تصدير السلع غير النفطية. منذ عام 1994، أصبح بإمكان المصدرين تخصيص 50% من إيرادات صادراتهم من السلع غير النفطية والمعدنية. ومع إنشاء سوق الصرف بين البنوك في عام 1995، أصبح هذا السوق عنصرًا رئيسيًا في تغطية العمليات المالية الجارية للبنوك وعملائها، وذلك بشكل أساسي من خلال إعادة التمويل وتقديم تسبيقات على العائدات المتأتية من الصادرات غير النفطية. تم أيضًا فتح حسابات بالدينار القابل للتحويل للمصدرين لتمويل شراء المواد الأولية، حيث يُمنح المصدرون مبلغًا يعادل 10% من إجمالي الإيرادات المحصلة من عملية التصدير بالعملة الصعبة. في عام 1996، تم إنشاء مكاتب صرافة لتحسين الوصول إلى العملات الأجنبية ولدعم الشفافية في توزيعها. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم دعم لمصدري بعض المنتجات، مثل التمور، التي استفادت من دعم

مزدوج وفقًا للقرار الوزاري المشترك بين وزارتي التجارة والزراعة في عام 2001، والذي يشمل تغطية 80% من تكاليف النقل ومنح 5 دينار لكل كيلوغرام كحافز لتشجيع الإنتاج والتصدير[1].

تشمل المساعدات المالية المقدمة لتعزيز الصادرات ثلاث عمليات رئيسية تشكل أساس نشاط التصدير، وهي: البحث عن الأسواق الخارجية من خلال دراسات السوق، إنشاء مكاتب تمثيلية في الخارج، وتدريب العاملين في الخارج؛ التحضير لعملية التصدير من خلال تمويل العمليات الصناعية أو الاستثمارات، أي إنشاء فروع إنتاجية في الخارج أو إنشاء مخزون في الخارج؛ وأخيرًا، عملية التصدير نفسها التي قد تحتاج إلى دعم مالي عبر قروض قصيرة أو طويلة الأجل.[2]

**2. التسهيلات الجبائية:**

في إطار تشجيع الصادرات، يقدم التشريع الجزائري مجموعة من التسهيلات الضريبية للمصدرين. هذه التسهيلات تشمل إعفاءات من ضرائب معينة بهدف تحفيز الاستثمار في القطاع التصديري وتقليل الأعباء الضريبية على المنتجين الذين يقومون بالتصدير، مما يساهم في تعزيز جودة الإنتاج الموجه للتصدير. من جهة أخرى،

- الرسم على النشاط المهني: يُفرض الرسم على النشاط المهني كضريبة سنوية على الدخل الذي يحققه أصحاب المهن أو الإيرادات التجارية باستثناء القيمة المضافة للمؤسسات. وفقًا للمادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يُحدد معدل هذا الرسم بنسبة 2%، حيث تستفيد منه الجماعات المحلية بتوزيع يشمل 0.59% للولاية، 1.30% للبلدية، و0.11% للصندوق المشترك للجماعات المحلية.

[1] يوسف صارة حاج. دور القطاع الزاعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، تخصص تجارة مالية وتسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2019.
[2] مصطفى بن ساحةً. أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. الجزائر: المركز الجامعي، غرداية، 2011.

يُدفع هذا الرسم في المكان الذي يتم فيه تحقيق الإيرادات أو الدخل. بالنسبة للإعفاء من هذا الرسم في حالة التصدير، فهو موضح في المادة 220 من نفس القانون، حيث لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة لحساب الرسم، مبلغ عمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير.

- الضريبة على أرباح الشركات: تم تحديد الضريبة على أرباح الشركات وفقًا للمادة 38 من قانون المالية لعام 1991، حيث تنص المادة 135 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة على أنه يتم فرض ضريبة سنوية على إجمالي الأرباح أو الدخل الذي تحققه الشركات والكيانات القانونية الأخرى المذكورة في المادة 136. تُطبق هذه الضريبة بنسبتين مختلفتين، وهما 19% على قطاعات الإنتاج والبناء والأشغال العمومية والسياحة، و25% على قطاعات الخدمات والتجارة. وفي عام 2015، تم توحيد النسبة الضريبية في قانون المالية لتصبح 23%، لكن تم تعديلها مرة أخرى في القانون التكميلي لنفس العام لتصبح ثلاث نسب مختلفة هي 19%، 23%، و26%، تُطبق على الإنتاج الصناعي، البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك، وأنشطة أخرى على الترتيب.

وفيما يتعلق بالإعفاءات الضريبية للمصدرين، فقد تم تقديمها في المادة 10 من قانون المالية لعام 2011، والتي عدلت المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. هذا الإعفاء يشمل العمليات التي تولد العملة الأجنبية مثل عمليات البيع وتقديم الخدمات المخصصة للتصدير، باستثناء عمليات النقل البري والبحري وإعادة التأمين. يُمنح الإعفاء بناءً على نسبة الإيرادات المحققة بالعملة الأجنبية.[1]

[1] إلهام آيت بن عمر بن عجال . آليات تشجيع قطاع المحروقات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2017.

- الرسم على القيمة المضافة TVA: ضريبة القيمة المضافة، المعروفة اختصارًا بـTVA، هي ضريبة تم تبنيها ضمن النظام الضريبي الجزائري عبر قانون المالية لسنة 1991. تُعد هذه الضريبة من النوع غير المباشر حيث تُفرض على المؤسسات التجارية ويتحمل تكلفتها المستهلكون النهائيون. تُطبق الضريبة على مجموعة واسعة من العمليات التجارية بما في ذلك المبيعات والتسليمات التي ينفذها المنتجون، الأعمال العقارية، وكذلك المبيعات والتسليمات للمنتجات أو البضائع المستوردة بحالتها الأصلية، بالإضافة إلى مبيعات تجار الجملة. تُعفى عمليات التصدير من هذه الضريبة، وهذا يشمل عمليات البيع والتصنيع المتعلقة بالسلع المُصدرة، وعمليات الشراء أو السلع المستوردة التي يقوم بها المُصدر والمُخصصة لإعادة التصدير أو لاستخدامها في تصنيع سلع مُعدة للتصدير، بالإضافة إلى الخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير.

كانت نسبة الضريبة العادية 17% والمخفضة 7% حتى تم تعديلهما بموجب قانون المالية لعام 2017 لتصبح 19% و9% على التوالي. ومع ذلك، يُمكن استرداد الضريبة وفقًا للمادة 50 من قانون الضريبة على رقم الأعمال، بحيث إذا لم يكن من الممكن خصم كامل الضريبة على القيمة المضافة المؤهلة للخصم وفقًا للشروط المحددة في المادة 29، يجب دفع المبلغ المتبقي. تشمل هذه العملية عمليات تصدير السلع، وتسليم السلع والخدمات إلى قطاع مُعفى أو مُستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الإعفاء من الضريبة.[1]

5. الاعفاء من الدفع الجزافي VF ومن الرسم على النشاط المهني: تم تقديم الإعفاء من الدفع الجزافي والضريبة على النشاط المهني في المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996، والذي يشمل الصادرات غير المتعلقة بالمحروقات باستثناء خدمات النقل البري والجوي، الخدمات المصرفية، وخدمات إعادة التأمين. بالإضافة إلى ذلك، استفاد قطاع

[1] آيت بن عمر بن عجال، مرجع سبق ذكره.

السياحة من إعفاء لمدة ثلاث سنوات يخص الإيرادات المحققة بالعملات الأجنبية فقط، وقد تم تعزيز هذا الإعفاء بموجب المادة 6 من قانون المالية لسنة 2006.[1]

**1. التسهيلات الجمركية:**

التسهيلات الجمركية تشكل عنصراً حيوياً في تعزيز الصادرات من خلال تحديث القطاع وتبني سياسات تعاونية مع الفاعلين الاقتصاديين والمشاركين في التجارة الدولية. هذا التعاون يهدف إلى مواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة، ويساهم في تشجيع الاستثمار. تتضمن الأنظمة الجمركية مجموعة من الإعفاءات التي تسهل حركة السلع عبر الحدود، سواء عند الاستيراد أو الصادرات، لدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة. تشمل هذه الإعفاءات حوافز ضريبية ومالية وإدارية، مثل:

– إعفاءات من الضمانات المالية للسلع المستوردة مؤقتاً للتغليف أو لتحسين العمليات الإنتاجية، وكذلك للسلع المصدرة مؤقتاً لإجراء تحسينات قبل الشحن النهائي.

– الزيارات الميدانية والتخليص الجمركي عن بُعد، وإصدار وثائق عبور السلع التي تتم شحنها براً.

– إصدار وثائق عبور جمركية للصادرات التي تنقل عبر الطرق البرية.

– تأسيس ممر أخضر يتيح الموافقة على تصاريح التصدير دون الحاجة لفحص السلع لمدة عام، وهو إجراء يسهل عملية نقل العينات والمشاركة في المعارض الدولية، بالإضافة إلى تفعيل دفتر CACI الدولي الذي تصدره الغرفة التجارية الجزائرية حصرياً.

– التصريح المسبق وتقديم المعلومات قبل وصول السلع،[2]، وتتنوع الأنظمة الاقتصادية الجمركية لتشمل:[1]

[1] عبد الحميد حمشة. دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2013.

[2] ربيع قرنين، و شراف عقون. "استراتيجة ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر." مجلة ميلاف للبحوث والدراسات (جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ) المجلد 03 ، رقم العدد 05 (2017): 451.

• نظام العبور، الذي يضع السلع تحت الرقابة الجمركية أثناء نقلها داخل البلاد أو عبر الحدود، سواء براً أو جواً، وفقاً للتعديلات الأخيرة في الجريدة الرسمية. كما يُعرف الاستيداع الجمركي، وفق المادة 129 من الجريدة الرسمية، بأنه النظام الذي يُمكّن من إيداع البضائع في مستودعات مصرح بها من قبل الجمارك، مع إيقاف التحصيل الجمركي والضرائب والقيود وغيرها من الإجراءات الضريبية حتى يتم التصرف في هذه البضائع. أما نظام القبول المؤقت، كما هو موضح في المادة 174، فهو يسمح بإدخال بضائع معينة إلى الإقليم الجمركي لفترة محددة بهدف التصدير، وتشمل الشروط المسموح بها للقبول المؤقت: إدخال معدات للإصلاح، التجارب، الاختبارات، والمعارض، إضافة إلى إدخال الأغلفة والحاويات الفارغة، والمعدات المهنية والتعليمية، وعينات المنتجات. بالنسبة لنظام إعادة التموين والإعفاء، يُشير النظام وفقاً للمادة 186 إلى الإعفاء الكامل أو الجزئي من الرسوم الجمركية عند استيراد بضائع مماثلة لتلك المستخدمة محلياً والتي تم تصدير منتجات مشتقة منها. ويتيح نظام التصدير المؤقت، الحرية لتصدير البضائع مؤقتاً لأداء خدمة أو للاستخدام أو التحويل أو التصنيع أو الإصلاح، مع إمكانية إعادة استيرادها معفاة كلياً أو جزئياً من الرسوم. وأخيراً، الرواق الأخضر، الذي تم تطبيقه منذ ديسمبر 2011، يهدف إلى تسهيل عملية الجمركة من خلال تقنيات إدارة الحظر وتسريع الإجراءات، مما يساهم في ترشيد الرقابة الجمركية وتقليل الإجراءات الإدارية.

**2.التسهيلات البنكية:** تتاح لكل شركة جزائرية تنتج البضائع وتعمل في ميدان التصدير، الاستفادة من هذه الخدمات، سواء كان الغرض من ذلك المشاركة في المعارض الدولية أو لأجل عملية التصدير نفسها. تتمثل هذه الخدمات في[2]:

[1] مصطفى معاشو. قياس أثر التوزيع الدولي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2008- 2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر3، 2020.

[2] سمير بن سحنون، و مطيع العرجوم. "ترقية الصادرات خارج المحروقات مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2019." (مجلة أبحاث) المجلد 07، رقم العدد 01 (2022): 219.

– إلزامية تسجيل عمليات تصدير البضائع والخدمات من خلال عقد البيع النهائي أو عقد البيع بالتسليم عبر بنك وسيط مرخص ومقام في الجزائر، وذلك لضمان معرفة تفاصيل الصفقة بدءًا من رقم التسجيل وحتى تقديم الشهادة البنكية المطلوبة من قبل الجمارك لإتمام إجراءات التصريح الجمركي عند التصدير.

– يتوجب على المُصدِّر أن يُعيد العائدات المالية من عمليات التصدير خلال فترة لا تزيد عن 180 يومًا من تاريخ شحن البضائع أو تقديم الخدمة. وفقًا للتعليمة الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 07/01 والمؤرخة في 3 فبراير 2007، تم تحديد الأحكام المالية الخاصة بالصادرات والقواعد الناظمة للتجارة الدولية فيما يخص البضائع والخدمات، بالإضافة إلى تقديم المزيد من التسهيلات:

– الصادرات معفاة من الإيداع البنكي، باستثناء البضائع الطازجة أو تلك القابلة للتلف أو المواد الخطرة.

– يُطلب من الوكيل الجمركي أو المودع أن يدفع تكاليف تخزين الصادرات في الوقت نفسه الذي يتم فيه إجراء عملية البيع.

– لا يُسمح للمُصدِّر ببيع البضائع أو إعادة استيرادها لمدة تصل إلى سنة واحدة من تاريخ الشحن، وذلك بعد إلغاء هذا الشرط من البند الخاص بمسؤولية استعادة العائدات المالية من التصدير.

**المطلب الثاني: العلاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي**

**1. الناتج المحلي الإجمالي:**

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بأنه الحاصل الكلي للقيمة المضافة التي يُسهم بها المنتجون المحليون في الاقتصاد، مع إضافة أي ضرائب تُفرض على المنتجات

واستبعاد أي دعم مالي لا يُحتسب ضمن قيمة هذه المنتجات. يُحسب هذا المؤشر دون خصم قيمة استهلاك الأصول الثابتة أو تعديلات تتعلق بتراجع وتلف الموارد الطبيعية.[1]

يُمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة الإجمالية لما يُنتج داخل حدود إقليم محدد، دون النظر إلى جنسية الأفراد الذين يكتسبون الدخل من خلال الإنتاج. وتلعب الصادرات دورًا محوريًا في نماذج النمو الاقتصادي، حيث تُسهم في توسيع الأسواق وزيادة الإنتاجية.[2]

**2. دور الصادرات في نماذج النمو الاقتصادي:**

يمكن القول إن التصدير يمثل عنصرًا حيويًا في استراتيجيات النمو الاقتصادي، ويجب على الدول أن توليه الاهتمام الكافي وتعمل على تطويره بشكل مستمر لضمان مستقبل اقتصادي مزدهر. ومن خلال الاستفادة من الدراسات والأبحاث، يمكن للدول أن تضع خططًا استراتيجية فعالة تساهم في تعزيز قطاع التصدير وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وعليه سنستعرض في السطور التالية أبرز أنماط النمو الاقتصادي التي تبرز فيها عمليات التصدير كعنصر أساسي، والتي بينت الدور الحيوي لقطاع التصدير في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي. لقد أجرى العديد من العلماء والباحثين دراسات معمقة حول كيفية تأثير تطور الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن بين هذه الدراسات نجد الآتي:

- **نموذج كندلبرجر kindelberger":**

استعرض كندلبرجر نموذج "التجارة كمحرك للنمو"، الذي يبين كيف يمكن لتوسع قطاع الصادرات أن ينقل تأثيراته الإيجابية إلى القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني. يؤدي زيادة الصادرات إلى تعزيز الطلب الكلي في الاقتصاد المُصدر، سواء عبر الحاجة

[1] على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة . "أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000_2015." مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، 01 مارس, 2020، الإصدار المجلد 03: ص23-38.
[2] على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة، مرجع سبق ذكره.

لمزيد من المدخلات لزيادة الإنتاج، أو بفضل ارتفاع دخول العاملين، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يسمح توسع الصادرات باستغلال اقتصاديات الحجم، مما يقود إلى خفض التكاليف والأسعار، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للصادرات وتحفيز المزيد من التوسع الاقتصادي[1].

وفقاً لهذا النموذج، يسهم نمو قطاع التصدير في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني بشكل شامل، من خلال الروابط الأمامية والخلفية التي يولدها. يتفوق قطاع التصدير في النمو مقارنةً بالقطاعات الأخرى، مما يجعله قطاعاً رائداً في التنمية. تساهم استراتيجية التنمية الموجهة نحو الخارج في تسريع عملية التقدم وتقليص مراحل النمو. السياسات التنموية التي تعتمد على قطاع التصدير تولد مجموعة من الآثار الإيجابية على جانب العرض، والتي تشمل[2]:

-تحقيق مكاسب ديناميكية تساهم في رفع مستوى الدخل.

-زيادة التراكم الرأسمالي نتيجة لإعادة توجيه جزء من الدخل المرتفع نحو الاستثمار.

- تخفيض الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية مقارنة بالسلع الاستهلاكية، خاصةً إذا كانت الواردات تتألف بشكل أساسي من السلع الاستثمارية، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الاستثمار إلى الاستهلاك وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

**ب نموذج بكرمان beckerman:**

يقدم النموذج المذكور تحليلاً للزيادة السريعة في معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها بعض الدول الأوروبية في عقد الخمسينيات، استنادًا إلى التنبؤات بمستويات الطلب المحتمل على منتجاتها، سواء في الأسواق المحلية أو الدولية عبر الصادرات. يرتبط توافر الطلب المتوقع بزيادة في معدلات الاستثمار وتحسين إنتاجية الموارد من رأس المال

[1] على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة، مرجع سبق ذكره.
[2] على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة، مرجع سبق ذكره.

والعمالة، مما يؤدي إلى تعزيز الصادرات وبالتالي تحفيز دورة مستمرة من النمو الاقتصادي وزيادة الدخل وفقًا للفرضيات التي يستند إليها النموذج. وقد طُبق هذا النموذج على عدة دول أوروبية خلال الخمسينات، حيث أظهرت النتائج أن التباين في معدلات النمو الاقتصادي يعود في جوهره إلى الأثر البارز للتصدير في تعزيز النمو عبر مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، وُجهت انتقادات لهذا النموذج بسبب تجاهله لتأثير الزيادة في الدخل على نمو الواردات، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع ميزان المدفوعات.[1]

**ج نموذج تيلر "tyler":**

يهدف النموذج المقدم إلى استكشاف الصلة المتبادلة بين تطور الصادرات وارتفاع مستوى الدخل، وذلك عبر استخدام دالة الإنتاج. في عام 1981، قام تيلر بتحليل هذه العلاقة مستندًا إلى بيانات خمس وخمسين دولة نامية للفترة الممتدة من 1960 إلى 1977، حيث قاس معامل الارتباط بين زيادة الناتج المحلي الإجمالي والارتفاع في الناتج الصناعي، وكذلك الزيادة في الاستثمارات والصادرات الإجمالية والصادرات الصناعية، مستعينًا بنموذج قياسي لدالة الإنتاج يشمل بيانات مقطعية تتعلق بالصادرات. وقد كشف النموذج القياسي أن هناك مساهمة ملحوظة للصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أن زيادة الصادرات بنسبة 17.5% تعزز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% في الدول النامية المصدرة للنفط، بينما في الدول النامية غير المصدرة للنفط، تؤدي زيادة الصادرات بنسبة 18.2% إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1%.[2]

وتوصلت الدراسة إلى تأكيد أن التكوين الرأسمالي والصادرات يلعبان دورًا حيويًا في تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن الصادرات الصناعية، عندما تحل محل الصادرات

[1] على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة، مرجع سبق ذكره.
[2] على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة، مرجع سبق ذكره.

الإجمالية، تسهم بشكل أكبر في تفسير النمو الاقتصادي، مما يبرز الأهمية البالغة للصادرات الصناعية ضمن الهيكل العام للصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي.[1]

**د-نموذج balassa**

أجرى بالاسا دراستين مهمتين، الأولى خلال الفترة من 1978 إلى 1981 شملت 11 دولة، وتناولت تحليل الفترتين الزمنيتين 1960-1966 و1967-1973. تمحورت هذه الدراسة حول تقييم تأثير نمو الصادرات الحقيقية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات معدل نمو القوى العاملة والاستثمارات المحلية على الناتج، بالإضافة إلى تأثير نمو الاستثمارات الأجنبية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نمو الصادرات يلعب دورًا فعالًا في تحقيق النمو الاقتصادي، ويرجع بالاسا ذلك إلى أن سياسات تشجيع الصادرات تعزز كفاءة توزيع الموارد وفقًا للمزايا النسبية، وتسمح بالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير الحجم، وتدخل التطور التكنولوجي لمواجهة المنافسة الدولية. كما أن صناعة التصدير، التي تتسم بكثافة العمالة، تسهم في حل مشكلة البطالة. في المقابل، تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى زيادة الأعباء والتكاليف المرتبطة بالمنتجات ذات الكثافة الرأسمالية، وتحرم الاقتصاد من الاستفادة من وفورات الحجم[2].

أما الدراسة الثانية التي أجراها بالاسا في عام 1985، فقد شملت 43 دولة نامية تأثرت بأزمة ارتفاع أسعار النفط في عام 1973، وتناولت الفترة من 1973 إلى 1979. ركزت هذه الدراسة على تأثير الصادرات، خاصة السلع المصنعة، على مستوى دخل الفرد. وقد توصلت إلى أن الدول النامية التي اعتمدت سياسة التوجه نحو الخارج وتنمية الصادرات

[1] على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة، مرجع سبق ذكره.
[2] على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة، مرجع سبق ذكره.

قد حققت معدلات نمو مرتفعة، ونجحت في التغلب على تداعيات أزمة ارتفاع أسعار النفط.[1]

## 3. علاقة الصادرات خارج المحروقات بنمو الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2023

تُعد الصادرات خارج المحروقات عنصراً حيوياً في تنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. خلال الفترة من عام 1990 إلى 2023، شهدت الجزائر تحولات مهمة في سياستها التصديرية، حيث سعت إلى تقليل اعتمادها على النفط والغاز وتعزيز الصادرات في قطاعات أخرى، وهنا ما سنلاحظه في الجدول التالي:

**جدول4 : يمثل تطور الناتج المحلي الاجمالي و إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2023**

**(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**

| السنوات | الناتج المحلي الاجمالي | إجمالي تكوين رأس المال الثابت |
|---|---|---|
| 1990 | 61 840,5 | **1673456** |
| 1991 | 46 684,5 | **1182273** |
| 1992 | 49 136,4 | **1299684** |
| 1993 | 50 951,2 | **1348873** |
| 1994 | 42 430,3 | **1208266** |
| 1995 | 42 078,5 | **1216883** |
| 1996 | 46 943,6 | **1167876** |

[1] على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة، مرجع سبق ذكره.

| | | |
|---|---|---|
| **1105752** | 48 203,5 | 1997 |
| **1240743** | 48190,8 | 1998 |
| **1186349** | 48 641,9 | 1999 |
| **1132914** | 54 792,5 | 2000 |
| **1250356** | 54 709,6 | 2001 |
| **1394682** | 56 759,6 | 2002 |
| **1634686** | 67 864,1 | 2003 |
| **2049529** | 85 332,9 | 2004 |
| **2308577** | 103 081,0 | 2005 |
| **2711011** | 117 027,3 | 2006 |
| **3553238** | 134 815,0 | 2007 |
| **4998766** | 171 000,7 | 2008 |
| **5246462** | 137 234,7 | 2009 |
| **5849115** | 161 196,9 | 2010 |
| **6334578** | 200 242,0 | 2011 |
| **6438834** | 210 514,3 | 2012 |
| **7170226** | 209 722,2 | 2013 |
| **7871485** | 213 946,8 | 2014 |
| **7013765** | 166 460,9 | 2015 |
| **6893384** | 159 951,0 | 2016 |
| **6936784** | 170 055,6 | 2017 |

| | | |
|---|---|---|
| **7042656** | 174 900,1 | 2018 |
| **6592430** | 171 557,0 | 2019 |
| **5601892** | 144 982,6 | 2020 |
| **5698393** | 163 472,0 | 2021 |
| **5811332** | 194 998,0 | 2022 |
| **7960299** | 224 100,0 | 2023 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي على الموقع الالكتروني

World Bank Open Data | Data (albankaldawli.org)

**شكل3 : تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال (1990-2023)**

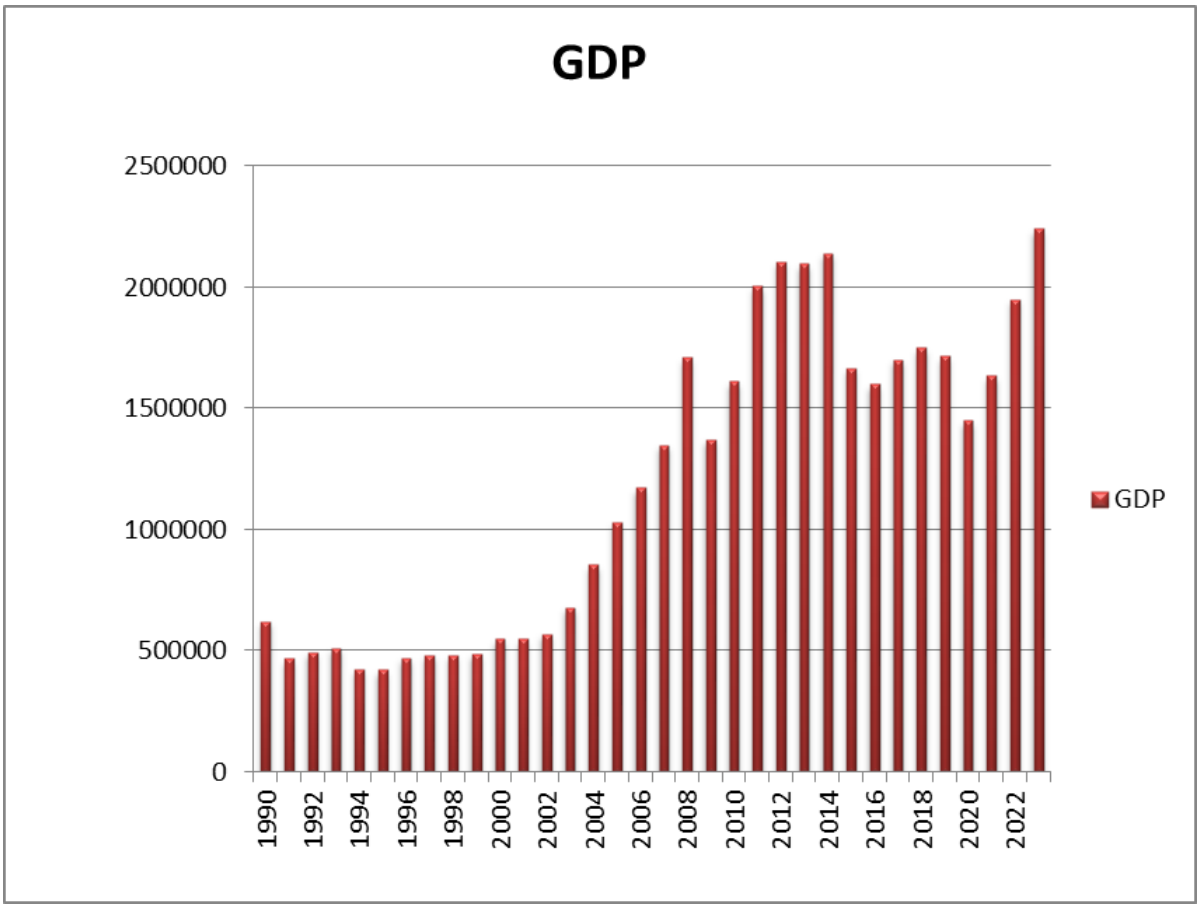


**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه.

تُظهر البيانات الاقتصادية للجزائر منذ بداية الألفية الجديدة وحتى العام 2023 مسارًا متقلبًا يعكس التحديات والفرص التي واجهتها البلاد. في البداية، شهد الاقتصاد الجزائري نموًا ملحوظًا، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط والغاز، وهما المصدران الرئيسيان للإيرادات، منه فإن الجدول المقدم يعرض بيانات إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي عبر سلسلة من السنوات، من 1990 إلى 2023، معبرًا عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي.

يمكن ملاحظة أن هناك تقلبات في القيم عبر السنوات، مع وجود اتجاه عام نحو الزيادة على المدى الطويل. على سبيل المثال، بعد انخفاض في أوائل التسعينيات، هناك زيادة ملحوظة في الاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي بدءًا من منتصف التسعينيات وصولاً إلى العقد الأول من الألفية الجديدة، كما يمكن ملاحظة اتجاه عام نحو الزيادة في كلا القيمتين من العام 2000 حتى العام 2014، مما يشير إلى نمو اقتصادي. ومع ذلك، كانت هناك فترات من الركود والانكماش. على سبيل المثال، الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2001 مقارنة بالعام 2000، الأزمة المالية العالمية في عام 2009، والتي أثرت سلبًا على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، الفترة من 2007 إلى 2008 كانت مثيرة للاهتمام بشكل خاص، حيث شهدت الجزائر زيادة كبيرة في الاستثمارات، مما أدى إلى قفزة في تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي. يُعتقد أن هذه الزيادة كانت نتيجة للسياسات الحكومية التي تهدف إلى تحفيز النمو وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد المفرط على الهيدروكربونات. ومع ذلك، تبع ذلك فترة من التباطؤ الاقتصادي، خاصة بين عامي 2014 و2016، والتي يمكن أن تُعزى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية والتحديات الداخلية مثل الفساد والبيروقراطية. كما ظهر انخفاض ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي بدءًا من عام 2015، والذي يستمر حتى العام 2020، وهذا قد يشير إلى تأثيرات الأزمات الاقتصادية أو السياسية وحتى الازمات الصحية مثل جائحة كورونا التي

ساهمت في ركود الاقتصاد العالمي. في عامي 2021 و2022، ظهر هناك تحسن طفيف، لكن البيانات لا تظهر العودة إلى مستويات الذروة التي تم تسجيلها في السنوات السابقة. بالنظر إلى العام 2023، نجد أن البيانات المتاحة تشير إلى استمرار النمو الاقتصادي، على الرغم من عدم وجود بيانات كاملة بشأن تكوين رأس المال الثابت. ومع ذلك، تُظهر التقارير الاقتصادية الحديثة أن الجزائر قد حققت تقدمًا ملحوظًا في عام 2024، حيث صُنفت ثالث أكبر اقتصاد في أفريقيا. وتُقدر التوقعات الاقتصادية نمو الناتج المحلي الخام بنحو 266.78 مليار دولار، مع نسبة نمو تبلغ حوالي 3.8% خلال العام.

تُعزى هذه النتائج إلى عدة عوامل، بما في ذلك الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين مناخ الأعمال، والاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا. الى جانب تحسن في الإنفاق العمومي وزيادة في الإنتاج الزراعي، مما يساهم في تقليل التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يُشير التحليل إلى أن الجزائر قد بدأت في تحقيق تقدم في مجالات مثل الرقمنة والاقتصاد المعرفي، مما يعكس التزام الحكومة بتحديث الاقتصاد وتعزيز الابتكار.

من المهم أيضًا الإشارة إلى أن الجزائر قد شهدت تحسنًا في مؤشرات مدركات الفساد، مما يعكس جهود الحكومة في مكافحة الفساد وتحسين الشفافية. وفي الوقت نفسه، كما يُعتبر الاستثمار في الصناعات الزراعية والصيد البحري خطوة مهمة نحو تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات.

لتحليل أعمق للوضع الاقتصادي في الجزائر، من الضروري النظر في العوامل الخارجية مثل التغيرات في أسعار الصرف، السياسات الحكومية، الظروف الاقتصادية العالمية، والتغيرات في الطلب العالمي على الصادرات. كما يجب الأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية مثل الإصلاحات الاقتصادية، الاستثمار في البنية التحتية، والتحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة. وأخيرًا، يُعد تحليل البيانات الاقتصادية بالتوازي مع مؤشرات

أخرى مثل معدلات البطالة، والإنتاجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ضروريًا للحصول على فهم شامل للتحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

**4.نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي:**

تُعدّ الصادرات خارج المحروقات عنصراً حيوياً في تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، خاصة في الدول العربية النفطية.

**جدول 5: نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي**

| السنوات | الصادرات خارج المحروقات | الناتج المحلي الاجمالي | نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي % |
|---|---|---|---|
| 1990 | 0.53 | 61 840,5 | 8.57 |
| 1991 | 0.47 | 46 684,5 | 1.01 |
| 1992 | 0.53 | 49 136,4 | 1.08 |
| 1993 | 0.53 | 50 951,2 | 1.04 |
| 1994 | 0.28 | 42 430,3 | 6.59 |
| 1995 | 0.53 | 42 078,5 | 1.26 |
| 1996 | 0.57 | 46 943,6 | 1.21 |
| 1997 | 0.64 | 48 203,5 | 1.32 |
| 1998 | 0.37 | 48190,8 | 7.68 |
| 1999 | 0.41 | 48 641,9 | 8.43 |
| 2000 | 0.59 | 54 792,5 | 1.08 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1.02 | 54 709,6 | 0.56 | 2001 |
| 1.06 | 56 759,6 | 0.6 | 2002 |
| 0.69 | 67 864,1 | 0.47 | 2003 |
| 0.79 | 85 332,9 | 0.67 | 2004 |
| 0.72 | 103 081,0 | 0.74 | 2005 |
| 0.97 | 117 027,3 | 1.13 | 2006 |
| 0.73 | 134 815,0 | 0.98 | 2007 |
| 0.82 | 171 000,7 | 1.40 | 2008 |
| 0.56 | 137 234,7 | 0.77 | 2009 |
| 0.60 | 161 196,9 | 0.97 | 2010 |
| 0.61 | 200 242,0 | 1.23 | 2011 |
| 0.55 | 210 514,3 | 1.16 | 2012 |
| 0.50 | 209 722,2 | 1.05 | 2013 |
| 0.78 | 213 946,8 | 1.67 | 2014 |
| 0.90 | 166 460,9 | 1.49 | 2015 |
| 0.87 | 159 951,0 | 1.39 | 2016 |
| 0.81 | 170 055,6 | 1.37 | 2017 |
| 1.26 | 174 900,1 | 2.21 | 2018 |
| 1.21 | 171 557,0 | 2.07 | 2019 |
| 1.32 | 144 982,6 | 1.91 | 2020 |
| 2.80 | 163 472,0 | 4.58 | 2021 |
| 2.98 | 194 998,0 | 5.98 | 2022 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2023 | 5.06 | 224 100,0 | 1.05 |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 01، 02

**شكل 4: نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي %**

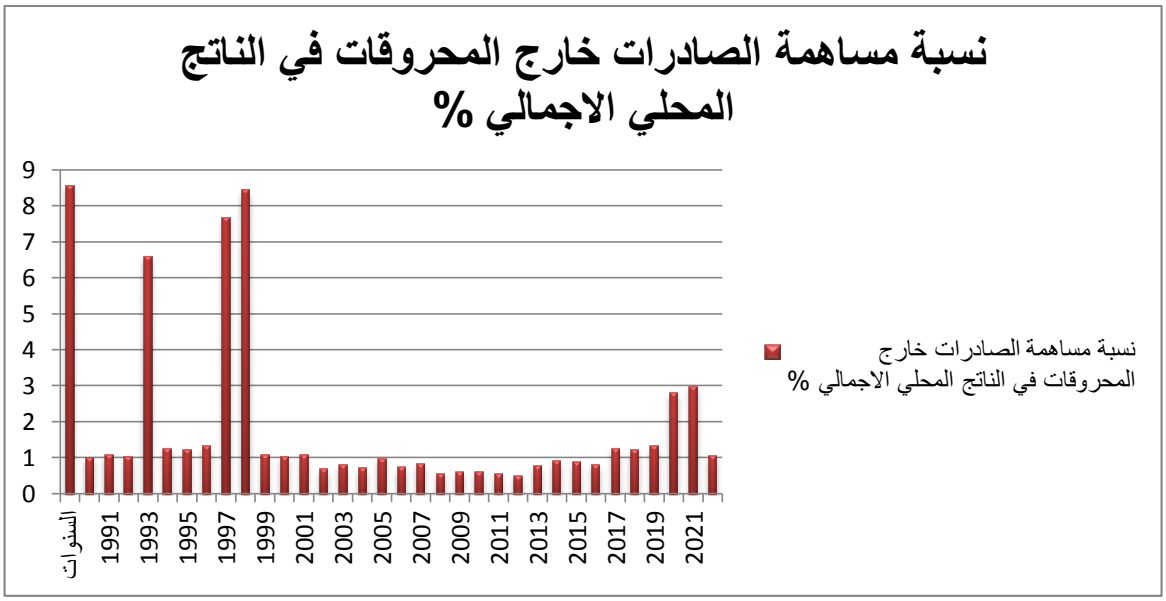


**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه.

**شكل 5: يمثل تطور التاتج المحلي الاجمالي والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1990 الى 2023**

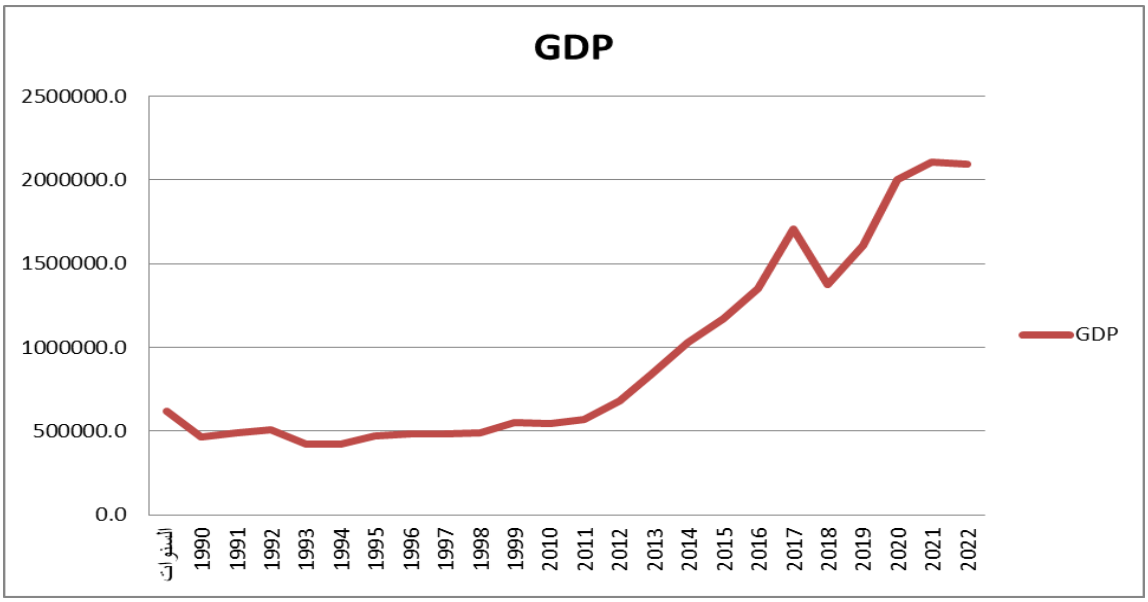

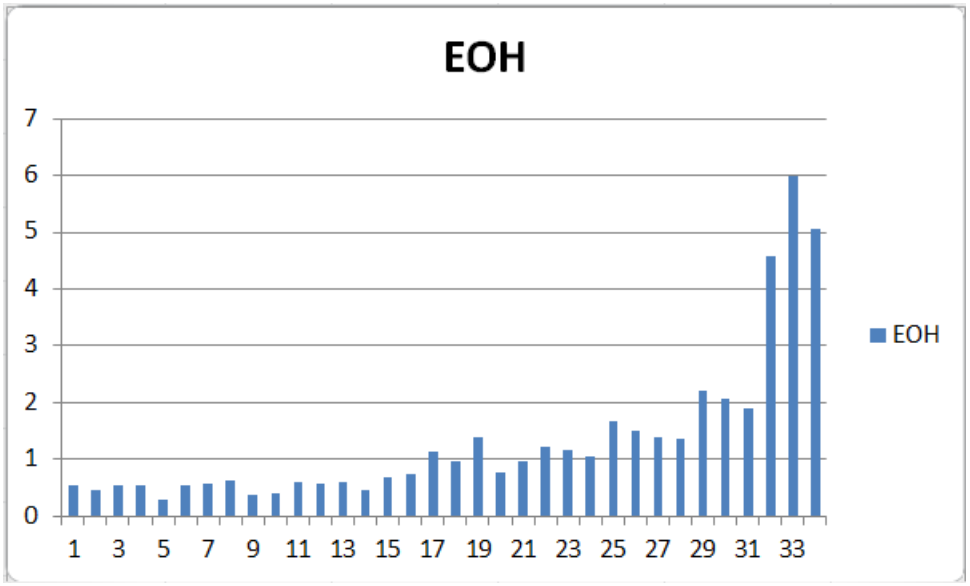


**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول اعلاه.

تُظهر البيانات المقدمة في الجدول والشكل السابق تطور الصادرات خارج المحروقات والناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات من 1990 إلى 2023 في الجزائر.

تُظهر يمكن ملاحظة تقلبات في نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتراوح هذه النسبة من أدنى مستوى عند 1.01٪ في عام 1991 إلى أعلى مستوى عند 8.57٪ في عام 1990. يُلاحظ أن هناك انخفاضًا ملحوظًا في الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1990 و1994، يليه استقرار نسبي في السنوات التالية. من ناحية أخرى، تُظهر الصادرات خارج المحروقات تذبذبًا طفيفًا، لكنها تبقى ضمن نطاق ضيق نسبيًا. هذه الأرقام تعكس التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد في تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على المحروقات. من المهم أيضًا الإشارة إلى أن الزيادة الكبيرة في نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في عامي 1990 و1998 قد تكون نتيجة لعوامل مؤقتة أو تغيرات في السياسات الاقتصادية أو الظروف العالمية التي تؤثر على الأسواق الدولية.

كما يمكن ملاحظة أن الصادرات خارج المحروقات شهدت تقلبات متعددة خلال الفترة من 2000 الى 2023، حيث بدأت بقيمة 0.59 مليار دولار في عام 2000 ووصلت إلى ذروتها في عام 2022 بقيمة 5.82 مليار دولار. من ناحية أخرى، يُلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد ارتفاعًا مستمرًا على مدى السنوات، باستثناء بعض التراجعات الطفيفة في بعض السنوات. النسبة المئوية لمساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي تُظهر تغيرات ملحوظة، حيث كانت أعلى نسبة مسجلة في عام 2021 بـ 2.80%، وهذا يعكس تحسن القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية غير المرتبطة بالمحروقات. هذه البيانات تُعتبر مؤشرًا على التنوع الاقتصادي والجهود المبذولة لتقليل الاعتماد على المحروقات. من المهم أيضًا الإشارة إلى أن الزيادة في الصادرات خارج المحروقات قد تكون مدفوعة بعوامل متعددة مثل تحسين البنية التحتية، سياسات التصدير، والتحسينات في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

**المطلب الثالث: مشاكل التصدير خارج المحروقات في الجزائر**

**1. على المستوى الجزئي:**

يقدم[1] مشكلة الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، على المستوى الجزئي وكانت في النقاط التالية:

– نقص وضوح السياسات التصديرية وأهدافها، وعدم شموليتها لكافة الأطراف المعنية.

– تنفيذ غير متسق للإجراءات الموضوعة في إطار نظام الجودة، وغياب معايير قياس مستندة إلى الأساليب الإحصائية.

–إغفال الجودة في تطوير وإنتاج السلع المخصصة للتصدير.

–عدم توفر نظام معلومات شامل يربط بين العملية الإنتاجية وتموقع السلع في الأسواق.

– افتقار المؤسسات للحوافز المادية والمعنوية، مما يعيق الابتكار والإبداع.

[1] وصاف سعيدي. تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر "الواقع والتحديات". ورقلة : مجلة الباحث، 2002 .

-تخلف البنية التنظيمية للصناعة الجزائرية وعدم قدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية الراهنة.

- ضعف أداء الهياكل المؤسسية المسؤولة عن التصدير، وغيابها في بعض الحالات نظرًا للتوازن السابق بين العرض والطلب.

-غياب شبكات التوزيع الخاصة بالتصدير وخدمات ما بعد البيع.

- المنافسة المحدودة للصناعة الوطنية بسبب الحماية الزائدة، وانخفاض مستوى الكفاءة والخبرة لدى العمال، وعدم مرونة الإنتاج.[1]

**2. المشاكل الاقتصادية المرتبطة بقطاع التصدير:**

-الافتقار إلى استراتيجية تصدير محددة أو خطة لتلبية الطلب المحلي، وهو عنصر حيوي لتطوير الصادرات، خاصةً تلك غير البترولية، ولضمان التنافسية مع مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتفاعل بين الأسواق المحلية والدولية.

-نقص ثقافة التصدير بين الفاعلين الاقتصاديين الجزائريين وتفضيلهم للاستيراد بسبب هوامش الربح العالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالتصدير.

-عدم وجود الخبرة الكافية لدى المصدرين الجزائريين، مما يؤدي إلى سرعة خروجهم من الأسواق الدولية وعدم قدرتهم على المنافسة.

-استخدام التكنولوجيا بشكل غير فعال وغياب الابتكار، مما يمنع تقديم منتجات تلبي المعايير الدولية بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير والإدارة البيروقراطية.

-عدم مطابقة المنتجات الوطنية المصدرة لمعايير الجودة العالمية، وجودتها المتدنية وتكاليفها المرتفعة نتيجة لانخفاض قيمة الدينار الجزائري والتضخم والتقلبات النقدية العالمية[1].

[1] حسينة بن يوسف. ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010 رسالة ماجيستير غير منشورة في العلوم التجارية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2012.

-تشكك نسبة كبيرة من المدراء الجزائريين في فائدة عقود الشراكة كاستراتيجية ضرورية لتنشيط قطاع الصادرات غير النفطية مثل التمور، المنسوجات، الأفرشة، الأحذية، الصناعات الغذائية، وتجميع السيارات.

-النقص في الدعم اللوجستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين، النقل، والتعامل، مع مواجهة العديد من التحديات مثل محدودية القدرات الشحن.

**3. المشاكل المؤسساتية والتشريعية:**

-تداخل المهام بين الهيئات المسؤولة عن تعزيز الصادرات، مما يؤدي إلى نقص التنسيق وتضارب البيانات المقدمة، وبالتالي صعوبة في تقييم الوضع وتحقيق الأهداف المحددة وعدم القدرة على توفير شبكة معلومات وطنية تقدم بيانات قانونية وتشريعية دقيقة لتسهيل اتخاذ القرارات بشأن تعزيز الصادرات غير النفطية.

-الغياب التام لتنظيم التواجد التجاري في الأسواق الدولية، مما يقلل من فرص الشركات المهتمة بالتصدير لاستغلال الفرص في الأسواق الخارجية.

-سوء إدارة وتوجيه الموارد المالية للصندوق المخصص لتعزيز الصادرات غير النفطية.

- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعدم كفاية خدمات دعم التصدير المتاحة.

-تواجه الجزائر تحديات في الحصول على بيانات الأسواق الدولية بسبب ضعف التركيز على التسويق الدولي ونقص الخبرة في الدراسات التسويقية.

-هناك إغفال في تقييم القدرات التصديرية للمؤسسات، وهو عنصر حيوي في سياسات التجارة الخارجية، يتطلب تحليل الموارد المالية للمؤسسة، فهم الأسواق الدولية، اختيار المنتجات المناسبة، وتقييم القدرة الإنتاجية والخبرة التصديرية.

**4. تعاني الجزائر من معوقات أخرى أثرت على قطاع التصدير غير النفطي:**

[1] هشام سفيان صلواتشي، و و آخرون. "استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات." مجلة بحوث الادارة والاقتصاد (جامعة زيان عاشور)، 2020: 159.

-ندرة المؤسسات الاقتصادية القادرة على التصدير والمنافسة عالميًا.

-عجز المؤسسات الوطنية عن تلبية الطلب المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج الوطني ويحد من قدرتها على التصدير.

-الاستثمار الوطني والأجنبي يعاني من العقبات مثل البيروقراطية، عدم استقرار القوانين الاستثمارية، وانتشار الفساد الإداري والمالي.

-المؤسسات الاقتصادية الراغبة في التصدير تفتقر إلى الدعم والتحفيز، وتواجه صعوبات في تحصيل المستحقات المالية من الخارج.

-غياب الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية يعيق المصدرين عن الدخول إلى الأسواق الدولية بسبب نقص المعلومات.

-المؤسسات الاقتصادية العمومية تهيمن على قطاعات اقتصادية وتتلقى دعمًا مستمرًا رغم ضعف أدائها، مما يحول دون ظهور مؤسسات خاصة قوية.

- القيود المفروضة على الاستثمار الخارجي للمؤسسات الجزائرية تعيق إنشاء نقاط بيع دولية، خاصةً مع العراقيل الإدارية والتشريعية.

-تجاهل المؤسسات الجزائرية للفرص المتاحة في الأسواق الأفريقية والعربية، مع التركيز بدلاً من ذلك على الأسواق الأوروبية التي تتميز بحواجز تجارية عالية ومعايير جودة مشددة.

-تواجه المؤسسات الجزائرية صعوبات في استرداد الأموال المستحقة من الصادرات، بالإضافة إلى نقص الدعم المالي في الأسواق الهدف، وذلك بسبب عدم وجود فروع للبنوك الجزائرية في الخارج.

-إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية، سواء العامة أو الخاصة، نتيجة لغزو السوق المحلية بالمنتجات المستوردة والمقلدة، وخاصةً تلك القادمة من الصين بأسعار منخفضة.

-سيطرة الشركات الأجنبية على خدمات النقل، وفرض أسعار مرتفعة على الشركات الجزائرية بسبب ضعف القدرات اللوجستية الوطنية البحرية والجوية.

-البيروقراطية والمحسوبية والفساد تشكل عقبات كبيرة أمام المصدرين الجزائريين، خاصةً في الموانئ، إلى جانب نقص الخبرة في مجال التصدير.

-تنافس الشركات متعددة الجنسيات، ذات الإمكانيات الكبيرة والتكنولوجيا المتقدمة، يشكل تحديًا قويًا في الأسواق الدولية، حيث تسعى هذه الشركات لاحتكار الأسواق على الرغم من وجود قوانين تحظر ذلك.

## المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 – 2023

لقياس أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات والتطور الاقتصادي في الجزائر عبر الفترة الزمنية من عام 19900 حتى عام 2023. استُخدم في هذا السياق برنامج Eviews الإصدار الثاني عشر لتقصي طبيعة هذه العلاقة، معتمدًا على بيانات سنوية تخص المتغيرات الرئيسية، كما تم تحليل هذه المتغيرات على مدى الفترة المذكورة، حيث شملت العينة البحثية أربعة وعشرين مشاهدة .

وقبل اجراء الجانب التطبيقي للدراسة وجب علينا تناول الجانب النظري للاقتصاد القياسي والاختبارات التي سيتم اجراءها اعتمادا على برمجية Eviews12، ومن ثم اجراء الاختبارات والتوصل إلى النتائج.

### المطلب الاول: الاقتصاد القياسي

يتكون مصطلح Econometrie من كلمة اقتصاد Economie وهي جذر هذا المصطلح لأن ميدان استخدامه الأساسي هو دراسة الظواهر الاقتصادية، وتعني كلمة Metrie الحساب أي التقدير الكمي للأشياء.

الاقتصاد القياسي يُعرف بأنه الدراسة الكمية للظواهر الاقتصادية وتأثيراتها المختلفة، مُقدمة عبر صيغ رياضية كالمعادلات والدوال، حيث تُمثل المتغيرات فيها كميات اقتصادية. يُترجم هذا الفرع من الاقتصاد المشاكل النظرية إلى نماذج رياضية كمية، مما يسمح بمعالجتها باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية، وهو ما يُعرف بالنمذجة القياسية.

يُعتبر الاقتصاد القياسي تقاطعًا بين الإحصاء، النظرية الاقتصادية، والاقتصاد الرياضي، ويُركز على القياس العملي وتقدير الظواهر والعلاقات الاقتصادية، كقياس الصادرات والواردات، الطلب والعرض المالي، ومعدلات البطالة والتضخم. يُعنى بتحليل البيانات الاقتصادية كميًا، باستخدام الاستقراء الإحصائي لاختبار النظريات الاقتصادية

وتقييمها. يعتمد الباحثون في بناء النماذج القياسية على النظرية الاقتصادية لتحديد الأسس النظرية للظواهر الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها، مع استخدام النظرية الإحصائية وأدوات الاقتصاد القياسي لاختبار العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. يُطبق الاقتصاد القياسي في مجالات متعددة كالعلوم الاقتصادية، الإنسانية، والاجتماعية، ويهدف إلى:

-إنشاء نماذج قياسية مبنية على النظريات الاقتصادية وتحويلها إلى أشكال يمكن اختبارها ميدانيًا.

-تقدير واختبار هذه النماذج باستخدام البيانات المتاحة، وهو ما يُعد المرحلة الإحصائية في الاقتصاد القياسي.

- تقييم النماذج المقترحة والمُقدرة باستخدام الاختبارات والفروض الإحصائية بهدف التنبؤ واتخاذ القرارات الفعّالة وصياغة السياسات الاقتصادية.

**المطلب الثاني: المنهج المتبع في الدراسة**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية "**بانل**"، ومن أهم إيجابياتها أنها تتفوق على السلاسل الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من المزايا أهمها:[1]

-أن بيانات بانل تتضمن محتوى معلوماتي أكثر من تلك المتضمنة في البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من السلاسل الزمنية؛

-التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يُفضي إلى نتائج متحيزة؛

[1] هند بن بالي ، و رقية بوحيضر. "دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019)." مجلة الباحث الاقتصادي، 06 2022: ص286-303.

– نماذج البانل توفر إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها مناسبة لدارسة الظواهر الاقتصادية كالبطالة والنمو؛

–تساعد في منع ظهور مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية.

### 1.2 متغيرات الدراسة

وفقًا لأحدث الدراسات، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، خاصةً عندما تتخذ الدولة الإجراءات التصحيحية اللازمة. تشير البيانات إلى أن الصادرات غير النفطية، رغم أنها تمثل نسبة منخفضة من إجمالي الصادرات، إلا أن لها دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات في تنويع اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على المحروقات، وهو ما يتطلب استراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

يمكن أن تكون نقطة انطلاق لتحليل العلاقة بين تنمية الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي، ولكن يجب تحديث البيانات وتحليلها بعناية لضمان الدقة والصلة بالظروف الاقتصادية الحالية. من المهم أيضًا مراعاة التغيرات في السياسات الاقتصادية والعالمية التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات.

### 2.2 ترميز المتغيرات

تم ترميز المتغيرات المدروسة كما يظهر في الجدول المرفق أسفله:

**جدول 6: ترميز المتغيرات**

| المتغير | طبيعته | التسمية باللغة الانجليزية | الترميز |
|---|---|---|---|
| الصادرات خارج المحروقات | **متغير مستقل** | **Exports outside hydrocarbons** | **EOH** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الاجمالي | **متغير تابع** | **Gross Domestic Product** | **GDP** |
| إجمالي تكوين رأس المال الثابت | **متغير ضابط** | **Gross Fixed Capital Formation** | **INV** |

**المصدر**: من اعداد الباحث

بالنظر إلى هذه المعطيات، يمكن القول أن المعادلة الاقتصادية المقترحة

$$GDP = \alpha + \beta. EOH + \beta_2 INV + \mu + \gamma + \varepsilon$$

حيث:

**GDP**: يمثل الناتج المحلي الإجمالي؛

**EOH**: ويمثل الصادرات خارج المحروقات؛

**INV**: يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

وتمثل (μ) الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة (Cross-section effects)، والتي تتفاوت من دولة عربية نفطية لأخرى لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية، وتشير Y) ٤ (إلى الآثار أو الاختلافات الزمنية (Effects time) غير الملحوظة والمشتركة بين الدول العربية النفطية والتي تتغير عبر الزمن، ويشير (ε) الحد العشوائي للنموذج. ويكون (ε) مستقلا وموزعا بشكل متماثل

$$\varepsilon \longrightarrow (0, \sigma^2 \varepsilon)$$

**المطلب الثالث: الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة**

يمكن توضيح الاحصاء الوصفي الخاص بنموذج الدراسة في الجدول (07)، والذي يتضمن مقاييس النزعة المركزية المتمثلة أساسا في الوسط الحسابي، الوسيط والانحراف المعياري، وكذا مقاييس التشتت المتمثلة في Skewness،Kurtosis، واختبار Jarque–Bera من أجل التأكد ما إذا كانت متغيرات النموذج الأول تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

–شهد النمو الاقتصادي العالمي تراجعًا واضحًا، حيث انخفض من نسبة 6.3% المسجلة في العام 2021 إلى 3.4% في العام التالي.

–في البلدان المتقدمة، تقلص معدل النمو من 5.4% إلى 2.7%، بينما في البلدان الناشئة، انخفض من 6.9% إلى 4.%

–تم تسجيل انخفاض مماثل في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث تراجع النمو من 7% إلى 4.%

–بالمقابل، سجلت مناطق الشرق الأوسط وآسيا نموًا اقتصاديًا متزايدًا، إذ ارتفع من 4.6% في عام 2021 إلى 5.3% في عام 2022.

–كان للتوترات المالية المتزايدة والاضطرابات الجيوسياسية الكبرى، خاصة النزاع بين روسيا وأوكرانيا، تأثير بالغ على أسواق الطاقة والمواد الأولية.

–على سبيل المثال، شهدت أسعار النفط الخام زيادة بنسبة 40.6% في عام 2022، وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 115.5%، وزادت أسعار المواد الأولية بنسبة 41.8%.

– في هذا الإطار، شهد معدل التضخم العالمي قفزة كبيرة، حيث ارتفع إلى 8.7% في عام 2022 مقارنة بـ 4.7% في العام السابق. (Bank of Algeria 2023 )

اما على المستوى المحلي فإنه وبعد ركود حاد بلغ 5.1% في عام 2020 نتيجة للصدمة الوبائية، ارتد النمو الاقتصادي الوطني إلى 3.4% في عام 2021 واستقر عند 3.2% في

عام 2022. أداء يعكس ديناميكية النشاط الاقتصادي التي تختلف محركاتها عن تلك الخاصة بالعام السابق. فعلاً، إذا كانت الانتعاشة بعد الجائحة التي بدأت في عام 2021 قد قادها أساسًا قطاع الهيدروكربونات، فإن انتعاشه عام 2022 تأتي أساسًا من نمو القطاعات غير المرتبطة بالهيدروكربونات[1].

**جدول 7: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة**

| المقاييس الاحصائية | GDP | EOH | INV |
|---|---|---|---|
| **المتوسط الحسابي** | 1186417 | 1.320882 | 3886046 |
| **الوسيط** | 1259212 | 0.870000 | 3132125 |
| **الحد الاعلى** | 2241000 | 5.980000 | 7960299 |
| **الحد الادنى** | 420785 | 0.280000 | 1105752 |
| **الانحراف المعياري** | 640249.1 | 1.337663 | 2583562 |
| **Skewness** | 0.129561 | 2.322845 | 0.186745 |
| **Kurtosis** | 1.446174 | 7.681294 | 1.306409 |
| **Jarque-Bera** | 3.515485 | 61.62069 | 4.260975 |
| **المشاهدات** | 34 | 34 | 34 |

**المصدر**: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برمجية Eviews 12

تُظهر البيانات المقدمة تحليلاً إحصائياً لثلاث متغيرات اقتصادية رئيسية: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، معدل الصادرات خارج المحروقات (EOH)، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (EXR).

بالنسبة لـ: الناتج المحلي الإجمالي، يُلاحظ أن قيمة متوسطة الحسابي يبلغ 1186417 دولار، وهي قيمة مرتفعة، وسيطه مقداره 1259212، وهذا يعني أن نصف

[1] Bank of Algeria . «Rapport Annuel evolution economic et monetaire.» Septembre 2023: 1-113.

القيم أقل من هذا الرقم والنصف الآخر أعلى، مما يدل على توزيع البيانات، في حين يشير الفارق بين الحد الأعلى للناتج المحلي الإجمالي (2241000) والحد الأدنى (420785) إلى تباين كبير في البيانات، مما قد يعكس التفاوت الاقتصادي، و يدل الانحراف المعياري الكبير للناتج المحلي الإجمالي (640249.1) على تفاوت واسع في القيم حول المتوسط الحسابي، والذي يعكس وجود تباين كبير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال سنوات الدراسة، اي ما بين الفترة 1990 الى 2023، وتجدر الاشارة الى ان قيمة اختبار Jarque–Bera للناتج المحلي الإجمالي (3.515485) تشير إلى أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي. كما التوزيع (Skewness) لمعامل الانحراف للناتج المحلي الإجمالي بلغ (0.129561) يشير إلى توزيع مائل نحو القيم الأعلى. ومعامل التفلطح (Kurtosis) للناتج المحلي الإجمالي (1.446174) يدل على أن توزيع البيانات يميل إلى أن يكون أكثر حدة وتركزا حول المتوسط مقارنة بالتوزيع الطبيعي.

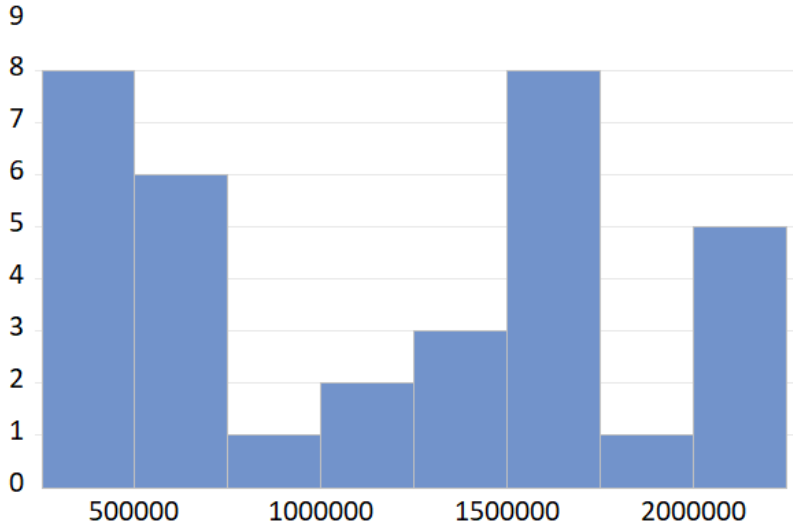


| | |
|---|---|
| Series: GDP | |
| Sample 1 34 | |
| Observations 34 | |
| Mean | 1186417. |
| Median | 1259212. |
| Maximum | 2241000. |
| Minimum | 420785.0 |
| Std. Dev. | 640249.1 |
| Skewness | 0.129561 |
| Kurtosis | 1.446174 |
| Jarque-Bera | 3.515485 |
| Probability | 0.172434 |

بالنسبة لـ: الصادرات خارج المحروقات (EOH)، المتوسط الحسابي يقف عند 1.320882، مما يشير إلى أن متوسط قيم البيانات يميل نحو القيمة المتوسطة للمجموعة. الوسيط يقدر بـ: 0.870000، وهذا يدل على أن نصف القيم تقع تحت هذا الرقم والنصف

الآخر فوقه، مما يعطي فكرة عن التوزيع الأوسط للبيانات. الحد الأعلى هو 5.980000 والحد الأدنى هو 0.280000، وهذا يوضح النطاق الذي تتوزع فيه القيم، مشيرًا إلى تباين كبير في البيانات. الانحراف المعياري مرتفع نسبيًا عند 1.337663، مما يعني أن هناك تباينًا كبيرًا بين القيم والمتوسط الحسابي، وهذا يشير إلى تفاوت في البيانات Skewness ، أو معامل الانحراف، يبلغ 2.322845، مما يدل على أن التوزيع مائل نحو اليمين، Kurtosis، أو معامل التفلطح، هو 7.681294، اما Jarque–Bera هو اختبار للتحقق من الطبيعية، وقيمته 61.62069 تشير إلى أن التوزيع ليس طبيعيًا، مع وجود انحراف كبير عن التوزيع الطبيعي.

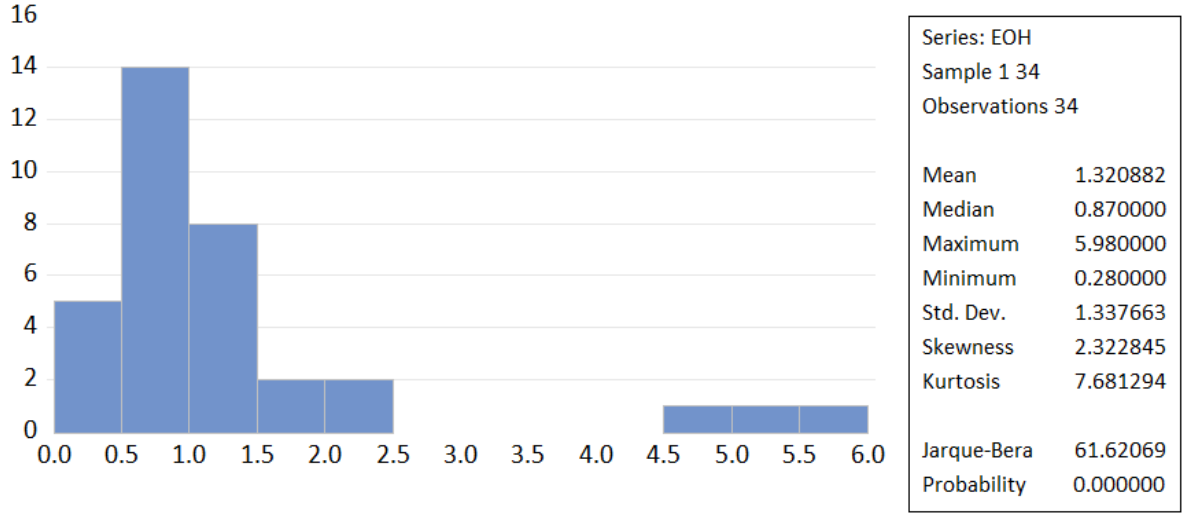


بالنسبة لـ: الجدول السابق فانه يعرض كذلك متغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت (EXR)المتوسط الحسابي يقف عند 3886046 وهو يمثل متوسط قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت. الوسيط أعلى قليلاً، مما يشير إلى توزيع غير متماثل حيث أن القيم أعلى من المتوسط تميل للتكرار أكثر. الحد الأعلى للقيم هو 7960299 والحد الأدنى هو 1105752، مما يدل على تباين كبير في قيم الصرف الأجنبي خلال الفترة المدروسة. الانحراف المعياري مرتفع نسبياً عند 2583562، مما يؤكد على التباين الكبير في البيانات. معامل الانحراف (Skewness) موجب، مما يعني أن توزيع البيانات مائل لليمين وأن

هناك تركيزاً للقيم أقل من المتوسط. معامل القمة (Kurtosis) أعلى من الواحد، مما يشير إلى توزيع أكثر حدة من التوزيع الطبيعي، اختبار Jarque–Bera يعطي قيمة 4.260975، وهو اختبار يقيس مدى انحراف التوزيع عن الطبيعية، وقيمته المرتفعة تشير إلى أن التوزيع ليس طبيعياً.

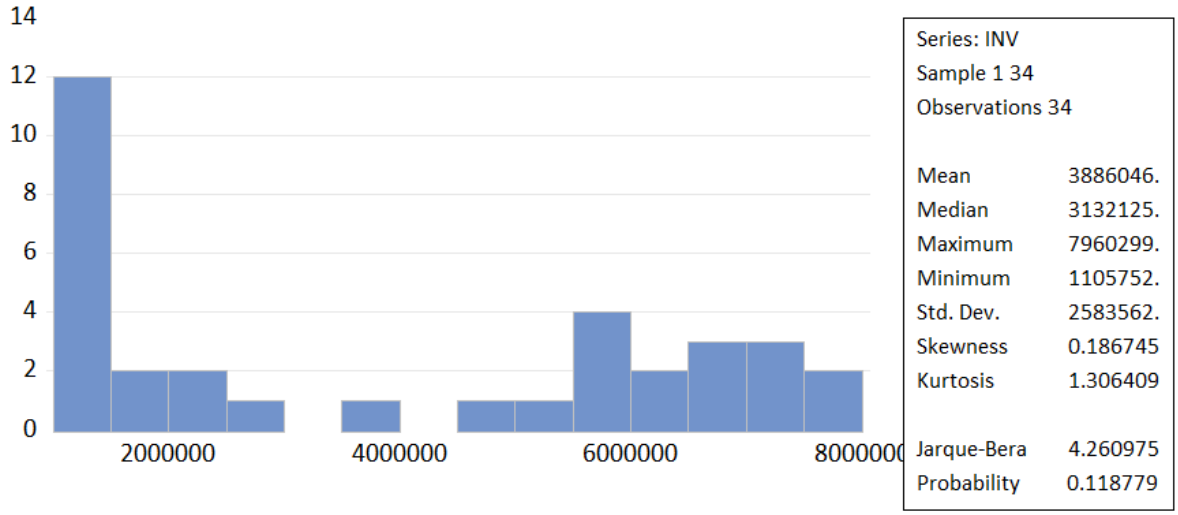


## المطلب الرابع: اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك واختبارات صحة النموذج

### أ- اختبارات الاستقرارية:

الاستقرارية هي أحد المفاهيم الأساسية في تحليل السلاسل الزمنية، وتعتبر ضرورية لفهم سلوك المتغيرات الاقتصادية على مر الزمن. في تحليل السلاسل الزمنية، يكون من الضروري اختبار استقرار المتغيرات في النموذج قبل إجراء التحليل الاقتصادي بشكل صحيح.

عندما نتحدث عن استقرارية السلسلة الزمنية، فإننا نشير إلى قدرة هذه السلسلة على العودة إلى المستوى الثابت بعد حدوث صدمة. إذا كانت السلسلة تحتوي على جذر وحدة،

فهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة، وإذا كانت السلسلة غير مستقرة، فقد يؤدي ذلك إلى نتائج غير دقيقة في النماذج الاقتصادية.

يتم اختبار الاستقرار عادةً باستخدام اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي–فولر (ADF) واختبار Phillips–Perron (PP)، والتي تساعد في تحديد ما إذا كانت السلسلة تحتوي على جذر وحدة أم لا. في حال كانت السلسلة تحتوي على جذر وحدة، يتم تحويل السلسلة إلى الفرق الأول أو الثاني لتحويلها إلى سلسلة مستقرة.

تظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة لكل من متغيرات النموذج في الجدول التالي الذي يضم نتائج الاختبارات عند المستوى والفروقات من الدرجة الأولى.

**جدول 8: نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة**

| نوع الاختبار | اختبار ADF | | | | اختبار PP | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المتغيرات** | **مستوى** | ***Prob** | **الفرق الأول** | ***Prob** | **مستوى** | ***Prob** | **الفرق الأول** | ***Prob** |
| GDP | −1.624334 | 0.7512 | −5.418863 | 0.0000 | −1.624334 | 0.7512 | −13.04573 | 0.0000 |
| EOH | 0.456879 | 0.9982 | −7.336321 | 0.0000 | −3.179877 | 0.1129 | −2.805112 | 0.0073 |
| INV | 0.016901 | 0.9937 | −5.557948 | 0.0000 | 0.016901 | 0.9937 | −11.08741 | 0.0000 |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

(*) معنوي عند 1%، ( ** ) معنوي عند 5%، ( *** ) معنوي عند 10%

تُظهر البيانات المقدمة نتائج اختباري ADF و PP لثلاثة متغيرات اقتصادية: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، معدل الصادرات خارج المحروقات (EOH)، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (INV)، بالنظر إلى اختبار ADF ، يُلاحظ أنها ليست مستقرة عند المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام ، وهو ما يعني أن قيمة ديكي فولو و فيليس بيرون بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، أي تحتوي على جذر الوحدة

لكنها تصبح مستقرة عند الفرق الثاني (2nd Difference)، حيث كانت معنوية اختبار كل من (ADF) و (PP) عند درجة معنوية 1% و5%، في حين تشير نتائج الاختبار أن المتغيرات الصادرات خارج قطاع المحروقات، اجمالي تكوين رأس المال الثابت مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% و5%، وهو ما يعني أن قيمة ديكي فولو وفيلبس بيرون بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، وعلى العموم يمكن القول أن السلاسل لا تحتوي على جذر الوحدة بعد أخذ الفرق الثاني.

بالنسبة معدل الصادرات خارج المحروقات، تُظهر القيم الإيجابية للمستوى في اختبار ADF وجود جذر وحدة، مما يشير إلى أن السلسلة غير مستقرة. ومع ذلك، فإن القيمة الاحتمالية المنخفضة جدًا للفرق الأول تدل على أن السلسلة تصبح مستقرة عند الفروق الأولى، مما يشير إلى أن الإنفاق على الصادرات خارج المحروقات قد يكون له اتجاه ثابت على المدى الطويل.

أما بالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت، فإن القيم الإيجابية الصغيرة للمستوى والقيم الاحتمالية العالية تشير إلى أن السلسلة قد تكون مستقرة ولا تحتوي على جذر وحدة. ومع ذلك، فإن القيم الاحتمالية المنخفضة للفرق الأول تشير إلى أن السلسلة قد تصبح غير مستقرة عند الفروق الأولى.

في اختبار PP ، تتطابق النتائج بشكل عام مع نتائج اختبار ADF ، مما يعزز النتائج المستخلصة. يُعتبر اختبار PP أكثر مرونة في التعامل مع البيانات ذات الاتجاهات الثابتة والمتغيرة، وبالتالي فإن تأكيد النتائج عبر كلا الاختبارين يقدم دليلاً قويًا على استقرار أو عدم استقرار السلاسل الزمنية المعنية.

**ب-اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:**

عند تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، فإن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يشير إلى وجود علاقة طويلة الأمد وثابتة بين هذه المتغيرات. يعني التكامل المشترك أن المتغيرات تتبع معًا اتجاهًا عامًا واحدًا على المدى الطويل، مما يعني أن هناك توازناً بين هذه المتغيرات على المدى البعيد.

يوجد العديد من الطرق لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية مثل اختبارات جوهانسن (Johansen) واختبارات أنجل–غرانجر. ولكن في حالة وجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة (مثل السلسلة التي قد تكون مستقرة عند المستوى والسلسلة التي تصبح مستقرة عند الفرق الأول)، فإن اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL (Autoregressive Distributed Lag) يعد الخيار الأفضل.

نموذج ARDL يسمح باختبار التكامل المشترك بين المتغيرات ذات درجات التكامل المختلفة (مثل I(0) و I(1))، ولا يتطلب أن تكون جميع السلاسل الزمنية من نفس درجة التكامل. يسمح هذا النموذج أيضًا بالتحليل في الأجل القصير والطويل بين المتغيرات المختلفة.

هناك عدة اختبارات لاختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) يتطلب إجراء اختبارات التكامل المشترك لـ Johansen1988; and Gregory Hansen1996) أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة: في هذه الحالة لا يمكن إجراؤها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، أي(0) او(1)1. لذلك، ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model, ARDL كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة ليا نفس رتبة التكامل وبالانتقال إلى نائج اختبار هذا النموذج يوضح الجدول النتائج لهذا النموذج تدعم رفض فرضية العدم عند مستويات معنوية 1 % و 2.5 % و 5% و10 % تؤكد وجود

علاقة توازنيه طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي في الجزائر الممثل في الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الأخرى للدراسة

بناءً على نتائج اختبار جذر الوحدة المعدل لديكي فولر (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP)، تبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تتمتع بالاستقرار على مستويين مختلفين، حيث يتميز المتغير المستقل المتمثل في الصادرات خارج قطاع المحروقات والمتغيرات الضابطة الأخرى كإجمالي تكوين رأس المال الثابت واجمالي الناتج المحلي، بالاستقرار عند الدرجة صفر. أما بالنسبة للمتغير التابع الذي يعبر عن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والمتغير الضابط الأخر مثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت، فهي مستقرة عند الفرق الأول. ونظرًا لوجود عدة اختبارات للتكامل المشترك مثل اختبار جوهانسون واختبار أنجل–غرانجر، يجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى لتطبيقها. ومع ذلك، تشير النتائج إلى أن المتغيرات مستقرة على درجتين مختلفتين، الصفر والواحد، مما يتطلب استخدام نموذج تكامل مشترك بديل مثل نموذج الانتشار التلقائي الموزع (ARDL)، والذي يعد الأنسب في هذه الحالة. لتقييم وجود تكامل مشترك، أو "علاقة توازنية طويلة الأمد" بين متغيرات النموذج، قمنا بتطبيق منهجية اختبار الحدود لـ Bounds، حيث يتم احتساب قيمة (F) لاختبار فرضية العدم (Ho) التي تفترض أن جميع معاملات المتغير التوضيحي المتأخر لفترة واحدة تساوي الصفر.

**جدول 9: منهجية اختبار الحدود لـ ARDL Bounds Test**

| الفترة 1990–2023 | | |
|---|---|---|
| عدد المشاهدات 34 | | |
| فرضية العدم: لا توجد علاقات طويلة الأمد | | |
| **Test Statistic** | **Value** | K |
| **F–Statisitic** | **13.485** | 2 |

| | | |
|---|---|---|
| | **40** | |
| Critical Value Bounds | | |
| **Significace level** | **الحد الأدنى I(0)** | الحد الاعلى I(1) |
| **عند مستوى المعنوية 10%** | **2.63** | 3.35 |
| **عند مستوى المعنوية 5%** | **3.1** | 3.87 |
| **عند مستوى المعنوية 2.5%** | **3.55** | 4.38 |
| **عند مستوى المعنوية 1%** | **4.13** | 5 |

**المصدر:** من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

تظهر نتائج اختبار الحدود المبينة في الجدول رقم (04-16) أن قيمة احصائية فيشر تساوي **13.48540** وهي أكبر من القيمة للحرجة الحد الأدنى**I(0)** عند مستويات المعنوية 2.5 %، 5%، 10%، وعليه ترفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

**ت. تحديد درجة الابطاء المثلى للنموذج:**

في نماذج الانحدار الزمني مثل نموذج**ARDL**، من الضروري تحديد درجة الإبطاء المثلى (عدد التأخيرات المناسبة) لكل متغير في النموذج. تحديد درجة الإبطاء المثلى يساعد في تحسين دقة التنبؤات والتفسير.

**اختبار الاستقرار الهيكلي لاستقراريه النموذج:**

هو اختبار لفحص ما إذا كانت هناك تغييرات هيكلية أو تحولات غير متوقعة في المتغيرات الاقتصادية على مر الزمن. غالبًا ما تُستخدم اختبارات مثل **CUSUM** و **CUSUM of Squares** للتحقق من الاستقرار الهيكلي للنموذج.

من خلال هذا الاختبار، يتم فحص ما إذا كانت الأخطاء أو المتغيرات في النموذج تتغير بشكل غير مفسر مع مرور الوقت. إذا كان النموذج مستقرًا هيكليًا، فهذا يعني أن المتغيرات والبيانات التي تم استخدامها في التحليل لا تحتوي على تغييرات هيكلية.

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

**شكل 6: نتائج اختبار استقرارية النموذج**

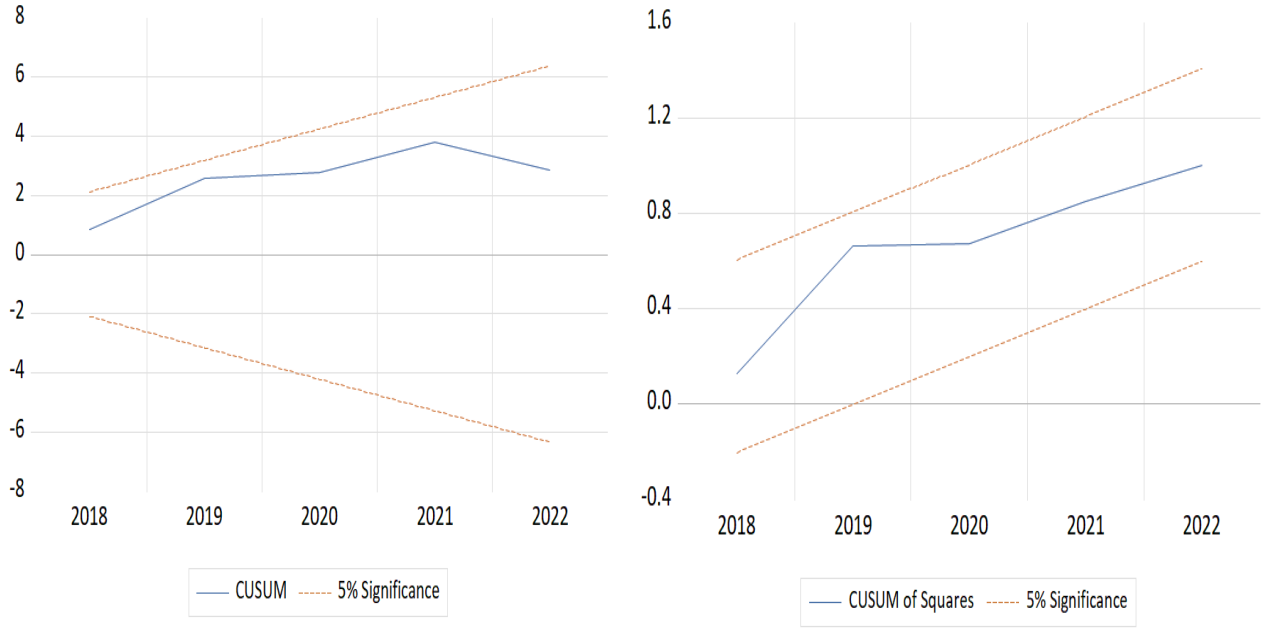


**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، و CUSUM OF SQUARES، داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقراريه النموذج.

**جدول 10: درجة الابطاء المثلى للنموذج**

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EOH INV GDP
Exogenous variables: C
Date: 06/21/24 Time: 18:19
Sample: 2000 2023
Included observations: 19

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -936.8162 | NA | 1.85e+39 | 98.92803 | 99.07715 | 98.95326 |
| 1 | -887.5089 | 77.85366 | 2.70e+37 | 94.68515 | 95.28164 | 94.78610 |
| 2 | -879.6917 | 9.874399 | 3.35e+37 | 94.80965 | 95.85351 | 94.98631 |
| 3 | -867.6477 | 11.41012 | 3.10e+37 | 94.48923 | 95.98045 | 94.74160 |
| 4 | -827.6853 | 25.23939* | 2.10e+36* | 91.23003* | 93.16862* | 91.55812* |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

يتبين من **الجدول رقم (07)** أن معظم المعايير كـ FPE ، HQ، AIC وخاصة معيار المعلومات ل Schwarz أشارت إلى أن فترة الابطاء المثلى للنموذج تساوي 4، ومنه يتضح ان النموذج **ARDL (4,4,3)** هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب احصائية **(Akaike Information Criteria)** ، حيث أن **GDP** مبطئ بأربع درجات، **EOH** مبطئ بأربع درجات، و**INV** مبطئ بثلاث درجات، ويظهر هذا كما هو موضح في الشكل التالي:

**شكل 7: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى**

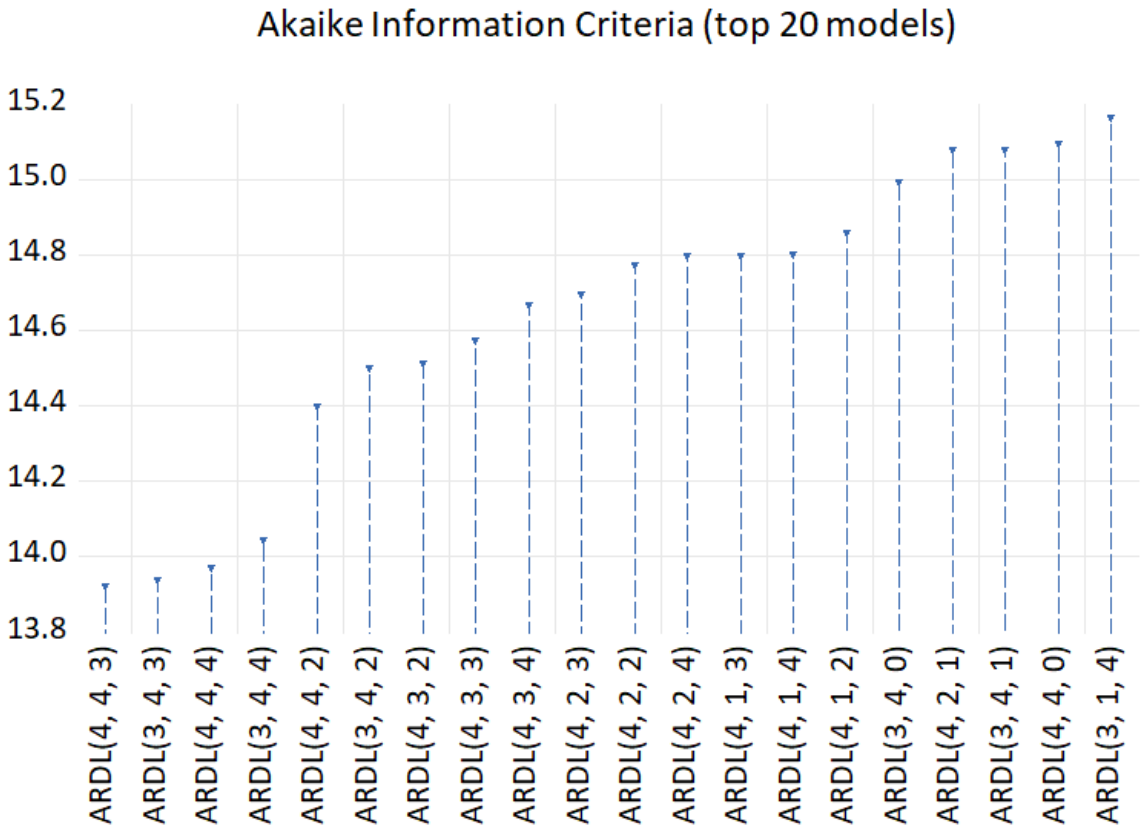


**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

0.16874...

ج. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية:

الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء يعتبر من بين أهم المشاكل التي تواجه القياسيين في تقديرهم للنماذج والذي يؤدي إلى أخطاء معيارية وبالتالي اختبارات إحصائية خاطئة وتحدث هذه المشكلة عندما يكون حد الخطأ للفترة الزمنية مرتبط طرديًا مع أخطاء الفترة السابقة له زمنيًا، يعتبر وجود الارتباط الذاتي مشكلة كبيرة لأنها يمكن أن تؤدي إلى تقديرات غير دقيقة للمعاملات وبالتالي تؤثر على صحة النموذج.

يتم اختبار وجود الارتباط الذاتي باستخدام اختبارات مثل **اختبار دوربين واتسون** و **اختبار .Q–stat** إذا كان هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء، فيجب معالجة هذه المشكلة

باستخدام أساليب تصحيحية مثل **التقدير باستخدام القيم الموزونة** أو **نماذج GARCH** للتعامل مع التغيرات في التباين.

ومنه فإن اختبار وجود الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى باستخدام اختبار دارين واتسون (Durban Watson) ويكون بعد استخراج القيمة المحسوبة من جدول الانحدار الخطي ومقارنتها بالقيم الجدولية.

وبما أن قيمة D= 0.168748 تقع بين الحد الأعلى DU(1.51) والحد الادنى DL(1.39) كما هو موضح من خلال جدول قيم دارين واتسون الحرجة أدناه عند مستوى معنوية α(0.5) وعند K (1)، وعند n=34. والتي تشير إلى أن القيمة المحسوبة D= 0.168748 تقع في منطقة الرفض الموجبة أي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل ونقرر وجود ارتباط ذاتي موجب.

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 01/08/25 Time: 00:47
Sample: 1990 2023
Included observations: 34

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| EOH | 30075.80 | 6582.028 | 4.569381 | 0.0001 |
| C | 78915.12 | 12281.16 | 6.425704 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.394848 | Mean dependent var | 118641.7 |
| Adjusted R-squared | 0.375937 | S.D. dependent var | 64024.91 |
| S.E. of regression | 50578.20 | Akaike info criterion | 24.55745 |
| Sum squared resid | 8.19E+10 | Schwarz criterion | 24.64724 |
| Log likelihood | -415.4767 | Hannan-Quinn criter. | 24.58807 |
| F-statistic | 20.87925 | Durbin-Watson stat | 0.168748 |
| Prob(F-statistic) | 0.000069 | | |

| | $k=1$ | | $k=2$ | | $k=3$ | | $k=4$ | | $k=5$ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| $n$ | $d_l$ | $d_u$ | $d_l$ | $d_u$ | $d_l$ | $d_u$ | $d_l$ | $d_u$ | $d_l$ | $d_u$ |
| 15 | 1.08 | 1.36 | 0.95 | 1.54 | 0.82 | 1.75 | 0.69 | 1.97 | 0.56 | 2.21 |
| 16 | 1.10 | 1.37 | 0.98 | 1.54 | 0.86 | 1.73 | 0.74 | 1.93 | 0.62 | 2.15 |
| 17 | 1.13 | 1.38 | 1.02 | 1.54 | 0.90 | 1.71 | 0.78 | 1.90 | 0.67 | 2.10 |
| 18 | 1.16 | 1.39 | 1.05 | 1.53 | 0.93 | 1.69 | 0.82 | 1.87 | 0.71 | 2.06 |
| 19 | 1.18 | 1.40 | 1.08 | 1.53 | 0.97 | 1.68 | 0.86 | 1.85 | 0.75 | 2.02 |
| 20 | 1.20 | 1.41 | 1.10 | 1.54 | 1.00 | 1.68 | 0.90 | 1.83 | 0.79 | 1.99 |
| 21 | 1.22 | 1.42 | 1.13 | 1.54 | 1.03 | 1.67 | 0.93 | 1.81 | 0.83 | 1.96 |
| 22 | 1.24 | 1.43 | 1.15 | 1.54 | 1.05 | 1.66 | 0.96 | 1.80 | 0.86 | 1.94 |
| 23 | 1.26 | 1.44 | 1.17 | 1.54 | 1.08 | 1.66 | 0.99 | 1.79 | 0.90 | 1.92 |
| 24 | 1.27 | 1.45 | 1.19 | 1.55 | 1.10 | 1.66 | 1.01 | 1.78 | 0.93 | 1.90 |
| 25 | 1.29 | 1.45 | 1.21 | 1.55 | 1.12 | 1.66 | 1.04 | 1.77 | 0.95 | 1.89 |
| 26 | 1.30 | 1.46 | 1.22 | 1.55 | 1.14 | 1.65 | 1.06 | 1.76 | 0.98 | 1.88 |
| 27 | 1.32 | 1.47 | 1.24 | 1.56 | 1.16 | 1.65 | 1.08 | 1.76 | 1.01 | 1.86 |
| 28 | 1.33 | 1.48 | 1.26 | 1.56 | 1.18 | 1.65 | 1.10 | 1.75 | 1.03 | 1.85 |
| 29 | 1.34 | 1.48 | 1.27 | 1.56 | 1.20 | 1.65 | 1.12 | 1.74 | 1.05 | 1.84 |
| 30 | 1.35 | 1.49 | 1.28 | 1.57 | 1.21 | 1.65 | 1.14 | 1.74 | 1.07 | 1.83 |
| 31 | 1.36 | 1.50 | 1.30 | 1.57 | 1.23 | 1.65 | 1.16 | 1.74 | 1.09 | 1.83 |
| 32 | 1.37 | 1.50 | 1.31 | 1.57 | 1.24 | 1.65 | 1.18 | 1.73 | 1.11 | 1.82 |
| 33 | 1.38 | 1.51 | 1.32 | 1.58 | 1.26 | 1.65 | 1.19 | 1.73 | 1.13 | 1.81 |
| 34 | 1.39 | 1.51 | 1.33 | 1.58 | 1.27 | 1.65 | 1.21 | 1.73 | 1.15 | 1.81 |
| 35 | 1.40 | 1.52 | 1.34 | 1.53 | 1.28 | 1.65 | 1.22 | 1.73 | 1.16 | 1.80 |
| 36 | 1.41 | 1.52 | 1.35 | 1.59 | 1.29 | 1.65 | 1.24 | 1.73 | 1.18 | 1.80 |
| 37 | 1.42 | 1.53 | 1.36 | 1.59 | 1.31 | 1.66 | 1.25 | 1.72 | 1.19 | 1.80 |
| 38 | 1.43 | 1.54 | 1.37 | 1.59 | 1.32 | 1.66 | 1.26 | 1.72 | 1.21 | 1.79 |
| 39 | 1.43 | 1.54 | 1.38 | 1.60 | 1.33 | 1.66 | 1.27 | 1.72 | 1.22 | 1.79 |
| 40 | 1.44 | 1.54 | 1.39 | 1.60 | 1.34 | 1.66 | 1.29 | 1.72 | 1.23 | 1.79 |
| 45 | 1.48 | 1.57 | 1.43 | 1.62 | 1.38 | 1.67 | 1.34 | 1.72 | 1.29 | 1.78 |
| 50 | 1.50 | 1.59 | 1.46 | 1.63 | 1.42 | 1.67 | 1.38 | 1.72 | 1.34 | 1.77 |
| 55 | 1.53 | 1.60 | 1.49 | 1.64 | 1.45 | 1.68 | 1.41 | 1.72 | 1.38 | 1.77 |
| 60 | 1.55 | 1.62 | 1.51 | 1.65 | 1.48 | 1.69 | 1.44 | 1.73 | 1.41 | 1.77 |
| 65 | 1.57 | 1.63 | 1.54 | 1.66 | 1.50 | 1.70 | 1.47 | 1.73 | 1.44 | 1.77 |
| 70 | 1.58 | 1.64 | 1.55 | 1.67 | 1.52 | 1.70 | 1.49 | 1.74 | 1.46 | 1.77 |
| 75 | 1.60 | 1.65 | 1.57 | 1.68 | 1.54 | 1.71 | 1.51 | 1.74 | 1.49 | 1.77 |
| 80 | 1.61 | 1.66 | 1.59 | 1.69 | 1.56 | 1.72 | 1.53 | 1.74 | 1.51 | 1.77 |
| 85 | 1.62 | 1.67 | 1.60 | 1.70 | 1.57 | 1.72 | 1.55 | 1.75 | 1.52 | 1.77 |
| 90 | 1.63 | 1.68 | 1.61 | 1.70 | 1.59 | 1.73 | 1.57 | 1.75 | 1.54 | 1.78 |
| 95 | 0.10 | 1.69 | 1.62 | 1.71 | 1.60 | 1.73 | 1.58 | 1.75 | 1.56 | 1.78 |
| 100 | 1.65 | 11.69 | 1.63 | 1.72 | 1.61 | 1.74 | 1.59 | 1.76 | 1.57 | 1.78 |

### اختبار الارتباط الذاتيCorrelogram

يهدف اختبار الارتباط الذاتي إلى فحص ما إذا كانت الأخطاء العشوائية (البواقي) في نموذج الانحدار مرتبطة بعضها ببعض عبر الزمن أو عبر القيم المتسلسلة. إذا كان هناك ارتباط بين البواقي عبر الزمن، فهذا يعني أن النموذج قد يكون قد أغفل بعض المعلومات الزمنية أو المتغيرات المؤثرة.

القيم الاحتمالية (Prob) في اختبار Q-Stat لجميع الفترات الزمنية المدروسة (من 1 إلى 16) هي 0.000، وهو أقل من 0.05، مما يعني أن هناك ارتباطًا ذاتيًا قويًا بين الأخطاء العشوائية عبر الزمن.

قيم الارتباط الذاتي:(AC) في الفترة الزمنية 1، قيمة الارتباط الذاتي (AC) هي 0.772، وهي تشير إلى وجود ارتباط ذاتي قوي جدًا في الأخطاء العشوائية.

في الفترات الزمنية 2 إلى 5، قيمة الارتباط الذاتي (AC) تبقى قوية (تتراوح بين 0.465 و 0.195)، مما يشير إلى استمرار الارتباط الذاتي بين البواقي في الفترات المتعاقبة.

الارتباط الجزئي:(PAC) مع زيادة عدد الفترات الزمنية، تنخفض قيمة الارتباط الجزئي، مما يشير إلى أن العلاقة بين الأخطاء تصبح أكثر ضعفا مع مرور الوقت.

ومن خلال ما سبق عرضه فإننا نستنتج:

- وجود ارتباط ذاتي قوي: القيم الاحتمالية الصغيرة (0.000) في جميع فترات الارتباط الذاتي تشير إلى أن هناك ارتباطًا ذاتيًا قويًا بين الأخطاء العشوائية، مما يعني أن الأخطاء لا تتوزع بشكل عشوائي عبر الزمن، بل يتأثر بعضها ببعض.

Date: 01/08/25 Time: 02:22
Sample: 1990 2023
Included observations: 34

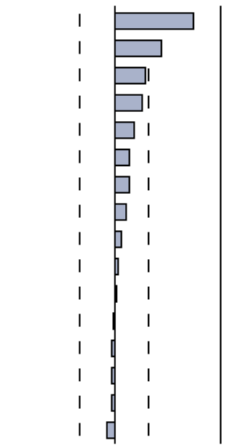

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | 0.772 | 0.772 | 22.117 | 0.000 |
| | | 2 | 0.465 | -0.326 | 30.384 | 0.000 |
| | | 3 | 0.301 | 0.213 | 33.967 | 0.000 |
| | | 4 | 0.273 | 0.094 | 37.013 | 0.000 |
| | | 5 | 0.195 | -0.214 | 38.625 | 0.000 |
| | | 6 | 0.141 | 0.211 | 39.492 | 0.000 |
| | | 7 | 0.145 | 0.017 | 40.446 | 0.000 |
| | | 8 | 0.122 | -0.172 | 41.149 | 0.000 |
| | | 9 | 0.072 | 0.140 | 41.402 | 0.000 |
| | | 10 | 0.036 | -0.063 | 41.467 | 0.000 |
| | | 11 | 0.024 | -0.070 | 41.497 | 0.000 |
| | | 12 | -0.014 | 0.022 | 41.508 | 0.000 |
| | | 13 | -0.030 | 0.030 | 41.559 | 0.000 |
| | | 14 | -0.032 | -0.091 | 41.622 | 0.000 |
| | | 15 | -0.032 | 0.046 | 41.689 | 0.000 |
| | | 16 | -0.080 | -0.121 | 42.127 | 0.000 |

### د. تقدير معادلة نموذج الانحدار

تقدير معادلة نموذج الانحدار هو عملية تمثيل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية باستخدام معادلة رياضية. في هذا السياق، يتم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والصادرات خارج المحروقات كمتغير مستقل.

من خلال التقدير باستخدام طريقة **المربعات الصغرى(OLS)** ، يتم حساب المعاملات التي تمثل العلاقة بين المتغيرات في النموذج. إذا كانت المعاملات ذات دلالة إحصائية، فإنها تشير إلى أن المتغيرات تؤثر بشكل معنوي على المتغير التابع.

وبناء على النتائج السابقة تم تقدير العلاقة بين الناتج الإجمالي المحلي كمتغير تابع والمتغير المستقل: الصادرات خارج المحروقات، وفقا للمعادلة التالية:

$$Y = \beta_o + \beta_1 (X_1) + U$$

$$EOH = 30075.80 + 78915.12 * (X) + U$$

ومن خلال هذه المعادلة نستطيع التنبؤ بقيمة الصادرات خارج المحروقات من خلال قيمة الناتج الإجمالي المحلي فنجد أنه كلما زادت قيمة الناتج الإجمالي المحلي بمقدار الوحدة (مليون) زاد الناتج الإجمالي المحلي بمقدار **78915.12** وحدة (مليون).

**نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط** (Simple Linear Regression) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Least Squares). الهدف من النموذج هو تفسير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بناءً على متغير EOH.

**المعادلة الناتجة من التحليل:**

**GDP** = 30075.7973548*EOH + 78915.1159057

**المتغيرات:**

- EOH المتغير المستقل الذي يشير إلى الصادرات خارج المحروقات؛
- C الثابت أو المعامل المقدر الـ(Intercept) الذي يمثل القيمة الأساسية لـGDPعندما تكون قيمة EOH = 0.

ومنه فإنه يوجد ارتباط إيجابي بين EOH و GDP هذا يعني أن زيادة EOH التي تمثل الصادرات خارج المحروقات تؤدي إلى زيادة GDP، كما ان **الاختبار F** يؤكد أن النموذج ككل دال، إضافة الى ان **التقديرات والمعاملات** دالة إحصائيًا، وهذا يعني أن المتغيرات التي تم فحصها تساهم بشكل مؤثر في النموذج.

**هـ. اختبارات عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (البواقي)**

هي اختبارات تهدف إلى فحص ما إذا كانت تباينات الأخطاء العشوائية في نموذج الانحدار ثابتة عبر جميع القيم الملاحظة للمتغيرات المستقلة أم لا. في حالة وجود عدم

تجانس التباين (Heteroskedasticity)، يعني أن تباين الأخطاء يختلف عبر القيم المختلفة للمتغيرات المستقلة، مما قد يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة أو متحيزة للمعاملات.

من أبرز الاختبارات للكشف عن عدم تجانس التباين هي:

- اختبار Breusch–Pagan–Godfrey.
- اختبار White.
- اختبار ARCH.

وجود عدم تجانس التباين قد يستدعي استخدام أساليب تصحيحية مثل التقدير الموزون (WLS) أو نماذج GARCH.

- نتائج **اختبار عدم التجانس– Breusch (Heteroskedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey):**

يهدف اختبار Breusch–Pagan–Godfrey إلى فحص وجود عدم تجانس التباين في الأخطاء العشوائية لنموذج الانحدار. الفرضية الصفرية (Null Hypothesis) لهذا الاختبار هي أن التباين ثابت (أي Homoskedasticity)، بينما الفرضية البديلة تشير إلى وجود عدم تجانس التباين (أي Heteroskedasticity).

في هذا الاختبار، الفرضية الصفرية هي Homoskedasticity (أي أن التباين ثابت)، والنتيجة التي تحصلنا عليها من اختبار F (Prob(F–statistic) = 0.7953) وقيمة الاختبار الاحتمالي Chi–Square تشير إلى احتمال كبير جدًا (أعلى من 0.05)

إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، فإنه يتم عدم رفض الفرضية الصفرية. وبالتالي، يمكننا القول بأن التباين ثابت في الأخطاء العشوائية للنموذج.

ومنه فإنه لا توجد مشكلة في عدم تجانس التباين في هذا النموذج. الفرضية الصفرية (Homoskedasticity) لا تُرفض بناءً على نتائج اختبار Breusch–Pagan–

Godfrey، كما ان التباين ثابت وبالتالي النموذج يعتبر موثوقًا من حيث التقديرات الخاصة بالأخطاء العشوائية.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.068456 | Prob. F(1,32) | 0.7953 |
| Obs*R-squared | 0.072579 | Prob. Chi-Square(1) | 0.7876 |
| Scaled explained SS | 0.032134 | Prob. Chi-Square(1) | 0.8577 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/08/25 Time: 02:14
Sample: 1990 2023
Included observations: 34

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 2.30E+09 | 6.02E+08 | 3.815153 | 0.0006 |
| EOH | 84396381 | 3.23E+08 | 0.261641 | 0.7953 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.002135 | Mean dependent var | 2.41E+09 |
| Adjusted R-squared | -0.029049 | S.D. dependent var | 2.44E+09 |
| S.E. of regression | 2.48E+09 | Akaike info criterion | 46.15689 |
| Sum squared resid | 1.97E+20 | Schwarz criterion | 46.24667 |
| Log likelihood | -782.6671 | Hannan-Quinn criter. | 46.18751 |
| F-statistic | 0.068456 | Durbin-Watson stat | 0.500242 |
| Prob(F-statistic) | 0.795275 | | |

- **نتائج اختبار: Heteroskedasticity: ARCH**

يهدف اختبار ARCH (Autoregressive Conditional Heteroskedasticity) إلى فحص وجود عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) في الأخطاء العشوائية، الذي قد يظهر عندما تتغير تباينات الأخطاء مع مرور الوقت أو وفقًا للقيم السابقة.

القيمة الاحتمالية الناتجة من اختبار F-statistic (0.0000) و Chi-Square (0.0000)هي أقل من 0.05، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية (Homoskedasticity).

وهذا يعني أن التباين غير ثابت، وبالتالي يوجد مشكلة في عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity).

كما ان القيمة **F-statistic** العالية (37.49016) تشير إلى أن هناك **دلالة إحصائية قوية** تؤكد وجود مشكلة في **عدم تجانس التباين**. إلى جانب أن **القيمة الاحتمالية** (0.0000) **F** و**القيمة الاحتمالية** (0.0000) **Chi-Square** تشير إلى وجود **عدم تجانس التباين بشكل قاطع**. وبناءً على نتائج اختبار **ARCH**، يمكن الاستنتاج أن النموذج يعاني من **عدم تجانس التباين** .هذا يعني أن التباين لا يبقى ثابتًا مع مرور الوقت، كما ان الاختبارات الأخرى التي أُجريت لتحديد وجود عدم التجانس (مثل اختبار Breusch-Pagan) كانت تشير إلى وجود **تجانس**، لكن اختبار **ARCH** يوضح أن **التباين يتغير بمرور الوقت**.

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 37.49016 | Prob. F(1,31) | 0.0000 |
| Obs*R-squared | 18.06355 | Prob. Chi-Square(1) | 0.0000 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 01/08/25 Time: 01:52
Sample (adjusted): 1991 2023
Included observations: 33 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 5.95E+08 | 4.22E+08 | 1.409448 | 0.1687 |
| RESID^2(-1) | 0.747438 | 0.122072 | 6.122921 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.547380 | Mean dependent var | 2.45E+09 |
| Adjusted R-squared | 0.532780 | S.D. dependent var | 2.47E+09 |
| S.E. of regression | 1.69E+09 | Akaike info criterion | 45.39062 |
| Sum squared resid | 8.84E+19 | Schwarz criterion | 45.48131 |
| Log likelihood | -746.9452 | Hannan-Quinn criter. | 45.42113 |
| F-statistic | 37.49016 | Durbin-Watson stat | 1.266046 |
| Prob(F-statistic) | 0.000001 | | |

### و. نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع:ARDL

نموذج ARDL هو نموذج يستخدم لتحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات. يعتمد النموذج على تأخيرات المتغيرات المستقلة والتابعة في النموذج، حيث يسمح بالنظر في تأثير المتغيرات على المدى القصير والطويل. من خلال هذا النموذج،

يمكن التحقق من وجود **علاقة توازنية طويلة الأجل** بين المتغيرات، وكذلك فهم التأثيرات قصيرة الأجل للمتغيرات المختلفة.

يعد نموذج ARDL مفيدًا بشكل خاص عندما تكون السلاسل الزمنية المتاحة تحتوي على درجات تكامل مختلفة (مثل I(0) وI(1)) ، كما هو الحال في تحليل السلاسل الزمنية الاقتصادية.

النموذج الذي تم استخدامه هو نموذج **الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)** مع تحديد 4 تأخيرات للمتغيرات المستقلة **EOH** و **INV** و2 تأخيرات للمتغير التابع **GDP**. تم تقدير هذا النموذج باستخدام **طريقة المربعات الصغرى** .(Least Squares)

1. الـ **GDP: (الناتج المحلي الإجمالي)**

- **GDP(−1):** المعامل الموجب 0.864162 يشير إلى وجود **تأثير إيجابي** للأجل القصير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن التغير في **الناتج المحلي الإجمالي** في السنة السابقة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الحالي. كما أن **المتغير ذو دلالة إحصائية قوية** .(p−value = 0.0001)

- **GDP(−2):** المعامل السالب −0.442963 يدل على **تأثير سلبي** للناتج المحلي الإجمالي في السنة الثانية على النمو في السنة الحالية، ولكن التأثير ليس ذو دلالة إحصائية قوية.(p−value = 0.0963)

2. **الـ EOH (الصادرات خارج قطاع المحروقات)**

- **EOH:** المعامل 10750.11 يشير إلى **علاقة إيجابية** بين **الصادرات** والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. زيادة 1 وحدة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الناتج

المحلي الإجمالي بمقدار 10750.11 وحدة، ولكن التأثير ليس ذو دلالة إحصائية قوية (p-value = 0.1385).

- **EOH(-1):** المعامل السالب -8007.187 يشير إلى **تأثير سلبي** على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، لكن التأثير غير قوي أيضًا من الناحية الإحصائية (p-value = 0.1501).

- **EOH(-2):** المعامل السالب -6337.404 يشير إلى تأثير أقل سلبية من التأخير السابق، ولكنه أيضًا غير ذو دلالة إحصائية قوية.(p-value = 0.4173)

- **EOH(-3):** المعامل السالب -13619.58 يشير إلى **تأثير سلبي** قوي نسبيًا على الناتج المحلي الإجمالي، لكن هذا التأثير ليس ذو دلالة إحصائية قوية (p-value = 0.3415).

- **EOH(-4):** المعامل 26078.29 يشير إلى **تأثير إيجابي** في الأجل الطويل، ولكنه غير ذو دلالة إحصائية قوية.(p-value = 0.1346)

3. **(INV):** إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

- **INV:** المعامل 0.031996 يشير إلى تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن التأثير غير قوي من الناحية الإحصائية.(p-value = 0.4915)

- **INV(-1):** المعامل السالب -0.031561 يشير إلى تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير.(p-value = 0.0486)

- **INV(-2):** المعامل 0.008816 يشير إلى تأثير إيجابي ولكنه غير قوي من الناحية الإحصائية.(p-value = 0.7032)

- **INV(-3):** المعامل 0.020887 يشير إلى تأثير إيجابي أيضًا على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن غير ذي دلالة إحصائية قوية.(p-value = 0.4915)

4. **الثابت:(C)**

- **C:** المعامل 14147.08 يشير إلى **قيمة ثابتة** للناتج المحلي الإجمالي عندما تكون الصادرات والاستثمار صفرًا. ويعكس هذا **المستوى الأساسي للناتج المحلي الإجمالي** في غياب التأثيرات الأخرى.

**مؤشرات ملاءمة النموذج (ARDL):**

- **R-squared**: 0.991202، يشير إلى أن النموذج يفسر حوالي **99.12%**من التباين في الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر قوي على ملاءمة النموذج.
- **Adjusted R-squared**: 0.984991، يشير إلى أن النموذج **قوي وموثوق** من حيث التفسير، مع أخذ عدد المتغيرات في الاعتبار.
- **S.E. of regression**: 7718.137، يشير إلى **مقدار التباين غير المفسر** في النتائج، حيث أن القيم منخفضة تشير إلى مدى دقة التنبؤات.
- **F-statistic**: 159.5970، وهو **قيمة مرتفعة**، مما يدل على أن النموذج عام بشكل جيد وأن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بشكل معتبر.
- **Prob(F-statistic)**: 0.000000، يدل على أن **النموذج ذو دلالة إحصائية قوية.**

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 01/08/25 Time: 03:06
Sample (adjusted): 1994 2023
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): EOH INV
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(2, 4, 4)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| GDP(-1) | 0.864162 | 0.176627 | 4.892571 | 0.0001 |
| GDP(-2) | -0.442963 | 0.251636 | -1.760332 | 0.0963 |
| EOH | 10750.11 | 6916.398 | 1.554293 | 0.1385 |
| EOH(-1) | -8007.187 | 5312.940 | -1.507111 | 0.1501 |
| EOH(-2) | -6337.404 | 7623.251 | -0.831326 | 0.4173 |
| EOH(-3) | -13619.58 | 13916.30 | -0.978679 | 0.3415 |
| EOH(-4) | 26078.29 | 16600.51 | 1.570933 | 0.1346 |
| INV | 0.031996 | 0.004519 | 7.080133 | 0.0000 |
| INV(-1) | -0.031561 | 0.012007 | -2.628550 | 0.0176 |
| INV(-2) | 0.008816 | 0.012537 | 0.703172 | 0.4915 |
| INV(-3) | 0.020887 | 0.009832 | 2.124362 | 0.0486 |
| INV(-4) | -0.019335 | 0.005112 | -3.782539 | 0.0015 |
| C | 14147.08 | 12253.82 | 1.154503 | 0.2643 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.991202 | Mean dependent var | 127506.8 |
| Adjusted R-squared | 0.984991 | S.D. dependent var | 62999.27 |
| S.E. of regression | 7718.137 | Akaike info criterion | 21.03922 |
| Sum squared resid | 1.01E+09 | Schwarz criterion | 21.64640 |
| Log likelihood | -302.5882 | Hannan-Quinn criter. | 21.23346 |
| F-statistic | 159.5970 | Durbin-Watson stat | 2.177029 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

**التحليل الاقتصادي للأجل القصير:**

- **الصادرات (EOH)** لها **تأثير إيجابي** على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا التأثير ضعيف من الناحية الإحصائية في معظم التأخيرات، مما يشير إلى أن الأثر يكون **غير ثابت** أو يتأثر بالمتغيرات الأخرى.

- **الاستثمار (INV)** يظهر أيضًا تأثيرات **مختلفة** في الأجل القصير، بما في ذلك تأثير سلبي في التأخير الأول .(p−value = 0.0486) قد يكون لذلك علاقة بمستويات منخفضة من الاستثمارات أو عدم فعاليتها في تحسين النمو في الأجل القصير.

**التحليل الاقتصادي للأجل الطويل:**

- في الأجل الطويل، يعتمد النمو بشكل كبير على التفاعلات بين **الصادرات والاستثمار**، حيث أن وجود علاقات طويلة الأجل يمكن أن يكون مدعومًا بعوامل خارجية أخرى مثل السياسة الاقتصادية والتطورات في السوق العالمية.

- **الاستثمارات (INV)** و **الصادرات (EOH)** تلعب دورًا مهمًا في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن هناك **تفاوتًا في الأثر عبر التأخيرات المختلفة**.

**الاستنتاجات:**

1. النموذج يعكس **تأثيرات قوية** للأجل القصير على الناتج المحلي الإجمالي.

2. هناك **تأثيرات مختلطة** للصادرات (EOH) والاستثمار (INV) على الاقتصاد، مما يشير إلى وجود بعض **التذبذب في الأثر** بين المتغيرات المختلفة.

3. **التوسع في السياسة الاقتصادية** يمكن أن يساعد في تحسين فعالية الصادرات والاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي.

## خلاصة الفصل

منذ الاستقلال وحتى الآن، مر الاقتصاد الجزائري بتحولات جوهرية، حيث تخللته فترات ركود تلت الاستقلال، دفعت الجزائر لإطلاق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية. هذه الإصلاحات أسهمت في تعافي الاقتصاد تدريجياً وأرست الأساس لسلسلة برامج تنموية تهدف إلى إحياء الاقتصاد الوطني والسعي لمواكبة الدول المتقدمة. تجلت هذه الجهود في مجموعة من الإجراءات والتشريعات الرامية إلى تنمية الصادرات غير النفطية، التي أصبحت الوسيلة الأساسية للحماية من الصدمات الخارجية. أصدرت الحكومة الجزائرية قوانين وتسهيلات وحوافز لتشجيع التصدير غير النفطي، وأنشأت هيئات لدعم المصدرين ومساعدتهم على الوصول إلى الأسواق العالمية. كما سعت الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعديل قوانين الاستثمار لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى اتحاد المغرب العربي، بالإضافة إلى محاولاتها المستمرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد أثمرت هذه الجهود في تطور ملحوظ للصادرات غير النفطية بعد الإصلاحات، رغم أن الزيادة كانت متواضعة بنسبة 9.48% مقارنة بالحوافز المقدمة والإمكانيات المتاحة. ويرجع ذلك إلى عدة تحديات، مثل مشاكل المنتجات المصدرة، صعوبات تحصيل العائدات من قبل المصدرين، وغياب ثقافة التصدير. هذه العوامل أدت إلى تردد المستثمرين في الانخراط في النشاط التصديري، مفضلين التركيز على السوق المحلي أو الاستيراد. نتيجة لذلك، كان تأثير الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري ضئيلاً، نظراً لهيمنة النفط على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات وتكوين الناتج المحلي الإجمالي. وعلى صعيد النمو الاقتصادي، شهدت الجزائر تقلبات في معدلات النمو، ما بين الارتفاع والانخفاض، نتيجة لتبني برامج تنموية لتحفيز الاقتصاد ودعم النمو. وعلى الرغم من الدعم المقدم لتحفيز التصدير غير النفطي، لا يمكن إنكار أن

النمو الاقتصادي في الجزائر لا يزال مرتبطاً بشكل وثيق بقطاع النفط، وأن تحسنه يعتمد على استقرار أسعار النفط وعدم تراجعها.

تشير الدراسات الإحصائية إلى أن هناك علاقة تكاملية بين تطوير الصادرات غير النفطية والتنمية الاقتصادية في الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة حتى العام 2023. وفقًا لمنهجية اختبار الحدود، تم التأكيد على وجود توازن طويل الأمد بين مختلف المتغيرات المدروسة. وقد أظهرت النتائج أن للصادرات غير النفطية تأثيرًا إيجابيًا وذا دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي، سواء على المدى القصير أو الطويل. هذا يعزز النظريات الاقتصادية التي تعتبر الصادرات عاملاً مهمًا في تحفيز النمو الاقتصادي، ويؤكد على أهمية تنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

# خاتمة

## خاتمة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وانبثاق نظام تجاري يعتمد على الانفتاح والتبادل الحر، وفقاً لمقررات جولة الأوروغواي التي أفضت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية، تعززت المنافسة الدولية وتأثرت الصادرات بشكل مباشر بالديناميكيات العالمية، مما دفع الدول، وخاصة النامية، إلى تطوير صادراتها كمصدر أساسي للعملة الصعبة. الجزائر، كدولة نامية، سعت منذ الاستقلال لتحفيز النمو الاقتصادي عبر الصادرات، التي تُعد من أهم محركات النمو. ومع ذلك، اعتمدت بشكل رئيسي على صادرات المحروقات، مما جعلها عرضة للأزمات الاقتصادية العالمية وتقلبات أسعار النفط.

أزمة الثمانينات كانت نقطة تحول حاسمة، حيث بدأت الجزائر في تبني سياسات لتقليل اعتمادها على المحروقات، مثل سياسة الاستبدال بين الصادرات والواردات لتنويع الاقتصاد. على الرغم من أن النفط والغاز شكلا نحو 97% من الصادرات، فقد سعت الجزائر لتقليل هذا الاعتماد من خلال منح الإعفاءات والتسهيلات للمصدرين، وإنشاء مؤسسات لدراسة الأسواق الجديدة. ومع ذلك، كانت هذه السياسات مجرد حلول مؤقتة لمشاكل عابرة، حيث كان الأمان النقدي يخفي عيوب السياسات الاقتصادية ويعطي انطباعاً بأن الجزائر لا تحتاج إلى تطوير صادراتها غير المحروقات.

في النهاية، اعتمدت الجزائر استراتيجية وطنية تضمنت إجراءات جديدة مثل تخفيض قيمة العملة وتوقيع شراكات دولية، لتعزيز الصادرات غير المحروقات وتحفيز النمو الاقتصادي. هذه الجهود تشير إلى أهمية تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على المحروقات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2023.

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تحولات مهمة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2023، حيث سعت الجزائر لتنويع مصادر دخلها القومي وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية. في هذا السياق، تم تبني سياسات وبرامج متعددة لتحفيز الصادرات غير النفطية،

مثل برامج ENACT وFACICO وOPTIMEEXPORT، وكذلك السعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز العلاقات التجارية الإقليمية من خلال الاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي والانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتحاد المغرب العربي. وقد أسهمت هذه الجهود في تحقيق زيادة متواضعة في الصادرات غير النفطية، حيث بلغت أعلى نسبة لها 9.48% في عام 2020، مع العلم أن المواد المصنعة والتجهيزات الصناعية استحوذت على النصيب الأكبر من هذه الصادرات.

على الرغم من هذا التحسن، لا تزال هناك تحديات تواجه قطاع الصادرات غير النفطية، مثل تداخل المهام بين الهيئات المسؤولة عن ترقية الصادرات، مما أدى إلى نقص التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، وكذلك سوء استخدام الموارد المالية المخصصة لدعم الصادرات غير النفطية. بالإضافة إلى ذلك، لا ترقى السلع الوطنية إلى مستوى جودة المنتجات المنافسة في الأسواق الدولية، وتعاني من نقص في معايير الجودة. كما أن البيروقراطية والمحسوبية والرشوة في الموانئ الجزائرية تشكل عوائق أخرى أمام تطور الصادرات.

من ناحية أخرى، شهد النمو الاقتصادي في الجزائر تحسنًا ملحوظًا منذ نهاية التسعينات، مدفوعًا بتبني الإصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي وارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى تطبيق سلسلة من البرامج التنموية. ومع ذلك، يظل النمو الاقتصادي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بقطاع المحروقات وتقلبات أسعاره، مما يؤكد الحاجة الماسة لتعزيز القطاعات الأخرى وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي يسهم في استدامة النمو الاقتصادي ويقلل من التبعية للموارد النفطية. وفي هذا الإطار، يتطلب الأمر تحسين البنية التحتية التجارية، تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية، وتبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل عملية التصدير، وكذلك تطوير استراتيجيات فعالة للتسويق الدولي وتحسين صورة المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية. فقط من خلال هذه الإجراءات المتكاملة يمكن للجزائر أن

تحقق قفزة نوعية في مجال الصادرات غير النفطية وتعزز من مكانتها الاقتصادية على الساحة الدولية.

## نتائج الدراسة:

تُظهر الدراسة المُجرات أن تطوير الصادرات غير النفطية له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مُستندةً إلى تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، تُسهم في تقديم نتائج دقيقة وموثوقة. بعد إدخال متغيرات ضابطة لتحسين النموذج، توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرًا معنويًا لتنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي، والذي يُعبر عنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي. هذا يُشير إلى أن تنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد الشديد على المحروقات يُمكن أن يُساهم في استقرار اقتصادي أكبر ونمو مُستدام على المدى الطويل. من الضروري الاستمرار في تشجيع الصادرات غير النفطية وتطويرها لتعزيز النمو الاقتصادي الجزائري.

## التوصيات:

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سواء في الجانب النظري أو القياسي ندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار بعض الاقتراحات التالية:

-توسيع قاعدة الدخل الوطني عبر تحفيز الاستثمارات الإنتاجية التي تسهم في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

-التركيز على تطوير القطاع الصناعي والتكنولوجي من خلال تعزيز التدريب والاستثمار في الرأسمال البشري.

-دعم الاستثمار في المجالات ذات الإمكانات التصديرية الكبيرة لتقليل الاعتماد على عائدات النفط.

- تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية، مع الالتزام بمعايير الجودة العالمية لتعزيز المنافسة الدولية.

## آفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة، تم التركيز على تحليل العلاقة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2023. تبين أن هناك عدة جوانب يمكن توسيع البحث فيها لاستكشاف مزيد من العوامل المؤثرة في هذه العلاقة. بناءً على ذلك، تم اقتراح مجموعة من المواضيع المستقبلية التي يمكن أن تساهم في إثراء هذا المجال البحثي، وهي كما يلي:

- أثر السياسات التجارية في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات ودورها في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دور تحسين البنية التحتية في دعم التصدير وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- تحليل العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام للقطاعات غير النفطية في الجزائر.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية:

### .1كتب:

1) ابراهيم الميسوي. **قياس التبعية في الوطن العربي**. المجلد ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

2) أبو العلا محمود محمد. **نظم التجارة الدولية**. مصر: مصلحة الجمارك المصرية، بلا تاريخ.

3) بديع جمال قدو. **التسويق الدولي**. المجلد ط 1. مصر: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2009.

4) **التجارة الدولية**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010.

5) جمال جويدان الجمل. **التجارة الخارجية**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2013.

6) جمال دقيش، و الطيب مزوري. "**مداخلة في إطار المحور الثاني: النمذجة القياسية باستخدام الظواهر الاقتصادية الكلية حالة الاقتصاد الجزائري بعنوان: "أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي للجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2018**". كتاب جماعي بعنوان: الدراسات القياسية الاقتصادية المطبقة على الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول، 2020.

7) حجيلة رحالي، و رفيقة بوخالفة . **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى مفهوم تنمية البشر**. شلف: جامغة حسيبة بن بو علي، 2016.

8) حسن رعد الصرن. **اساسيات التجارة الدولية المعاصرة**. دمشق: دار الرضا، 2000.

9) خالد أحمد علي محمود. **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2019.

10)زينب حسين عوض الله. **العلاقات الاقتصادية الدولية**. بيروت: الدار الجامعية، 1999.

11)السيد محمد أحمد السربيتي، و أحمد الخضراوي. **الاقتصاد الدولي**. السعودية: دار فاروق للنشر، 2017.

12)طارق الشبلي، و سعيد موسى مطر. **التجارة الخارجية**. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001.

13)الطنطاوي محمود الباز. **دراسات في نظرية التجارة الخارجية**. القاهرة: مكتبة عين الشمس، 2007.

14)عادل أحمد حشيش. **العلاقات الاقتصادية الدولية**. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.

15)عادل أحمد حشيش، و محمود شهاب مجدي. **الاقتصاد الدولي**. بيروت: الدار الجامعية، بدون سنة نشر.

16)عبد الحميد عبد المطلب. **السياسات الاقتصادية** . القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997.

17) عبد السلام رضا. **العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**. القاهرة: المكتبة العصرية للنشر، 2007.

18)عطاء الله علي الزبون. **التجارة الخارجية**. الأردن: دار اليازوري، 2019.

19)علي شريف الصوص. **التجارة الدولية الاسس والتطبيقات**. الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.

20)فريد النجار. **التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية**. الاسكندرية: الدار الجامعية، 2008.

21)فوزي نعيمي، و عبد الحكيم غراس. **التجارة الدولية: دروس في قانون الأعمال الدولي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

22)كامل علاوي كاظم لاوي، و حسين لطيف كاظم الزبيدي. **مبادئ علم الاقتصاد**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

23) مايح شبيب الشمري، و حسين علي الشامي. **الحكومة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق**. الاردن، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2018.

24)محمد أحمد بدر الدين. استراتجيات النمو الاقتصادي. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2017.

25) محمد دياب . **التجارة الدولية في عصر العولمة**. المجلد ط1. بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

26) محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، و علي عبد الوهاب نجا. **التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص- النظريات الاستراتيجيات- المشكلات)**. مطبعة البحيرة، 2008.

27)محمد عبد المنعم عفر، و أحمد فريد مصطفى. **الاقتصاد الدولي**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

28)منير خروف. **المالية والتجارة الدولية**. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

29)نزار سعد الدين العيسي، و سليمان قطف. **الاقتصاد الكلي**. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006.

30)نواف ابو شمالة. **"التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي."** سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، 2016

31)نوال عبد الكريم الأشهب. **التجارة الدولية.** الطبعة الأولى. عمان: دار المجد للنشر والتوزيع، 2015.

32)هشام محمود الاقداحي. "**العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.**" الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

33)هشام محمود الاقداحي. **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة.** الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

34)وفاء تنقوت . **محاضرات نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.** ام البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، 2024.

## .2مجلات:

1) ابتسام حملاوي. "**تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية.**" التكامل الاقتصادي، 2017: 47-65.

2) أحمد الكواز. "**التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي.**" المعهد العربي للتخطيط بالكويت – منظمة عربية مستقلة – (جسر التنمية) العدد 81 (مارس 2009): ص 2-6.

3) أحمد الكواز. "**التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.**" المعهد العربي للتخطيط بالكويت – منظمة عربية مستقلة – (جسر التنمية) العدد الثالث والسبعون (ماي 2008): ص2-5.

4) أمال طوير، و صفية علاوي. "**دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.**" أبحاث اقتصادية معاصرة، 2020: 37-54.

5) أمينة بلحنافي، و فيصل مختاري. "**أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**." المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، رقم العدد 11 (2019): 08-26

6) جهيدة العياطي، و محمد بن عزة. "**إشكالية تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي**." مجلة المقار للدراسات الاقتصادية المركز الجامعي تندوف، رقم العدد 02 (جوان 2018): 28-07.

7) جيلالي معروف، و محمد البشير لبيق. "**ما مدى استجابة التجارة الخارجية لمفهوم التكامل الاقتصادي؟**" مجلة الاقتصاد الاسلامي، 2016.

8) حسيبة ياسف، و فضيلة مجطوح. "**دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020**." مجلة اقتصاد المال والأعمال، 2024: 377-392.

9) حياة بولرباق. "**أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)**." مجلة البشائر الاقتصادية، 22 04, 2023: ص 193- 209.

10)ربيع قرنين، و شراف عقون. "**استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر**." مجلة ميلاف للبحوث والدراسات (جامعة عبد الحفيظ بوالصوف) المجلد 03، رقم العدد 05 (2017): 451.

11)ريحان الشريف، و لمياء أوضايفية. "**تكوين الموارد البشرية في ظل التنمية المستدامة وتحقيق التشغيل الكامل**." استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

12)سامية بوضياف. "**سياسة تحرير التجارة الدولية واثرها على التنافسية الدولية**." (مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات) المجلد 04، رقم العدد 01 (2015).

13)سمير بن سحنون، و مطيع العرجوم. "**ترقية الصادرات خارج المحروقات مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010- 2019.**" مجلة أبحاث، المجلد 07، رقم العدد 01 (2022): 219.

14)شفيعة آيت بارة، و أنيسة عثماني. "**أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي.**" مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 10، رقم العدد 02 (جوان 2022): 327-342.

15)الشيخ بونوة، و نصيرة بن نافلة. "**دور استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2021).**" مجلة دراسات اقتصادية، 30 01, 2024: 348-369.

16)عابد العبدلي . **تقدير اثر حجم الصادرات في النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية دراسة تحليلية قياسية.** مصر: مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، 2005

17)عصب عوض بن عوض. **"التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر الواقع والآفاق رؤية للتكامل الاقتصادي اليمني السعودي."** مجلة الاندلس للعلوم الاجتماعية المجلد 03، رقم العدد 06 (2011).

18)على العبسي، احمد بوديسة، و هشام لبزة. **"أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000_2015."** مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة، 01 مارس, 2020، الإصدار المجلد 03: ص23-38.

19)فارس عبد الرحماني، و مراد صاولي. "**ترقية الصادرات خارج المحروقات واستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL خلال الفترة 1980- 2016.**" مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، 2017: 24- 60.

20) فيروز شريط، و رمزي طبايبية. **"علاقة الصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020."** دفاتر البحوث العلمية، 01 10, 2022: 144-127.

21)فيصل شرارة، وعثمان بقنيش. **"الاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية واثرها على التنمية الوطنية."** مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات (مركز ابحاث فقه المعاملات الاسلامية )، رقم العدد 49 (2015).

22)لحسن عقومة، ومراد جنيدي. **"قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)."** المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد 08، رقم العدد 02 (11 2020): ص526-545.

23)ليلى اللحياني. **"استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الانفتاح الاقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات."** مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 12، رقم العدد 03 (2023): ص 565-582.

24)ليلى بعوني. **"النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)."** مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية (مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 ) المجلد 06، رقم العدد 2 (2017): 775- 800.

25) مريم يحياوي، محمود قرزيز. **"دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغير."** المندوبية السامية للتخطيط، 2008: 14

26) مسلم حمدية شاكر، وهديل محمود حميد. **آثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجربة الماليزية.** المجلد 24، العدد 105. جامعة بغداد: مجلة العلوم الاقتصادية، 2018.

27)مصطفى بابكر. "**الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات.**" مجلة جسر التنمية، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، مارس/ أفريل، 2006.

28) مصطفى بابكر. **"الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات."** بجلة جسر التنمية، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، مارس/ أفريل، 2006.

29) منظر فاضل سعد البطاط، **"التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية."** مجلة العلوم الاقتصادية (جامعة القرنة) المجلد 05، رقم العدد 21 (2008).

30) منى مريم عيسى، **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980- 2010.** المجلد المجلد 7. المجلد العدد 20. الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا: مجلة أماراباك، 2016.

31)هشام سفيان صلواتشي، و آخرون. "**استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات.**" مجلة بحوث الادارة والاقتصاد (جامعة زيان عاشور)، 2020: 159.

32) هند بن بالي، رقية بوحيضر. **"دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2019)."** مجلة الباحث الاقتصادي، 06 2022: ص286-303.

33) وصاف سعيدي. **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر "الواقع والتحديات"**. ورقلة : مجلة الباحث، 2002.

34) يحي حولية ، و مريم سحنون . **"سياسات التجارة الخارجية في الجزائر كسبيل لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الإقتصادي دراسة قياسية للفترة 1990 إلى 2016** عدد: 07 () 38-52." مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال مجلد: 02، رقم 07 (2018): 52-38.

35) يوسف بركان، و امينة بن خزناجي. **"دور التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق الامن الغذائي في دول المغرب الوسيط: دراسة تحليلية إستشرافية."** مجلة الباحث الاقتصادي المجلد 01، رقم العدد 01 (2014).

## 3.أطروحات ورسائل جامعية:

1) أحمد ضيف. "**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر (1989-2012).**" الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

2) إلهام آيت بن عمر بن عجال. "**آليات تشجيع قطاع المحروقات.**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2017.

3) براهيم بلقلة. "**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر.**" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، 2009.

4) حسينة بن يوسف. "**ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010.**" رسالة ماجيستير غير منشورة في العلوم التجارية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2012.

5) دليلة عواودة، و خولاء نواورية. **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (1980-2011)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: تمويل التنمية. الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2013.

6) رضا بهياني. **محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية حالة: الجزائر، تونس، المغرب -دراسة تحليلية قياسية- 1990-2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير. البويرة – الجزائر: جامعة آكلي محند أولحاج ، 2020–2021.

7) سليمان دحو. **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات–دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر– – دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور في عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير. – بسكرة –: جامعة محمد خيضر ، 2016.

8) عبد الحميد حمشة. **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2013.

9) عبد الصمد بن عبد الرحمان. **التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير. سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس، 2021.

10)عبد القادر مولاي. **التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية – فرع التحليل الاقتصادي. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2007.

11) مروة مومن. "**أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية للفترة 2000–2020.**" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث. الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2023.

12) مصطفى بن ساحة. "**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر.**" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية. الجزائر: المركز الجامعي، غرداية، 2011.

13) مصطفى معاشو. "**قياس أثر التوزيع الدولي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2008- 2018.**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي. الجزائر: جامعة الجزائر3، 2020.

14) منال منصور. **اشكالية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر "دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018.

15)ناصرالدين قريبي. **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر-** مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي. الجزائر: المدرسة الدكتوراليه في الاقتصاد و إدارة الأعمال جامعة وهران، 2014.

16)وهيبة شهات. **النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق دراسة قياسية للفترة 1990-2019**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث في ميدان: العلوم اقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق. الجزائر: جامعة الجزائر- 3- ، 2022.

17)يوسف صارة حاج. **دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة مالية وتسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2019.

**4. تقارير:**

1) تقرير صندوق النقد العربي. التجارة الخارجية للدول العربية. أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة، 2012.

## المراجع الاجنبية:

1) Arab, Tayeb, et Mustapha Boubakeur. "**Intégration économique régionale au maghreb arabe: Succès ou échec pour les pays de la région**." Journal of economic sciences institute (Université d'Alger 3) Vol 23, n° N°02 (2020).

2) Bank of Algeria. "**Rapport Annuel evolution économique et monétaire**." Septembre 2023: 1-113.

1) Belhimer, Hocine, et Kamel Helali. **"Les Déterminants De La Croissance économique En Algérie, Evidence Empirique Par L'approche Ardl."** Revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion 07, n° 01 (06 2023): 261-280.

2) BENSAFTA , Malik Kamel . **Les exportations algériennes hors hydrocarbures et la croissance du niveau de vie**. Université de Chlef: Laboratoire d'Économie d'Orléans LEO , 2016.

3) BOUYACOUB, Brahim, et Naceur MEBARKI. **"Les déterminants de la croissance économique en Algérie durant la période 2000 – 2015 : une analyse empirique."** Algerian Business Performance Review, 12 2017: 35-46.

4) bouyacoub, brahim. **"Structure Financière, économique Et Croissance économique : Analyse Empirique Appliquée Au Cas Algérien (2000-2019)."** مجلة البشائر الاقتصاديةVolume 7, n° Numéro 1 (April 2021): 1154-1166.

5) Djemai, Sabrina. **"Les PME Exportatrices: Croissance Économique Hors Hydrocarbures."** Les communications du colloque international, Evaluation des effets des programmes d'investissements, 2014: 51-53.

6) Fortin, Jean François. **Analyse de la politique commerciale état des travaux théorique**, études internationales. 2005.

3) Karen , Dynan, et Louise Sheiner. «**GDP as a Measure of Economic Well-being**.» Hutchins Center Working Paper (Hutchins Center Working Paper), 2018: 2-52.

4) Manuel, R. Agosin. **Export Diversification and Growth in Emerging Economies**. Chile: SERIE DOCUMENTOS DE TRABAJO, 2007.

5) Messioud, Abdllah, et Abderrahmen Guerouri. "**The challenges and opportunities of Economic integration in Africa**." Journal of Administrative and Financial Sciences Vol 01, n° N°01 (2017).

6) SAMUELSON, Paula, et William NORDHAUS. **ECONOMICS**. 19th edition: The McGraw-Hill International edition, 2022.

# قائمة الملاحق

# الملاحق

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -1.624334 | 0.7512 |
| Test critical values: | 1% level | -4.416345 | |
| | 5% level | -3.622033 | |
| | 10% level | -3.248592 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

| | |
|---|---|
| Residual variance (no correction) | 3.80E+20 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | 3.80E+20 |

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/21/24 Time: 12:14
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations: 23 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| GDP(-1) | -0.219016 | 0.134835 | -1.624334 | 0.1200 |
| C | 2.59E+10 | 1.34E+10 | 1.930587 | 0.0678 |
| @TREND("2000") | 1.09E+09 | 1.03E+09 | 1.057751 | 0.3028 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.120104 | Mean dependent var | 7.36E+09 |
| Adjusted R-squared | 0.032115 | S.D. dependent var | 2.12E+10 |
| S.E. of regression | 2.09E+10 | Akaike info criterion | 50.48499 |
| Sum squared resid | 8.74E+21 | Schwarz criterion | 50.63309 |
| Log likelihood | -577.5773 | Hannan-Quinn criter. | 50.52223 |
| F-statistic | 1.364982 | Durbin-Watson stat | 1.613728 |
| Prob(F-statistic) | 0.278171 | | |

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.846039 | 0.0331 |
| Test critical values: | 1% level | -4.440739 | |
| | 5% level | -3.632896 | |
| | 10% level | -3.254671 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/21/24 Time: 13:42
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(GDP(-1)) | -0.905568 | 0.235455 | -3.846039 | 0.0011 |
| C | 1.05E+10 | 1.11E+10 | 0.953822 | 0.3522 |
| @TREND("2000") | -2.76E+08 | 7.69E+08 | -0.358844 | 0.7237 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.438730 | Mean dependent var | 1.33E+09 |
| Adjusted R-squared | 0.379648 | S.D. dependent var | 2.87E+10 |
| S.E. of regression | 2.26E+10 | Akaike info criterion | 50.64550 |
| Sum squared resid | 9.70E+21 | Schwarz criterion | 50.79427 |
| Log likelihood | -554.1005 | Hannan-Quinn criter. | 50.68054 |
| F-statistic | 7.425887 | Durbin-Watson stat | 1.929106 |
| Prob(F-statistic) | 0.004141 | | |

Null Hypothesis: D(EOH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -7.685402 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | -4.467895 | |
| | 5% level | -3.644963 | |
| | 10% level | -3.261452 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EOH,2)
Method: Least Squares
Date: 06/21/24 Time: 13:35
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(EOH(-1)) | -2.729275 | 0.355125 | -7.685402 | 0.0000 |
| D(EOH(-1),2) | 1.408598 | 0.258084 | 5.457900 | 0.0000 |
| C | -366.8851 | 382.0092 | -0.960409 | 0.3503 |
| @TREND("2000") | 61.59697 | 29.54110 | 2.085128 | 0.0524 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.788854 | Mean dependent var | -175.0000 |
| Adjusted R-squared | 0.751593 | S.D. dependent var | 1412.157 |
| S.E. of regression | 703.8253 | Akaike info criterion | 16.12058 |
| Sum squared resid | 8421290. | Schwarz criterion | 16.31954 |
| Log likelihood | -165.2661 | Hannan-Quinn criter. | 16.16376 |
| F-statistic | 21.17100 | Durbin-Watson stat | 2.006579 |
| Prob(F-statistic) | 0.000006 | | |

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | 0.016901 | 0.9937 |
| Test critical values: | 1% level | -4.440739 | |
| | 5% level | -3.632896 | |
| | 10% level | -3.254671 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INV)
Method: Least Squares
Date: 06/21/24 Time: 13:47
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| INV(-1) | 0.001605 | 0.094959 | 0.016901 | 0.9867 |
| C | 622011.7 | 252728.1 | 2.461189 | 0.0236 |
| @TREND("2000") | -36266.85 | 33820.57 | -1.072331 | 0.2970 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.189995 | Mean dependent var | 212655.4 |
| Adjusted R-squared | 0.104731 | S.D. dependent var | 532933.3 |
| S.E. of regression | 504254.2 | Akaike info criterion | 29.22567 |
| Sum squared resid | 4.83E+12 | Schwarz criterion | 29.37445 |
| Log likelihood | -318.4824 | Hannan-Quinn criter. | 29.26072 |
| F-statistic | 2.228323 | Durbin-Watson stat | 1.569708 |
| Prob(F-statistic) | 0.135093 | | |

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -3.775496 | 0.0380 |
| Test critical values: | 1% level | -4.440739 | |
| | 5% level | -3.632896 | |
| | 10% level | -3.254671 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

| | |
|---|---|
| Residual variance (no correction) | 4.41E+20 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | 3.69E+20 |

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 06/21/24 Time: 13:44
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(GDP(-1)) | -0.905568 | 0.235455 | -3.846039 | 0.0011 |
| C | 1.05E+10 | 1.11E+10 | 0.953822 | 0.3522 |
| @TREND("2000") | -2.76E+08 | 7.69E+08 | -0.358844 | 0.7237 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.438730 | Mean dependent var | 1.33E+09 |
| Adjusted R-squared | 0.379648 | S.D. dependent var | 2.87E+10 |
| S.E. of regression | 2.26E+10 | Akaike info criterion | 50.64550 |
| Sum squared resid | 9.70E+21 | Schwarz criterion | 50.79427 |
| Log likelihood | -554.1005 | Hannan-Quinn criter. | 50.68054 |
| F-statistic | 7.425887 | Durbin-Watson stat | 1.929106 |
| Prob(F-statistic) | 0.004141 | | |

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

| | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | -3.290349 | 0.0964 |
| Test critical values: | 1% level | -4.498307 | |
| | 5% level | -3.658446 | |
| | 10% level | -3.268973 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/21/24 Time: 13:48
Sample (adjusted): 2003 2022
Included observations: 20 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(INV(-1)) | -1.014937 | 0.308459 | -3.290349 | 0.0046 |
| D(INV(-1),2) | 0.176830 | 0.236738 | 0.746943 | 0.4659 |
| C | 854998.4 | 363918.5 | 2.349423 | 0.0320 |
| @TREND("2000") | -50452.70 | 24099.72 | -2.093497 | 0.0526 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.463728 | Mean dependent var | -1569.350 |
| Adjusted R-squared | 0.363177 | S.D. dependent var | 630115.6 |
| S.E. of regression | 502839.9 | Akaike info criterion | 29.27079 |
| Sum squared resid | 4.05E+12 | Schwarz criterion | 29.46993 |
| Log likelihood | -288.7079 | Hannan-Quinn criter. | 29.30966 |
| F-statistic | 4.611863 | Durbin-Watson stat | 1.989551 |
| Prob(F-statistic) | 0.016500 | | |

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | 0.016901 | 0.9937 |
| Test critical values: | 1% level | -4.440739 | |
| | 5% level | -3.632896 | |
| | 10% level | -3.254671 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

| | |
|---|---|
| Residual variance (no correction) | 2.20E+11 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | 2.20E+11 |

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INV)
Method: Least Squares
Date: 06/21/24 Time: 13:50
Sample (adjusted): 2001 2022
Included observations: 22 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| INV(-1) | 0.001605 | 0.094959 | 0.016901 | 0.9867 |
| C | 622011.7 | 252728.1 | 2.461189 | 0.0236 |
| @TREND("2000") | -36266.85 | 33820.57 | -1.072331 | 0.2970 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.189995 | Mean dependent var | 212655.4 |
| Adjusted R-squared | 0.104731 | S.D. dependent var | 532933.3 |
| S.E. of regression | 504254.2 | Akaike info criterion | 29.22567 |
| Sum squared resid | 4.83E+12 | Schwarz criterion | 29.37445 |
| Log likelihood | -318.4824 | Hannan-Quinn criter. | 29.26072 |
| F-statistic | 2.228323 | Durbin-Watson stat | 1.569708 |
| Prob(F-statistic) | 0.135093 | | |

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

| | | Adj. t-Stat | Prob.* |
|---|---|---|---|
| Phillips-Perron test statistic | | -3.504155 | 0.0649 |
| Test critical values: | 1% level | -4.467895 | |
| | 5% level | -3.644963 | |
| | 10% level | -3.261452 | |

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

| | |
|---|---|
| Residual variance (no correction) | 2.10E+11 |
| HAC corrected variance (Bartlett kernel) | 1.61E+11 |

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INV,2)
Method: Least Squares
Date: 06/21/24 Time: 13:52
Sample (adjusted): 2002 2022
Included observations: 21 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| D(INV(-1)) | -0.813794 | 0.227099 | -3.583441 | 0.0021 |
| C | 597947.4 | 286687.8 | 2.085709 | 0.0515 |
| @TREND("2000") | -35103.32 | 19969.72 | -1.757827 | 0.0958 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.416824 | Mean dependent var | -214.4286 |
| Adjusted R-squared | 0.352027 | S.D. dependent var | 614192.1 |
| S.E. of regression | 494404.9 | Akaike info criterion | 29.19166 |
| Sum squared resid | 4.40E+12 | Schwarz criterion | 29.34088 |
| Log likelihood | -303.5124 | Hannan-Quinn criter. | 29.22404 |
| F-statistic | 6.432738 | Durbin-Watson stat | 1.980637 |
| Prob(F-statistic) | 0.007802 | | |

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: EOH INV GDP
Exogenous variables: C
Date: 06/21/24 Time: 18:19
Sample: 2000 2023
Included observations: 19

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | -936.8162 | NA | 1.85e+39 | 98.92803 | 99.07715 | 98.95326 |
| 1 | -887.5089 | 77.85366 | 2.70e+37 | 94.68515 | 95.28164 | 94.78610 |
| 2 | -879.6917 | 9.874399 | 3.35e+37 | 94.80965 | 95.85351 | 94.98631 |
| 3 | -867.6477 | 11.41012 | 3.10e+37 | 94.48923 | 95.98045 | 94.74160 |
| 4 | -827.6853 | 25.23939* | 2.10e+36* | 91.23003* | 93.16862* | 91.55812* |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Dependent Variable: EOH
Method: ARDL
Date: 06/21/24 Time: 18:17
Sample (adjusted): 2004 2022
Included observations: 19 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): INV GDP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(4, 4, 3)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| EOH(-1) | 0.333380 | 0.211724 | 1.574597 | 0.1762 |
| EOH(-2) | -0.301950 | 0.312336 | -0.966750 | 0.3781 |
| EOH(-3) | 1.887265 | 0.315150 | 5.988475 | 0.0019 |
| EOH(-4) | 0.663688 | 0.829995 | 0.799629 | 0.4602 |
| INV | -0.000596 | 0.000400 | -1.489436 | 0.1966 |
| INV(-1) | -0.000837 | 0.000580 | -1.442463 | 0.2088 |
| INV(-2) | 0.000444 | 0.000591 | 0.750855 | 0.4866 |
| INV(-3) | -0.001253 | 0.000749 | -1.672092 | 0.1554 |
| INV(-4) | 0.000916 | 0.000386 | 2.373446 | 0.0637 |
| GDP | 2.15E-08 | 1.19E-08 | 1.800338 | 0.1317 |
| GDP(-1) | -6.13E-10 | 1.19E-08 | -0.051488 | 0.9609 |
| GDP(-2) | 1.52E-08 | 1.04E-08 | 1.455817 | 0.2052 |
| GDP(-3) | 1.61E-08 | 8.14E-09 | 1.981283 | 0.1044 |
| C | -1849.686 | 409.5291 | -4.516617 | 0.0063 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.991287 | Mean dependent var | 1724.895 |
| Adjusted R-squared | 0.968632 | S.D. dependent var | 1344.247 |
| S.E. of regression | 238.0804 | Akaike info criterion | 13.92178 |
| Sum squared resid | 283411.4 | Schwarz criterion | 14.61768 |
| Log likelihood | -118.2569 | Hannan-Quinn criter. | 14.03955 |
| F-statistic | 43.75613 | Durbin-Watson stat | 3.365483 |
| Prob(F-statistic) | 0.000289 | | |

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.714999 | Prob. F(1,16) | 0.1189 |
| Obs*R-squared | 2.611273 | Prob. Chi-Square(1) | 0.1061 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/21/24 Time: 20:05
Sample (adjusted): 2005 2022
Included observations: 18 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 9359.761 | 5414.190 | 1.728746 | 0.1031 |
| RESID^2(-1) | 0.385062 | 0.233693 | 1.647725 | 0.1189 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.145071 | Mean dependent var | 15393.09 |
| Adjusted R-squared | 0.091638 | S.D. dependent var | 17753.66 |
| S.E. of regression | 16920.67 | Akaike info criterion | 22.41490 |
| Sum squared resid | 4.58E+09 | Schwarz criterion | 22.51383 |
| Log likelihood | -199.7341 | Hannan-Quinn criter. | 22.42854 |
| F-statistic | 2.714999 | Durbin-Watson stat | 1.747798 |
| Prob(F-statistic) | 0.118904 | | |

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 161.3143 | Prob. F(2,3) | 0.0009 |
| Obs*R-squared | 18.82495 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0001 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/21/24 Time: 20:29
Sample: 2004 2022
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| EOH(-1) | -0.060876 | 0.028797 | -2.113967 | 0.1249 |
| EOH(-2) | 0.038449 | 0.042867 | 0.896953 | 0.4358 |
| EOH(-3) | -0.072964 | 0.046748 | -1.560807 | 0.2165 |
| EOH(-4) | 0.513779 | 0.122320 | 4.200278 | 0.0246 |
| INV | 3.99E-05 | 5.46E-05 | 0.730493 | 0.5180 |
| INV(-1) | -0.000117 | 7.29E-05 | -1.606076 | 0.2066 |
| INV(-2) | -0.000283 | 9.86E-05 | -2.873419 | 0.0639 |
| INV(-3) | 0.000523 | 0.000152 | 3.431786 | 0.0415 |
| INV(-4) | -0.000292 | 8.01E-05 | -3.647973 | 0.0355 |
| GDP | -8.24E-09 | 2.26E-09 | -3.642670 | 0.0357 |
| GDP(-1) | 5.72E-09 | 2.06E-09 | 2.771799 | 0.0695 |
| GDP(-2) | 5.39E-09 | 1.33E-09 | 4.041871 | 0.0273 |
| GDP(-3) | -1.88E-09 | 1.59E-09 | -1.182068 | 0.3223 |
| C | 132.0018 | 64.33269 | 2.051863 | 0.1325 |
| RESID(-1) | -1.640105 | 0.129504 | -12.66456 | 0.0011 |
| RESID(-2) | -0.653283 | 0.278497 | -2.345742 | 0.1007 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.990787 | Mean dependent var | 2.50E-13 |
| Adjusted R-squared | 0.944722 | S.D. dependent var | 125.4794 |
| S.E. of regression | 29.50172 | Akaike info criterion | 9.445158 |
| Sum squared resid | 2611.055 | Schwarz criterion | 10.24048 |
| Log likelihood | -73.72900 | Hannan-Quinn criter. | 9.579758 |
| F-statistic | 21.50858 | Durbin-Watson stat | 2.824632 |
| Prob(F-statistic) | 0.013828 | | |